

برنامج اقتصادي لمصر الثورة

تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفء وعادل

أحمد السيد النجار



بسم الله الرحمن الرحيم

(سلسلة إقرأ)

اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا

برنامج اقتصادي لمصر الثورة

الغلاف: إهداء من الفنان الجميل

أحمد اللباد

الذي أصر على تقديم غلاف هذا الكتاب كهدية إيمانا منه بأن هذا الكتاب في مجمله هو عمل وطني من أجل مصر وشعبها العظيم

إهداء

إلى كل المفكرين والمناضلين العظام الذين كافحوا لسنوات طويلة ثقيلة من أجل أن تنهض مصر لتزيح كابوس الديكتاتور مبارك ونظامه الإستبدادي الفاسد... إلى كل الأبطال الشجعان الذين اقتحموا النار وواجهوا آلة بوليسية عدوانية ودنيئة إلى أبعد الحدود وكسروا أنفها وسحقوا عنفها بإرادة أسطورية مبهرة وبإصرار هائل وقوة روحية لا راد لإرادتها في جمعة الغضب العظيمة 28 يناير 2011، وبالذات للرجال والنساء الذين رابطوا صامدين على مدار الساعة في كل ميادين مصر وعلى رأسها ميدان التحرير في قاهرة المعز والزمان وسيدة مدائن الدنيا وخاضوا معركة الأربعاء الدامي 2 فبراير وأحرزوا لمصر انتصارا تاريخيا يصل إلى حد الأسطورة ضد أمن نظام الطاغية المخلوع مبارك وبلطجيته. وقدموا قوافلا من الشهداء والجرحي ممن افتدوا بدمائهم ثورة شعبنا العظيم.

إلى الشهداء الذين فتحوا بدمائهم الذكية وأرواحهم النبيلة بوابات مستقبل الحرية والعدالة لمصر وشعبها. ويستحقون منا أن نواصل الكفاح لتحقيق كل ما ناضلوا واستشهدوا من أجله. وأن نضع لهم نصبا تذكاريا تسطر عليه أسماءهم الخالدة لينير ويسبغ الشرف على ميدان التحرير تخليداً لأنبل أبنائنا الذين يستحقون أيضاً هم وضحايا النظام البوليسي ، أن تتزين بأسمائهم الشوارع والميادين، ويستحقون من أبناء شعبهم ومن حكومة الثورة ومن القضاء المصري أن تتم محاسبة القتلة الذين أزهقوا أرواحهم وهم بعض من أنبل وأشجع أبنائنا ،محاسبة حقيقية وسريعة بدلا من التباطؤ والتراخي وترك كل المتهمين بقتل أبنائنا في مناصبهم يمارسون العنف والتنكيل والإخلال بالأمن من خلال صنائعهم من البلطجية بدناءة منقطعة النظير... إليهم جميعا أهدي هذا العمل الذي ينهض على الحقيقة والعلم ولا يستهدف سوى مصلحة الوطن

تنويه

قدمت هذا الكتيب الذي سهرت على إعداده بشكل مكثف. للنشر في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في 6 مارس2011 وكما هو واضح من عنوانه فإن سرعة نشره هي أمر أساسي لتلبية الحاجة العامة لمساهمة الاقتصاديين المصريين في إيجاد مخارج من الأزمات الاقتصادية-الاجتماعية التي خلفها نظام الديكتاتور المخلوع محمد حسني مبارك. وبالطبع قدمته إلى د. جمال عبد الجواد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذي يرأسه د. عبد المنعم سعيد وكلاهما عضو بلجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل الذي أفسد الحياة السياسية وتولى رموزه نهب مصر مالاً وأرضاً وأصولاً قبل أن يتم إسقاط مبارك ونظامه والذي ينبغي أن يُستكمل بإسقاط كل أتباعهم من المراكز القيادية في أي مجال. وبالذات من شاركوا في تبرير وتمرير كل جرائم مبارك ونظامه إعلاميا ومحاولة تضليل الشعب المصري، قبل أن يحاولوا التلون كالحرباء للتماهي مع الواقع الجديد بغرض الانتفاع والحفاظ على المناصب . وقد طلب مدير المركز إلغاء ملحق يتضمن نص وتحليل العقد الفاسد لمنح 100 ألف فدان من أراضي توشكا إلى شخص يدعى وليد طلال ينتمي لعائلة سعود التي تحكم المملكة العربية بالحديد والنار وتستحوذ على ثرواتها وتستغل الدين في إخضاع الشعب العربي في المملكة لنظام ظلامي مستبد مدعوم من السلفيين وأتباع الدعوة الوهابية. وذلك حتى يكون حجم الدراسة مناسبا للصدور ضمن سلسلة كراسات استراتيجية بدلا من الصدور ككتاب. ووافقت نظرا لأنني أريد للدراسة أن تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لأنه ببساطة مؤسستي وبيتي. وفي العادة تأخذ الكراسة أقل من أسبوع حتى تطبع وتطرح في منافذ توزيع الأهرام. لكن هذه الكراسة استغرقت عملية تجهيزها وطباعتها أربعة أسابيع أو 28 يوما بالتمام والكمال بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات انتهاكها بأى صورة . وعندما أرسِلت من المطبعة للأهرام يوم الأحد 3 أبريل 2011. فوجئت بأنها مجرد ثلث الكراسة تقريبا وهي عبارة عن مسخ مبتسر. ولولا وجودي في الأهرام قبل طرحها للتوزيع. لتم توزيعها وهي بهذه الصورة المشوهة بشكل حقير يسئ لي ولأعمالي.

وتم إبلاغ المطبعة بالخطأ الجسيم والذي لا يمكن أن يكون بريئا أيا كان المسئول عنه. ورجاني عدد من الزملاء بألا أبلغ الواقعة لرئيس مجلس الإدارة الجديد. وأبلغوني تعهد المطبعة بأن يتم طباعة الكراسة كاملة وإرسالها للمركز في اليوم التالي (الاثنين 4 أبريل2011). لكن الطباعة لم تتم في الموعد المتفق عليه.

ويوم الأحد 2011/4/10 أبلغت رئيس مجلس الإدارة الذي بادر بالاتصال بالمطبعة التي نفى مديرها أي مسئولية محملا إياها للزملاء في المركز. على أي الأحوال تمت طباعة الكراسة بعد تصحيح الأخطاء ونفذت فور صدروها، وتمت طباعة طبعة ثانية منها. لكنني رأيت أن ضغوط الحجم المتعلقة بنشر الدراسة في صورة كراسة استراتيجية قد منعتني من إعطاء بعض القضايا حقها في التناول فقررت أن أصدر الدراسة كاملة بعد تحديثها لتستوعب التطورات التي جرت حتى يونيو 2011. في هذا الكتاب الذي آمل أن يساهم في تقديم حلول فعالة للمشاكل والقضايا الاقتصادية التي تواجهها مصر كي يتمكن شعبنا العظيم من تجاوز تركة الفساد والفشل التي خلفها نظام مبارك. وفتح بوابات المستقبل لبناء اقتصاد كفء ومتقدم وقادر على رفع مستويات معيشة الأمة ومكانتها بين الأمم. وقائم على أسس الشفافية والنزاهة والعدل. وقادر على الارتقاء إلى قيمة وقامة مصر الحضارية الهائلة...

الفهرس

مدخل إلى واقع الإقتصاد المصري

-إقتصاد مصر في مواجهة الأكاذيب والأساطير والفتن والمحاور المعادية

تواجه حكومة الثورة، تركة اقتصادية ثقيلة من عهد مبارك الذي يمكن القول بضمير مستريح، أن عهده شهد انهيارا اقتصاديا واجتماعيا غير مسبوق في العصر الحديث. وهذا الحكم لا أطلقه على عهده بعد خلعه من الحكم، بل كان عنوانا صريحا لأحد كتبي، وهو كتاب "الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك.. حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون". الذي صدر عام 2005، وتمت طباعة عدة طبعات منه، وتصدر خلال أيام طبعة جديدة منه تتضمن فصلا إضافيا بعنوان "انفجار الثورة المصرية الكبرى في ختام السنة الخامسة من الولاية الأخيرة والأكثر فسادا للديكتاتور الفاسد"، وذلك عن دار ماج التي يصدر عنها هذا الكتاب الذي بين أيديكم.

وتتصدر المشهد العام للاقتصاد المصري، أزمات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل والفساد المنتشر كالسرطان في جسد الاقتصاد من عمليات الخصخصة ومنح أراضي الدولة وإرساء تعاقداتها إلى منح التراخيص والإجراءات المتعلقة بتأسيس الأعمال. وجمود هيكل الإنتاج وغلبة القطاعات الاستخراجية والأولية على قسم مهم منه وضعف تقدمه التقني وما يترتب على ذلك من انخفاض في الإنتاجية، وضعف معدل الاستثمار الضروري للنمو الاقتصادي، وانهيار التوسع الزراعي الأفقي، وتفاقم أزمات المياه ونوعيتها سواء كانت مياه للزراعة أو للشرب، وضعف الإنفاق على الصحة والتعليم بصورة تعتدي على حقوق الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في التعليم والرعاية الصحية وغيرها من القضايا.

وفضلا عن هذه التركة الكئيبة والثقيلة التي ورثتها مصر الثورة من عصر مبارك، فإن سلوك هذا النظام في مواجهة الثورة السلمية البيضاء الشديدة التحضر، وقيام ذلك النظام المجرم بإستخدام العنف الرهيب في مواجهة ملايين المتظاهرين مما أوقع أكثر من 846 شهيداً وأكثر من سبعة آلاف من الجرحى، ثم قيامه بإطلاق السجناء وعتاة المجرمين من أجل ترويع المجتمع. ثم استخدامه لجحافل حقيرة من البلطجية الذين كانوا تحت رعايته وشكلوا أداة رئيسية له

في ترويع المواطنين وتزوير الانتخابات دائما، ثم ارتكاب وزير الداخلية وقيادات الشرطة لجريمة خيانة عظمى بالانسحاب من تأمين المدن والأحياء والقرى بعد إطلاق كل المجرمين والبلطجية عليها... كل ذلك أدى إلى تراجع كبير في التجارة الداخلية والخارجية في شهري يناير وفبراير بسبب المخاطر المحدقة بعملية نقل السلع من مواقع إنتاجها إلى مواقع الاستهلاك الرئيسية في المدن الكبرى وإلى موانئ التصدير، رغم الجهد العظيم والأسطوري في وطنيته الذي قام به المواطنون والجيش من أجل حماية المدن والأحياء والقرى من خلال اللجان الشعبية التي تم تشكيلها بصورة تلقائية وفورية بعد إطلاق الشرطة للمجرمين والبلطجية وانسحابها المخزي من تأمين مصر. لكن هذا الأثر السلبي تراجع كثيراً بمجرد أن تمكنت قوات الجيش من فرض الأمن وتغليظ عقوبة ارتكاب أعمال البلطجة، وما تبقى من أعمال محدودة للإخلال بالأمن في الوقت الراهن يرتبط بضعف جدية الجهاز الشرطي في القيام بدوره في حفظ الأمن.

كما أدى إلى تراجع كبير في إيرادات السياحة قدر بنحو 2.4 مليار دولار منذ انفجار الثورة والمواجهة العنيفة لها من قبل نظام مبارك وحتى نهاية شهر مايو 2011. وكانت السياحة مرشحة لأن تستعيد عافيتها سريعا وأن تزيد أعداد السياح الذين يتدفقون لزيارة مصر بصورة أكبر كثيرا عن الأعداد التي كانت تزورها قبل الثورة، بسبب الصورة الإنطباعية الرائعة عن مصر في كل بلدان العالم والتي يعود الفضل فيها للثورة السلمية المتحضرة. لكن بطء السلطة في محاكمة القيادات الفاسدة للحزب الوطني وكل رموز نظام مبارك الفاسدة وآلته الدنيئة المتمثلة في جهاز أمن الدولة الذي ارتكب كل الجرائم التي تستوجب المحاكمة والمحاسبة من تلصص على الحياة الخاصة واعتقال وتعذيب وقتل المواطنين، مكنتهم من تدبير وإثارة اضطرابات أمنية وطائفية باستغلال كل الرواسب الطائفية والعصبية التي خلفها نظام مبارك والتي يسهل استدراج بعض البسطاء والغوغاء إليها. وهذا ما أساء لصورة مصر في الخارج ووضع الكثير من علامات الاستفهام لدي السياح الأجانب حول حالة الاستقرار والأمن في مصر، خاصة بعد قيام البعض من المتطرفين دينيا بوضع قوانينهم وتنفيذها ضد من يخالفونها فأحرقوا الكنائس وقطعوا أذن أحد المواطنين، وطردوا أخرى من مسكنها وغيرها من الحوادث التي ينبغي أن يتصدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها بكل حزم لأن الدولة وحدها بكل مؤسساتها هي

التي تملك الحق في سن وتنفيذ القوانين. كما أن المملكة العربية التي تحكمها عائلة سعود التي أطلقت اسمها على المملكة، بدأت في مواجهة نموذج الديموقراطية البازغة في مصر بعد الثورة من خلال استمرار دعمها لكل قوى التطرف الديني والتخلف في مصر، لإثارة اضطراب طائفي في مصر. وانتقلت لمرحلة جديدة من الفرز الإقليمي من خلال تشكيل تحالف يضم الملكيات المطلقة التي لا تعرف الديموقراطية إليها سبيلا في الخليج، مع الدول المحكومة بنظم ملكية مطلقة مثل الأردن والمغرب، وأدخلت الأولى لمجلس التعاون الخليجي ودعت الثانية التي يفصلها عن منطقة الخليج آلاف الكيلومترات للدخول في المجلس، كنوع من الضغط على مصر يتعلق بإحلال جزئي للعمالة المغربية محل العمالة المصرية، علما بأن البيانات الرسمية المغربية تشير إلى وجود نحو مليون عاطل، بينما تشير البيانات المستقلة إلى وجود نحو 3.2 مليون عاطل في المغرب.(1)

وعلى أية حال فإن استعادة الأمن والاستقرار نهائيا سوف تساعد على استعادة السياحة من كل بلدان العالم وتعويض خسائرها إذا تمت السيطرة على هوس بناء دولة دينية إسلامية طائفية الذى تطلقه التيارات الدينية وبالذات السلفيين والذى يهدد السياحة والإستثمارات والنمو والتطور الإقتصادى والإجتماعى فى مصر.

كما أن تنشيط السياحة الداخلية وحفز المواطنين الذين يقومون بالسياحة في الخارج على الاقتصار على السياحة الداخلية لدعم الاقتصاد الوطني، وإعطاء السياح المصريين الأفراد والجماعات، نفس الشروط المتساهلة التي تعطى للأجانب،يمكن أن يقدم دعما لقطاع السياحة في المرحلة الحرجة بين تراجع السياحة الخارجية واستعادتها. أما عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، فإنه سابق على الثورة وشكل عنصرا ضاغطا باتجاه تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية الأخرى حتى من قبل الثورة. حيث بلغ عجز ميزان الحساب الجاري نحو 2.3%، 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2009/2008 ، 2010/2009 على الترتيب،(2) علما بأن ذلك الميزان كان يحقق فائضا متواصلا منذ عام 2001/2000 وحتى عام 2008/2007 .

أما الخسائر في البورصة بسبب توقفها لفترة وانخفاضات أسعار الأسهم فيها بعد بدء التعاملات، والتي نُسجت حولها الأساطير، فإنها خسائر حسابية

1- أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي الليبرالي. مخرج أم مأزق؟ دراسة مقارنة لتجارب مصر والمغرب وتركيا والهند وتشيكيا، سلسلة كتب مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2011، صـ 138.

2- IMF World Economic Outlook April 2011 .p.202

طالما أن الأصل الذي يتم تداول أسهمه يعمل بشكل عادي ويحقق نتائج إيجابية. وفي مثل هذه الحالات تكون الخسائر في العمليات التجارية المتعلقة بأسهم شركات قائمة وليس باكتتابات جديدة لتأسيس شركات تشكل إضافة للاقتصاد الوطني. حيث أن هذا النشاط للبورصة محدود للغاية ولا يشكل سوى جزء لا يكاد يذكر من مجموع التعاملات التي تتم فيها. ويتأثر بالتوقفات والاضطرابات أو الخسائر في العمليات التجارية بعض شركات السمسرة والمضاربين بالأساس وبعض المتعاملين وبالذات صغارهم، والمضطرين لتسييل أسهمهم، وكلهم يعملون في نشاط يتسم بطبيعة طفيلية.

وبعد أربعة أشهر من بدء الثورة، أصبحت أحوال الاقتصاد المصري ومستقبله. محور التركيز الإعلامي الرسمي والإعلام الخاص وحتى الحزبي، بصورة أوحت وصرحت للشعب من قبل الغالبية الساحقة من هذه الوسائل الإعلامية بأن الاقتصاد المصري على شفا الانهيار وأن الثورة وما تلاها من تداعيات هي السبب في ذلك، وهو أمر مجافي للحقيقة، لأن أي انهيارات اقتصادية تعاني منها مصر في الوقت الراهن، هي تركة عصر مبارك وليست حدثا جديدا.

ولنأخذ المؤشرات الاقتصادية التي يجري الحديث عنها باعتبارها علامة على الانهيار الاقتصادي، وأولها استنزاف ثمانية مليارات دولار من احتياطي مصر من العملات الحرة. وهذا الاستنزاف تم لتغطية عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري ولتوفير النقد الأجنبي وضخه في السوق للحفاظ على سعر الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الأخرى. والسببان اللذان تم استنزاف الاحتياطي من خلالهما يرتبطان بأوضاع سابقة على الثورة أصلا، حيث أن العجز الهائل في الميزان التجاري لمصر، بلغ 25.1 مليار دولار في 2010/2009، وبلغ عجز تجارة السلع والخدمات معا نحو 14.8 مليار دولار. نظرا لأن تجارة الخدمات التي تضم السياحة وقناة السويس تحقق فائضا وتعوض جزء من عجز التجارة السلعية. وإذا أضفنا تحويلات العاملين بالخارج التي بلغت 9.8 مليار دولار. وبعض التحويلات الأخرى المحدودة. فإن ميزان الحساب الجاري أسفر في العام المالي المذكور عن عجز بلغ 43 مليار دولار.(3) وشكل العجز في ميزان الحساب الجاري نحو 2.3% ، 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2009/2008، 2010/2009 على الترتيب كما ورد آنفا، بعد ثمانية أعوام من الفائض الذي كان يتحقق بفضل السياحة وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات قناة السويس وارتفاع أسعار

3- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر 2010، صـ 76

النفط، وليس بفضل فعالية أي سياسة اقتصادية لحكومة نظيف التي كانت تتسم بضعف الكفاءة وبأعلى مستوى من تعارض المصالح والفساد في التصرفات في المال والأصول العامة بكل أنواعها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل انفجار الثورة المصرية الكبرى في يناير 2011، كان سعر صرف الجنيه مقابل الدولار قد انخفض خلال عام 2010 من 5.4 جنيه لكل دولار، إلى نحو 5.8 جنيه لكل دولار، أي بأكثر من 6% في عام واحد قبل الثورة. أي أن العجز في المعاملات الخارجية واستنزاف الاحتياطي ثم دعمه من خلال القروض الجديدة، كانت وقائع موجودة من قبل الثورة، وقد تعرضت لها في العديد من المقالات المنشورة في صفحة "قضايا وآراء" بجريدة الأهرام، وأيضا في تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" 2010 . الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في العام المذكور والذي تعرضت فيه أيضا لتزوير البيانات الرسمية بشأن الكثير من مؤشرات أداء الاقتصاد من النمو والبطالة والتضخم وغيرها.

وكان الإعلام الرسمي وحتى بعض الصحف الخاصة والحزبية تتجاهل ذلك وتروج البيانات الحكومية المزيفة في هذا الصدد والتي تتعارض حتى مع بيانات رسمية أخرى.

أما سياسة البنك المركزي المصري باستنزاف الاحتياطي الرسمي من العملات الحرة في الدفاع عن العملة المحلية، فهي تعكس تفكير قديم وجامد. وقد سبق واستخدمتها بريطانيا عام 1992 في محاولتها للدفاع عن الجنيه الاسترليني الذي كان يواجه ضغوطا عنيفة في مواجهة المارك الألماني وباقي العملات الحرة الرئيسية. وفقدت الجزء الأكبر من احتياطياتها من العملات الحرة، ثم توقف بنك انجلترا (البنك المركزي البريطاني) عن التدخل في السوق تاركا الاسترليني لمصيره بعد أن ثبت فشل سياسة التدخل الواسع النطاق التي تثير مخاوف السوق بشأن العملة المحلية أكثر مما تبث الثقة في تلك العملة. كما سبق واستخدمتها تايلاند عام 1997 واستنزفت احتياطياتها من العملات الحرة في الدفاع عن "البات" (العملة التايلاندية) ولم تنجح

وانهار سعرها، وانتهى الأمر بإعلان إفلاس تايلاند ولجوئها لصندوق النقد الدولي لتحصل على قروض كبيرة مشروطة بتطبيق برنامج الصندوق، كما تعرضت ماليزيا للأمر نفسه عام 1997 ولجأت للتسعير التحكمي المرن للعملة وترشيد الواردات لإعادة التوازن للموازين الخارجية. وترشيد الإنفاق الداخلي وتنمية الإيرادات لاستعادة التوازن، بدلا من استنزاف احتياطي العملات الحرة في الدفاع عن العملة المحلية التي تعاني من الضغوط السوقية.

وباختصار فإن تجربة استنزاف الاحتياطي في الدفاع عن العملة، هي تجربة فاشلة، والأهم منها هو إنهاء أسباب ضعف العملة وهو العجز في الموازين الخارجية من خلال ترشيد الواردات وتطوير الصادرات، وتبنى سياسة واقعية في سعر الصرف يمكن أن تسمح بارتفاع أو انخفاض العملة في حدود 5% على أقصى تقدير في الوقت الراهن دون استخدام للاحتياطي، حتى لو اقتضى الأمر تطبيق نظام سعر الصرف التحكمي المتغير كل ثلاثة شهور بناء على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية في مصر وفي الدول صاحبة العملات الحرة الرئيسية، على أن يترافق مع ذلك عملية ضبط للأسعار وحماية حقيقية للمستهلكين من استغلال مثل هذا التغير في رفع الأسعار بلا مبرر.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الديون الخارجية لمصر. بلغ 7 . 30 مليار دولار في نهاية مارس عام 2009 (4). وارتفع إلى 35 مليار دولار في أول يناير عام 2011 (5).بما يعني أن الحفاظ على الاحتياطيات في العام الأخير من عهد مبارك، تم من خلال الإستدانة.

أما التباكي طوال الوقت على الاستثمارات الأجنبية التي تتراجع أو تجف منابعها، فإن ما يعرقل تدفقها أساساً هو غياب الأمن، بسبب تقصير الجهاز الأمني في حفظه. وتقصير الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في اتخاذ إجراءات فعالة لحفظ الأمن مثل قبول استقالات ضباط الشرطة الراغبين في الاستقالة. وإذا كان جهاز الشرطة هو آلة النظام الديكتاتوري البوليسي التي يقمع بها الشعب بشكل دنئ وعنيف وعدواني. فمن غير المتصور أن تكون هذه الآلة بنفس قياداتها وعقيدتها هي التي ستحفظ أمن الشعب

4- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2010. صـ 97
5- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية مايو 2011. صـ 95.

والممتلكات الخاصة والعامة بعد الثورة، ولابد من إحالة المستويات العليا من جهاز الشرطة للتقاعد، وإصدار لائحة تعليمات صارمة للجهاز الشرطي تنص على احترام القانون وكرامة الإنسان والاعتماد على الكفاءة المهنية في تقصي الجرائم بدلا من استسهال التعذيب. كما يمكن تعيين خمسين ألف أو العدد الكافي من خريجي كليات الحقوق من التعليم النظامي كضباط شرطة يحترمون القانون وحقوق وحريات وكرامة الإنسان ولديهم الإرادة للحفاظ الصارم والعادل على أمن بلادهم، على أن يتم إجراء تدريب تحويلي لهم لمدة شهرين أو المدة المطلوبة لإكتساب المهارات الشرطية.

كما أن بقاء جهاز أمن الدولة تحت مسمى الأمن الوطني الذي بدأ بالفعل في إعادة نفس ممارسات الجهاز القديم بالقبض على بعض الناشطين سياسيا واستخدام العنف في مواجهتهم هو أمر غير مقبول. وليس هناك اي مبرر لوجود هذا الجهاز أصلا في دولة ديموقراطية، والمهام التي قيل أنه سيقوم بها. هي نفس مهام جهازي المخابرات والأمن القومي. لذا فإنه لا مبرر لوجوده الذي يثير المخاوف المشروعة من أنه سيعيد نفس الممارسات الدنيئة لجهاز أمن الدولة القديم.

كما أن جزءا مهما من تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ناتج عن الموقف المخزي لبعض إمارات وممالك الخليج المعادية لإرادة مصر وشعبها في بناء نظام وطني ديموقراطي، حيث تتصور تلك الإمارات والممالك التابعة للرأسمالية العالمية وللقوى الاستعمارية التقليدية في الغرب مثل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي والغربي عموما وشركات النفط والمؤسسات المالية العملاقة التي تم نزح فوائض الثروات النفطية العربية إليها... تتصور تلك الإمارات والممالك أنها يمكن أن تضغط على مصر اقتصاديا لإجهاض تجربتها الوطنية الديموقراطية الوليدة المتناقضة مع نظمهم الاستبدادية التابعة للغرب والمتخلفة والمعادية لأبسط حقوق وحريات الإنسان والتي تستولي العائلات الحاكمة فيها على ثروات ومقدرات شعوبها بصورة فاسدة كليا. وتلتقي تلك الممالك والإمارات مع الموقف الصهيوني المعادي لثورة مصر التي تحمل كل القوى المشاركة فيها مواقف وطنية من هذا الكيان

فضلا عن قيام حكومة د. عصام شرف ووزير خارجيته السابق د. نبيل العربي، بتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس مما أثار استياءً صهيونيا يتجسد بالتأكيد في محاولات إثارة الفتن في مصر لعرقلة أي نهوض اقتصادي لها، وفي الإساءة لصورة مصر واقتصادها في الخارج. وربما يكون ذلك الموقف الصهيوني الذي يلتقي مع مواقف أمريكية مشابهة، وأيضا مع موقف العائلة السعودية المالكة في المملكة العربية،قد ساهم في إبعاد د. نبيل العربي عن وزارة الخارجية المصرية.

وترتيبا على ذلك فإن عدم ضخ بعض الدول الخليجية الغنية للاستثمارات إلى مصر مرتبط بموقفها المعادي لمسعى شعب مصر الثائر نحو الحرية والديموقراطية والتقدم والتنوير والعدالة والشفافية والنزاهة. وستكون خيانة حقيقية لمستقبل مصر أن ترضخ أي حكومة لضغوط بعض إمارات وممالك الخليج التابعة،خاصة وأن غالبية "استثمارات" تلك الدول وعائلاتها الحاكمة تضمنت السطو على أراضي مصر بأقل من 0.5% مما أنفق على بنيتها الأساسية من المال العام كما في حالة الأرض التي حصل عليها وليد بن طلال الذي ينتمي لعائلة سعود الحاكمة في المملكة العربية،في توشكا في منطقة النوبة المصرية. كما تضمنت السطو على أصول القطاع العام بأقل كثيرا من قيمتها الحقيقية كما حدث في شرائهم للفنادق وشركات الزجاج المسطح والمياه الغازية والكتان والزيوت وعمر أفندي وغيرها من الشركات العامة.

والحقيقة أن مصر في غنى عن مثل هذه الاستثمارات المقترنة بالفساد ونهب الأصول العامة لمصر وأراضيها التي ينبغي عدم بيعها مطلقا لأي شخص غير مصري أسوة بالقانون الذي تم سنه عام 1951 والذي منع تملك الأجانب للأراضي في مصر. والحقيقة أن مصر تحتاج فقط لاستثمارات عربية وأجنبية مباشرة حقيقية وفعالة في الصناعة والزراعة والخدمات الحقيقية وليس في شراء أراضي مصر أو شراء مشروعات القطاع العام القائمة بأقل من 5% من أسعار أراضيها في بعض الحالات في صفقات فساد مروعة، علماً بأن أى اقتصاد تبنيه سواعد وعقول منظمى الأمة

من القطاعين الخاص والعام وليس المستثمرين الأجانب الذين يلتحقون بأي اقتصاد نام فعلا للحصول على بعض ثمار نموه وازدهاره ونهوضه الفعلي، وهو ما يدعونا للتخلص من أسطورة أو وهم انتظار تحقيق القفزة الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي، لأن هذا ببساطة لم ولن يحدث في مصر، وهو لم يحدث في أي مكان آخر.

وللتأكيد على طبيعة دور الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات المستقبلة لها، يكفي أن نشير إلى الصين، وهي أكبر دولة ناهضة تستقبل استثمارات أجنبية مباشرة. وهي ضمن المراكز الأولى عالميا في هذا الصدد. قد بلغ معدل الاستثمار فيها نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي في ذلك العام نحو 4986 مليار دولار (6)، بما يعني أن قيمة الاستثمارات المباشرة بلغت نحو 2393.3 مليار دولار في ذلك العام. منها 95 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة. (7) وهي لا تشكل سوى 4 % من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الصين في العام 2009. وهذا يعني بوضوح أن الاقتصادات تُبنى باستثمارات أبنائها بالأساس.

أما ما استجد من بعض العوامل السلبية في الاقتصاد فهي ناجمة عن قيام ذلك النظام المجرم بإستخدام العنف الرهيب في مواجهة ملايين المتظاهرين مما أوقع أكثر من 846 شهيدا وأكثر من سبعة آلاف من الجرحى، ثم قيامه بإطلاق السجناء لترويع المجتمع، ثم استخدامه لجحافل حقيرة من البلطجية الذين كانوا تحت رعايته لترويع المواطنين وتزوير الانتخابات دائما، ثم ارتكاب وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وبعض قيادات الشرطة لجريمة خيانة عظمى بالانسحاب من تأمين المدن والأحياء والقرى بعد إطلاق كل المجرمين والبلطجية عليها، واستمرار التقصير الأمني حتى الآن... كل ذلك أدى لتراجع كبير في التجارة الداخلية والخارجية وفي إيرادات السياحة رغم أنها كانت مرشحة لأن تستعيد عافيتها سريعا وتحقق انطلاقة كبرى بسبب الصورة الانطباعية الرائعة عن مصر في كل بلدان العالم والتي يعود الفضل فيها للثورة السلمية المتحضرة. لكن بطء السلطات في مصر في محاكمة القيادات الفاسدة للحزب الوطني وكل رموز نظام مبارك

6- The World Bank . World Development Indicators.. 2011 p 198 . 222

7- United Nations , United Nations Conference on Trade and Development ,World Investment Report ,2010 .p170

الفاسدة وآلته الدنيئة المتمثلة في جهاز أمن الدولة الذي ارتكب كل الجرائم التي تستوجب المحاكمة من تلصص واعتقال وتعذيب وقتل للمواطنين، مكنتهم من تدبير وإثارة اضطرابات أمنية وطائفية وصلت إلى حد حرق بعض الكنائس لأسباب عبثية ومشينة، باستغلال كل الرواسب الطائفية والعصبية التي خلفها نظام مبارك والتي يسهل استدراج بعض البسطاء والغوغاء إليها، وهو ما أساء لصورة مصر في الخارج ووضع الكثير من علامات الاستفهام لدي السياح الأجانب حول حالة الاستقرار والأمن في مصر وبالذات في المدن الكبرى، وهي أمور يجب أن يتصدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها بكل حزم، لأن الدولة وحدها بكل مؤسساتها هي التي تملك الحق في سن وتنفيذ القوانين وفي حماية المواطنين ولا دورا في هذا الصدد للمسجد أو الكنيسة أو المتطرفين من أي نوع.

كما أن بعض الممالك والإمارات العربية بدأت في مواجهة نموذج الديموقراطية البازغة في مصر بعد الثورة من خلال استمرار دعمها لكل قوى التطرف الديني والتخلف في مصر، لإثارة اضطراب طائفي في مصر، وانتقلت لمرحلة جديدة لإقامة محور إقليمي في مواجهة الديموقراطيات البازغة وعلى رأسها مصر كما ورد آنفا.

وعلى أية حال فإن استعادة الأمن والاستقرار نهائيا سوف يساعد على استعادة السياحة من كل بلدان العالم وتعويض خسائرها. كما أن تنشيط السياحة الداخلية وحفز المواطنين الذين يقومون بالسياحة في الخارج على الاقتصار على السياحة الداخلية لدعم الاقتصاد الوطني، وإعطاء السياح المصريين الأفراد والجماعات. نفس الشروط المتساهلة التي تعطى للأجانب، يمكن أن يقدم دعما لقطاع السياحة في المرحلة الحرجة بين تراجع السياحة الخارجية واستعادتها. كما أنه من المهم التأكيد على دعوة من يرغبون في القيام بالعمرة أو الحج المتكرر لتأجيله لتوفير أكثر من عشرة مليارات جنيه لمصر هو أمر مهم أيضا. وفي كل الأحوال فإن الاقتصاد المصري يملك قدرات كبيرة، تحتاج لإدارتها بصورة أكثر كفاءة وفعالية ووطنية من خلال استثمارات خاصة وعامة ورعاية لمبادرات المصريين في الداخل والخارج وبناء حضانة

قومية وحضانات فرعية في كل المحافظات والمراكز والقرى لرعاية المشروعات الصغيرة المعتمدة على المواد البيئية والطلب المحلي أساساً في الداخل، ويمكن من خلالها تحقيق نهوض قوي. بدلا من التباكي الخامل على حالة الاقتصاد.

ولأن المعالجة تبدأ بكشف الوضع الحقيقي للاقتصاد. فإننا سنشير إليه ضمنا بصورة موجزة ونحن نتناول القضايا والمعضلات الاقتصادية الأساسية التي تواجهها مصر في الوقت الراهن، قبل اقتراح المخارج الممكنة لمعالجة تلك القضايا والمعضلات الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي تواجهها مصرنا العظيمة وهي تبدأ خطواتها الكبرى لتجاوز التركة الثقيلة والكئيبة لعصر مبارك وتحقيق التقدم الاقتصادي الذي يستجيب لأحلام الشعب في العيش الكريم في ظل نظام يقوم على العلم والعمل والعدل وتمكين المواطنين من كسب الرزق بكرامة وتحقيق التقدم التقني والاقتصادي الشامل، وبناء نموذج ملهم للمنطقة العربية والعالم في التنمية والتقدم والتنوير والتحديث والتشغيل وتطوير إنتاجية العمل ورأس المال ورفع كفاءة توظيف الموارد والعدل الاجتماعي تحت مظلة دولة مدنية لكل مواطنيها على قدم المساواة بدون تمييز من أى نوع.

1-النظام الاقتصادي الملائم لمصر في المرحلة الراهنة:

تعتبر طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتبعه أي بلد في العالم، محددا للسياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية في هذا البلد، وعاملا حاسما في تسيير وتوجيه الاقتصاد ونجاحه أو فشله في مواجهة الظروف والقضايا والمعضلات التي يواجهها هذا الاقتصاد. وفيما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي الذي ينبغي لمصر أن تتبناه في المرحلة القادمة،فإن هذه الطبيعة لا تتعلق بالإيمان الأيديولوجي بطبيعة النظام الاقتصادي-الاجتماعي الأفضل الذي يمكن أن يضمن النمو الاقتصادي الدائم ورفع مستوى تشغيل قوة العمل ورأس المال والتحديث والتطور على قواعد العلم والعمل من خلال الاستثمارات العامة في كل القطاعات، إلى جانب الاستثمارات الخاصة والتعاونية، والعدالة الاجتماعية ومنع ومكافحة الفساد،وهو برأيي النظام الاشتراكي الديموقراطي الذي يتضمن آليات صارمة للديموقراطية السياسية ولتداول السلطة سياسيا وإداريا لمنع الجمود والفساد، إلى جانب آليات تحقيق العدالة الاجتماعية المنشطة للطلب الفعال بصورة دائمة من خلال نظم الأجور والضرائب والدعم والتحويلات... أقول لا يتعلق الأمر بالإيمان الأيديولوجي، بقدر ما يتعلق بالنظام الاقتصادي-الاجتماعي الأكفأ الذي يمكن التوافق عليه في الوقت الراهن سياسيا واجتماعيا لتفادي صراعات واضطرابات مدمرة، ولترك الأمر لإرادة الشعب في مجتمع ديموقراطي يمكنه أن يختار هذا النموذج في المستقبل.

ويمكن القول أن مصر لابد أن تعتمد في الوقت الراهن على اقتصاد منفتح على العالم بصورة عادلة ومتكافئة،ويتسم بأنه اقتصاد مختلط ينهض على ساقين هما القطاع العام الذي تنشئه وتديره الدولة،أو الذى تدير الدولة عملية إنشائه من خلال إكتتابات عامة مضمونة من الدولة لإنشاء مشروعات جديدة مملوكة لحملة أسهم وتخضع لرقابة الدولة لحماية حقوق هؤلاء الملاك من أى تعدى من المديرين التنفيذيين والقطاع الخاص بكل مستوياته الذي يعمل في إطار نظام

اقتصادي يتيح له كامل الحرية في العمل في كافة المجالات. في إطار من الشفافية الكاملة والمانعة للفساد، مع تغيير جوهري للسياسات الاقتصادية بحيث تقوم الدولة بدور مهم وتقود المجتمع للقيام بدور فعال في تطوير وتوسيع الجهاز الإنتاجي في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الحقيقية، وفي خلق الوظائف الحقيقية للعاطلين للمساهمة في معالجة أزمة البطالة في مصر. ومن البديهي أن مثل هذا النظام يتضمن الإيقاف النهائي لعملية خصخصة ما تبقى من القطاع العام التي تعد عملية الفساد الأضخم والأكثر هولا في تاريخ مصر والتي تم من خلالها إهدار ما بنته الحكومات والأجيال السابقة بأسعار تقل في الكثير من الأحيان عن 5% من سعر الأرض المقام عليها المشروع الذي تمت خصخصته، بل إن هناك ضرورة للعمل بصورة جدية وقانونية لاستعادة الأصول العامة المنهوبة في عملية الخصخصة من خلال إثبات ما جرى في عملية بيعها من فساد شارك فيه فاسدين من السياسيين وموظفى العموم ومفسدين من المشترين من المصريين والعرب والأجانب،ورفع دعاوى لاستردادها، أو وضع اليد عليها ، فضلا عن الدفع بعدم دستوريتها والمسئولية المشتركة لنظام الديكتاتور المخلوع والفاسد،والشركات المشترية عن نهب الأصول العامة المملوكة لشعب مصر الذي له كل الحق في استعادتها بأي وسيلة.

وينبغي أن ينعكس هذا الاختيار لنموذج "الاقتصاد المختلط"، في استراتيجية تنموية مبنية على أساس هذه الطبيعة للنظام الاقتصادي التى تضمن الحرية الإقتصادية الكاملة وتضمن دوراً فعالاً للدولة فى الوقت نفسه وتعد الأكثر ملاءمة لقيادة الاقتصاد لتحقيق نهوض سريع في حالة اقتصاد نامي يستهدف إعادة البناء والهيكلة وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية مثل مصر. علما بأن الحكومة المصرية في نهاية عهد الديكتاتور المخلوع مبارك كانت قد تدنت بالإنفاق العام على الصحة في الموازنة المعدلة للعام المالي المالي 2011/2010 إلى1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 5.8% في المتوسط العالمي كما خفضت الإنفاق على التعليم إلى 3.5% من الناتج المحلي مقارنة بنحو 46 % في المتوسط العالمي.(8)

The World Bank. World Development Indicators ,2010,p 122 -104-8

وكان نموذج الاقتصاد المختلط الذي يمكن التوافق عليه بين القوى الحية المشاركة في الثورة والمتباينة أيديولوجيا والذي يضمن الحرية الكاملة للقطاع الخاص وكأنه نظام اقتصادي حر، ويرسخ دور الدولة في الاقتصاد كآلية لتحقيق التوازن ورفع مستوى تشغيل قوة العمل ورأس المال، قد قاد الدول الرأسمالية لتخطي أزمة الكساد العظيم الأول في ثلاثينيات القرن العشرين، ولمواجهة فترة الحرب العالمية الثانية، وفترة إعادة بناء ما خربته الحرب، محققة قفزات اقتصادية كبرى عبر خمسة عقود من اتباع هذا النموذج.

وللعلم فإن كل ما روجه صندوق النقد والبنك الدوليين ومن ورائهما الدول الدائنة حول انسحاب الدولة من الاقتصاد،هو لغو فارغ لا يطبقونه هم أنفسهم،لأن الدولة في مصر تتحكم في إنفاق عام يبلغ نحو 312% من الناتج المحلي الإجمالي،بينما بلغ الإنفاق العام الجاري والاستثماري في عام 2009 في مشروع الموازنة العامة للدولة 2012/2011 فى كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا والمجر وهولندا وبلجيكا على التوالي نحو 47.6%، 46.4% ، 44% ، 39.6% ، 45.3% ، 45.6% ، 45.3%. وحتى في بلدان يوجد فيها ازدواج في الإنفاق العام للدولة نتيجة وجود إنفاق عام للحكومة المركزية. وإنفاق عام في الولايات. فإن الإنفاق المركزي بلغ 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا. وبلغ 26.3 % في الولايات المتحدة في العام المذكور. (9) ولو أضيف إليه الإنفاق العام في كل ولاية فإن النسبة سترتفع إلى نفس المستويات الموجودة في الدول الأوروبية المذكورة آنفا.

وليس معنى أننا نرصد هذه المستويات من تحكم الدولة في إنفاق قسم ضخم من الناتج المحلي الإجمالي، أنه ينبغي إعادة إنتاج نفس النموذج في مصر، بل إن مصر ستتعامل في هذا الصدد بناء على ظروفها.لكن بدون الخضوع لأي ابتزاز أيديولوجي من صندوق النقد والبنك الدوليين والدول الرأسمالية الكبرى فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد. لأن تلك الدول الرأسمالية هي الأعلى في إنفاقها العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وليس المطلوب بالضرورة أن تبنى الدولة وتمتلك عدداً كبيراً من المشروعات ،لكنها بالتأكيد يجب أن تقود المجتمع لبناء مثل تلك المشروعات من خلال

The World Bank.. World Development Indicators ,2010,p 262-264-9

قيادتها لعمليات إكتتاب عامة واسعة النطاق لبناء مشروعات كبرى جديدة تقوم على مساهمات المصريين فى الداخل والخارج مع ضمان الدولة لهذه المشروعات ولحد أدنى من العائد منها ،مع تأسيس صندوق صانع للسوق لأسهم الشركات التى يتم الإكتتاب العام لتأسيسها لطمأنة صغار المستثمرين ، مع إخضاع تلك الشركات للأجهزة الرقابية لمنع فساد المديرين التنفيذيين فيها.

ولن تكون هناك مخاوف من انتشار الفساد في إدارة القطاع العام كما حدث في عهد مبارك، لأن وجود نظام ديموقراطي كامل يتضمن الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ووجود تشكيلات نقابية حرة ومستقلة،ووجود أجهزة رقابية مستقلة تقدم قضايا الفساد التي تكتشفها للرأي العام والقضاء المستقل مباشرة، ووجود رقابة تشريعية وعمالية وشعبية على الأداء المالي لمؤسسات القطاع العام،سوف تضمن منع ومكافحة أي فساد فيها، لأن النظم الاستبدادية الفاسدة التي تقتل آليات الرقابة التشريعية والشعبية والمؤسسية، وتعرقل المحاسبة القضائية، مثل نظام مبارك، هي التي تنتشر فيها كل أشكال الفساد.

2-استنهاض النمو الاقتصادي عبر رفع معدل الاستثمار:

يعتبر تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وما يعنيه من زيادة سريعة في الناتج من السلع والخدمات. شرطا ضروريا لرفع مستويات معيشة المواطنين ومكافحة الفقر. إذا اقترن النمو السريع بتوزيع عادل للدخل من خلال نظم عادلة للأجور والضرائب والدعم والتحويلات.ومن المعروف أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الناتج من الاستثمارات الجديدة أو التوسعات في الاستثمارات القائمة، وعلى تحسن الإنتاجية في المشروعات الموجودة فعليا، على ضوء التحديثات التقنية.وبناء على هذا فإن معدل تكوين رأس المال أي معدل الاستثمار الحقيقي هو المؤشر

الحاكم في تحديد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.ويعد معدل الاستثمار الحقيقي (قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر واحدا من أدنى معدلات الاستثمار في العالم. ووفقا للبيانات الرسمية فإن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق). بلغ نحو 18.7%، 20.9%، 22.4%، 19.2% 18.9% في الأعوام المالية2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009 بالترتيب(10).وتشير التقديرات إلى أنه بلغ 15.4% عام 2011/2010، كما أن تقديرات وزارة المالية في حكومة د. عصام شرف، تشير إلى أنه سيبلغ 15.2% فقط في العام المالي 2012/2011.(11)

والمعدلات السائدة من عام 2005، حتى عام 2010 تكفي بالكاد لتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 2.5%، 3%، على أساس أن العائد السنوي على هذه الاستثمارات يدور حول مستوى 15% من قيمة الأموال المستثمرة. وإذا أضفنا إليه التحسن الممكن في إنتاجية الجهاز الإنتاجي القائم فعليا، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من الممكن أن تكون في حدود 3.5% في أفضل الأحوال. أما معدل الاستثمار المقدر للعام المالي 2012/2011، فإنه لا يمكن أن يحقق نموا أكثر من 2.5%، وهو مستوى أقل من النمو المقدر بنحو 3.2% والذي ورد في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011. ولإدراك تأثير معدل الاستثمار على النمو في بلدان ومناطق العالم المختلفة، يكفي أن نعلم أن الاقتصادات السريعة النمو والأعلى عالميا في معدلات نموها في شرق آسيا والمحيط الهادي، تستند على أعلى معدلات للاستثمار في العالم، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن المتوسط العالمي لمعدل تكوين رأس المال، أي معدل الاستثمار الحقيقي بلغ نحو 22% عام 2008..وبلغ المعدل نحو 40% في الاقتصادات السريعة النمو في شرق آسيا والباسيفيكي. ونحو 44% في الصين. ونحو 40% في الهند، ونحو 30% في مجموع دول الدخل المنخفض والمتوسط.ونحو 25% في شرق أوروبا وآسيا الوسطى. ونحو 26% في روسيا، ونحو 23% في إفريقيا جنوب الصحراء التي تتضمن أفقر دول

10-البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. أكتوبر 2010. صـ 18. 19.

11-وزارة المالية. استعراض ملامح مشروع موازنة العام المالي 2012/2011. القاهرة 2011. صـ 7

و العالم. ونحو 36% في المغرب. ونحو 34% في الجزائر في العام المذكور.(12) ومن المؤكد أن المعدل المتدني للاستثمار الحقيقي في مصر والمشار إليه آنفا يضمن بالكاد تحقيق معدل نمو أقل كثيرا من ذلك الذي كانت تتحدث عنه البيانات الرسمية حتى بعد الأخذ في الاعتبار النمو الذي يفترض أن يتحقق في الإنتاج والإنتاجية في المشروعات القائمة فعليا. وليس هناك مبرر مقبول لتدني معدل الاستثمار بالمقارنة مع دول أفقر من مصر أو في نفس مستوى دخلها أو أغنى منها، ودول عربية وأخرى آسيوية وإفريقية وأوروبية. ومن الضروري الإشارة إلى أن معدل الادخار (الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر متدني بدوره بصورة مزرية. حيث بلغ نحو 16.3%، 16.8%، 12.6%، 14.1% في الأعوام المالية 2007/2006 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009 على التوالي.(13).

وتشير بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011، الذي قدمته وزارة المالية المصرية. إلى أن معدل الادخار في مصر قد بلغ نحو 10.8% عام 2011/2010، ومن المقدر له أن يبلغ نحو 9.9% في العام المالي 2012/2011، علما بأن متوسط معدل الادخار في الدول النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل بلغ 31% عام 2008، وبلغ المعدل مستويات قياسية في الصين مسجلا 54%، وفي مجموع دول شرق آسيا والمحيط الهاديء حيث بلغ 48% في العام المذكور.(14)وحتى تتمكن مصر من تمويل رفع معدل الاستثمار دون الحاجة للاقتراض من الخارج، فإنه من الضروري أن يتم حشد المجتمع والدولة من أجل رفع معدل الادخار بصورة قوية مشابهة لما يجري في البلدان السريعة النمو في شرق وجنوب شرق آسيا. والأمر لا يتعلق بارتفاع أو انخفاض مستوى دخل الفرد. لأن تلك البلدان تحقق معدلات ادخار بالغة الارتفاع مقارنة بمصر. حتى عندما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر أعلى من نظيره في الصين والعديد من تلك البلدان. وحتى في الوقت الحالي فإن معدل الادخار في مصر التي تعتبر ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض. والذي أشرنا إليه آنفا. يقل كثيرا عن متوسط معدل الادخار في الدول منخفضة الدخل أي الدول الأكثر فقرا والذي بلغ نحو 24% عام 2009.(15)

12- The World Bank.. World Development Indicators ,2010,p 254-256

13- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر 2010، صـ 18، 19.

14- The World Bank.. World Development Indicators ,2010,p 254-256

15- The World Bank.. World Development Indicators ,2010,p 224

وفي ظل المعطيات الاقتصادية في اللحظة الراهنة، وجرائم الفساد ونهب المال العام التي تورط فيها عدد من كبار الرأسماليين من أقطاب النظام في عهد مبارك، فإن الدولة سيكون عليها دور كبير في الاستثمار المباشر، وفي استنهاض الاستثمارات المحلية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتعاونية والكبيرة، وفي جذب الاستثمارات من المصريين في الخارج، وفي جذب الاستثمارات المباشرة العربية والأجنبية الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية بالذات.

حيث يبدو الاقتصاد المصري بحاجة إلى ثورة صناعية بالفعل. لأن إسهام قطاع الصناعة التحويلية الأكثر حركية وفعالية في الاقتصاد في مصر، أقل من الدول محل المقارنة فى الجدول 1،باستثناء المغرب وسورية.وأقل من المتوسط العالمي (18%). وأقل من مجموعة دول الدخل المتوسط المنخفض التي تقع مصر فيها (27%)، وأقل من مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادىء الناهضة اقتصاديا (33%).

جدول 1

الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، والناتج القومي ونصيب الفرد منه وفقا لسعر الصرف ووفقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار عام 8002 في مصر ودول عربية ونامية مختارة

	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار			الناتج القومي الإجمالي وفقا لسعر الصرف عام ٢٠٠٨		الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٨		هيكل الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨			
	١٩٦٥	١٩٨٠	٢٠٠٨	قيمة بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	قيمة بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	الزراعة	الصناعة التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الخدمات
مصر	٥.١	٢٢.٩	١٦٢.٨	١٤٦.٨	١٨٠٠	٤٤٥.٧	٥٤٧٠	%١٣	%١٦	%٢٢	%٤٩
المغرب	٢.٦	١٨.٨	٨٦.٣	٨٠.٨	٢٥٢٠	١٣٤.٣	٤١٨٠	%١٥	%١٤	%١٦	%٥٥
تونس	١	٨.٧	٤٠.٣	٣٩	٣٤٨٠	٧٧	٧٤٥٠	%١٠	%١٨	%١٤	%٥٨
سورية	١.٢	١٣.١	٥٥.٢	٤٤.٤	٢١٩٠	٩٢.٤	٤٤٩٠	%٢٠	%١٣	%٢٢	%٤٥
كوريا ج	٣	٦٣.٧	٩٢٩.١	١٠٤٦.٣	٢١٥٣٠	١٣٥٣.٢	٢٧٨٤٠	%٣	%٢٨	%٩	%٦٠
تايلاند	٤.١	٣٢.٤	٢٦٠.٧	٢٤٧.٢	٣٩٧٠	٥٢٣.١	٧٧٦٠	%١٢	%٣٥	%٩	%٤٤
تركيا	٨.٤	٦٧.٨	٧٩٤.٢	٦٦٦.٦	٩٠٢٠	٩٩١.٧	١٣٤٢٠	%٩	%١٨	%٩	%٦٤
إندونيسيا	٥.٤	٧٨	٥١٤.٤	٤٢٦.٨	١٨٨٠	٨١٦.٩	٣٥٩٠	%١٤	%٢٨	%٢١	%٣٧
الصين	٥٦.٣	٢٠١.٧	٤٣٢٦.٤	٣٨٨٨.١	٢٩٤٠	٧٩٦٠.٧	٩٠١٠	%١١	%٣٤	%١٥	%٤٠
ماليزيا	٢.٨	٢٤.٥	١٩٤.٩	١٩٦	٧٢٥٠	٣٧٠.٨	١٣٧٣٠	%١٠	%٢٨	%٢٠	%٤٢

المصدر:- The World Bank . World Development Indicators.. 2011 p 198 . 222

United Nations , United Nations Conference on Trade and Development ,World Investment Report ,2010 .p170-

وفضلا عن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، واحتياج مصر كدولة نامية من دول الدخل المتوسط المنخفض، إلى تطوير هذا القطاع كقاطرة للاقتصاد. فإن الصناعات عالية التقنية تبدو محدودة وضعيفة الإسهام في الصادرات المصرية بسبب محدودية وزنها في الاقتصاد المصري من جهة، وضعف قدرتها التنافسية من جهة أخرى. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن قيمة الصادرات المصرية من السلع عالية التقنية قد بلغت نحو 85 مليون دولار عام 2008، بنسبة 1% من صادرات السلع المصنعة المصرية.

وتأتي مصر في المرتبة الـ 72 بين الدول الـ 126 التي قدمت بيانات للبنك الدولي

في هذا الصدد. وتأتي مصر خلف أربعة بلدان عربية هي المغرب (858 مليون دولار)، وتونس (674 مليون دولار)، والإمارات (207 مليون دولار)، والمملكة العربية (121 مليون دولار).(16) وهو ترتيب لا يليق بمكانة مصر كقوة صناعية قائدة في المنطقة العربية تاريخيا. ورغم أن جانباً مهماً من الصادرات الصناعية عالية التقنية لكل من المغرب وتونس هو عبارة عن صادرات لمشروعات مشتركة مع الأجانب أو أجنبية كلية، إلا أن ذلك يعكس نوعية أفضل من الاستثمارات الأجنبية التي تتوجه لهذين البلدين. مقارنة بـ"الاستثمارات" الأجنبية المزيفة التي تأتي إلى مصر لشراء مشروعات القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة ضمن صفقات فاسدة، دون أن تضيف أي أصول جديدة للجهاز الإنتاجي المصري، أو تأتي لشراء الأراضي والعقارات ولا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد المصري، بل تشعل أسعار الأراضي والعقارات وتجعل السكن حلما صعبا للفقراء والطبقة الوسطى. فضلا عن أنها لا علاقة لها بتحسين قدرة مصر على إنتاج وتصدير السلع عالية التقنية.

وتشير البيانات إلى استمرار تراجع الاستثمارات العامة في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، حيث انخفضت من 101.7 مليار جنيه عام 2009/2008، إلى 97.7 مليار جنيه عام 2010/2009، إلى 90.5 مليار جنيه في 2011/2010، ومنها 40.6 مليار جنيه في القطاع الحكومي، توازي نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المذكور. وقد تراجعت نسبة الاستثمارات العامة في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 9.8% عام 2009/2008، إلى 8.2% عام 2010/2009، إلى نحو 6.6% عام 2011/2010.وهذا التراجع يعني أن قدرة الدولة على تحريك الاقتصاد أو خلق الوظائف وتخفيف وطأة البطالة، كانت تتراجع بشكل كبير في بلد يحتاج لهذا الدور بصورة ملحة لاستنهاض اقتصاد تراجع كثيرا عن اقتصادات كانت أقل منه في كل مؤشراتها قبل أربعة عقود.

ورغم أن الصيغة الأولى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011 كان يشير إلى ارتفاع الاستثمارات في القطاع الحكومي إلى 55.9 مليار جنيه، توازي نحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور

The World Bank . World Development Indicators.. 2010 p-(340-342)-16

إلا أنه تم تخفيضها فى الصيغة النهائية إلى 47.2 مليار جنيه توازى 9.6% من إجمالى الإنفاق العام و نحو 3% من الناتج المحلى الإجمالى. وفى النهاية فإنه يبقى مستوى متدني بالذات في ظل الحاجة الماسة لمضاعفة الاستثمارات الحكومية لتعويض ضعف الاستثمارات الخاصة، بالذات بعد القبض على عدد من كبار الرأسماليين بتهم تتعلق بالفساد ونهب المال العام.

وإذا كانت الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة هي التي تخلق النمو الحقيقي الأساسي في الاقتصاد، وهي التي تخلق فرص العمل، فإن محدودية الاستثمارات العامة في موازنة عام 2012/2011 تعني الضغط على فرص النمو والتشغيل معاً .علماً بأن مخصصات الإستثمار فى الموازنة العامة للدولة عام 2010/2009 كانت قد بلغت نحو 48.4 مليار جنيه و يذكر أن الإستثمارات الحكومية فى قطاع مياه الشرب كانت قد تراجعت من 8.2 مليار جنيه من عام 2009/2008 إلى 5.8 مليار جنيه عام 2010/2009 بنسبة إنخفاض قدرها 29.3 % ثم تراجعت إلى 1.1 مليار جنيه فى موازنة عام 2011/2010 بنسبة إنخفاض تبلغ 79.1 مقارنة بالعام المالى 2010/2009. وفي بلد يحتاج لاستثمارات كبيرة لاستكمال شبكة المياه النقية لتشمل كل السكان، وأيضا لتجديد وإحلال محطات التنقية والشبكات القديمة المتهالكة، فإن هذا الانخفاض الكبير في استثمارات مياه الشرب ينطوي على خطر حدوث أزمات في مياه الشرب بصورة كلية أو جزئية. وينطوي بالتأكيد على استمرار تردي نوعية المياه. بل وتزايد هذا التردي المدمر للصحة العامة.

كذلك فإن استثمارات الصرف الصحي التي ارتفعت من 7.6 مليار جنيه عام 2009/2008، إلى 8.1 مليار جنيه عام 2010/2009 بنسبة زيادة قدرها 20.9%، تراجعت بشكل حاد إلى 3.4 مليار جنيه في موازنة عام 2011/2010 بنسبة تراجع قدرها 58%. وفي بلد مثل مصر تشكل المساكن المتصلة فيه بالصرف الصحي نحو 43.6% من إجمالي المساكن في مجموع محافظات مصر.(17)

17-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر في أرقام مارس 2010. صـ 61.

ويخلو 56.4% من المساكن من الصرف الصحي الآمن. فإن تخفيض استثمارات الصرف الصحي بهذه الصورة الحادة يعني درجة عالية من عدم مبالاة الحكومة فى آخر عهد الديكتاتور المخلوع مبارك بمراعاة الاعتبارات البيئية والصحية، وهو دعوة للمواطنين للاستمرار في صرف مياه ومخلفات الصرف الصحي في مياه المصارف والترع لترتد إلينا أمراضاً وإنتاجا زراعيا وحيوانيا لا يراعي الاعتبارات الصحية، فضلا عن التدمير البيئي الطويل الأجل الذي يحدثه مثل هذا النوع من الصرف في التربة وقدرتها الإنتاجية الطويلة الأجل.

كما تراجعت الاستثمارات الحكومية في مجال البحث العلمي إلى 395.6 مليون جنيه في موازنة 2011/2010، مقارنة بنحو 423.3 مليون جنيه في موازنة 2010/2009، بنسبة تراجع قدرها 6.5%. رغم أن الإنفاق الجاري والاستثماري المصري على البحث العلمي متدني للغاية أصلا ويذهب الجانب الرئيسي منه إلى الإنفاق الإداري المصاحب لمراكز البحث العلمي.وهذا الإنفاق المتدني لا يمكن أن يساعد على تحول مصر إلى قوة علمية تشارك في إنتاج الاختراعات وأساليب الإنتاج الجديدة رغم أن البحث العلمي والاختراعات التي يتم تحويلها إلى آليات وأدوات إنتاج جديدة هي المسئولة الرئيسية عن رفع مستوى إنتاجية العمل ورأس المال في العالم عموما، ولها عائدها الكبير للدول والمؤسسات البحثية المالكة لبراءات الاختراع وتراخيص الإنتاج المرتبطة بها. ولإدراك الوضع السيء للبحث العلمي وللمكانة العلمية لمصر في العالم، يكفي أن نشير إلى أن مصر تنفق 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو 2.2% في المتوسط العالمي، ونحو4.7% في الكيان الصهيوني. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن صادراتنا عالية التقنية لا تزيد عن 85 مليون دولار عام 2008، وهي شيء لا يذكر أو أقل من 0.01% من الصادرات العالمية العالية التقنية التي بلغت 1857 مليار دولار في العام المذكور. بل إن ترتيبنا بين الدول العربية وفقا لبيانات البنك الدولي المعتمد على بيانات حكومية من مصر

والبلدان الأخرى، قد تراجع من المرتبة الأولى في عهود سابقة إلى المرتبة الخامسة كما ورد آنفا.

إن جزءً مهماً من استعادة مصر لمكانتها القائدة إقليميا، تتعلق باستعادة هذه المكانة في مجال البحث والتطوير العلميين وإنتاج براءات الاختراع وتراخيص الإنتاج، وهذا كله لا يمكن أن يحدث في ظل الإنفاق البالغ التدني على البحث والتطوير العلميين والتراجع غير المنطقي في الاستثمارات الحكومية في هذا المجال بما يخرج مصر من سباق التطور العلمي الحاسم للتطور الاقتصادي وللمكانة الإقليمية والدولية.

ولابد لمصر الثورة من رفع مخصصات البحث والتطوير العلميين إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على غرار المتوسط العالمي، أو حتى مجرد 1% كمرحلة انتقالية، أي ما يعادل 15.7 مليار جنيه في الموازنة العامة للدولة للعام2012/2011، على أن تخصص غالبيتها الساحقة لتمويل الأبحاث العلمية وليس للإنفاق على الهيكل الإداري ، حتى تتمكن مصر من الاستفادة العلمية والاقتصادية من نخبتها العلمية وتحتل المكانة اللائقة بها كقوة قائدة علميا وتقنيا في المنطقة، بما يمكنها من تبادل المنافع مع الدول المتقدمة في هذا الصدد من منطلق الندية والأحقية في الحصول على أحدث التقنيات

وتحتاج مصر الثورة في ظل مجمل الأوضاع الراهنة إلى رفع الإسهام الحكومي المباشر في الاستثمارات الصناعية والزراعية والخدمية الحقيقية لاقتحام الصناعات الجديدة عالية التقنية التي تعد ضرورة لتحديث المجتمع ورفع إنتاجية العمل ورأس المال فيه، وأيضا لبناء الصناعات التي تلبي الاحتياجات المجتمعية، بناء على استراتيجية تنموية شاملة يتم إعدادها والتوافق عليها مجتمعيا، وإعداد برامج تفصيلية لتنفيذها لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وللمساهمة في خلق الوظائف وتخفيض معدل البطالة المرتفع الذي وصل لمستويات خطيرة ومُهددة للاستقرار الاجتماعي والأمني.

3-كيف نتجاوز تركة الفساد في عصر مبارك ونبني نظاما حقيقيا لمنعه ومكافحته:

ورثت مصر كما هائلا من الفساد من عصر مبارك. وهو فساد منهجي ومنتشر كالسرطان في جسد الاقتصاد وفي كل ما يتعلق بالتصرفات في المال العام والأصول المملوكة للدولة وعقود توريد السلع والخدمات للدولة. وخطورة هذا الفساد الذي نزح موارد وأملاك الأمة ومالها العام لجيوب حفنة من الفاسدين. أنه ارتبط بالسماح بالفساد الصغير لبناء ثقافة مدمرة تتسامح مع الفساد . ولمواجهة مثل هذه التركة الثقيلة. فإن مصر ينبغي أن تبني نظاما متكاملا لمعالجة هذه التركة الثقيلة للفساد. وهذا النظام المقترح لابد أن يقوم على قوانين رادعة ومُحكمة لمنع الفساد ومعاقبة الفاسدين. ومؤسسات مستقلة تماما لديها كل الحق في النفاذ إلى كل المعلومات المتعلقة بالتصرفات في المال العام أيا كانت صورته مالية أو عينية . ولديها الحق في تحويل ما تكشفه من فساد إلى القضاء مباشرة دون أي تدخل من السلطتين التنفيذية أو التشريعية.

ولضمان أقصى فعالية للقضاء في مكافحة الفساد والانتصار للحق والقانون، فإن ذلك يتطلب وضع دستور جديد يتسم بالفصل بين السلطات والتوازن بينها، بدلا من الوضع القائم في عهد الديكتاتور المخلوع والمتمثل في تغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، بما يعيق عملهما في مراقبة الحكومة وتصرفاتها المالية ومنع ومكافحة الفساد في جهازها وفي كل مؤسسات القطاع العام والهيئات الاقتصادية و الشركات المساهمة الخاصة التى يملك حملة الأسهم حصص تصل إلى 20% فأكثر من أسهمها. حيث تقدمت دائما اعتبارات الملائمة السياسية للسلطة التنفيذية على اعتبارات القانون والحق العام. كما أن مراقبة العاملين وجمعياتهم العمومية التي ينبغي أن تكون كلها منتخبة. للموازنات التفصيلية في مؤسساتهم، سوف تضع قيودا قوية على أي تجاوزات مالية أو اعتداءات على المال العام. ويجب أن ينصب التركيز في مكافحة الفساد في عهد الديكتاتور المخلوع، على مراجعة آليات ترسية وأسعار كل صفقات منح أراضي الدولة سواء للزراعة أو التنمية العقارية بما

في ذلك الأراضي التي تم منحها لعدد من رجال الأعمال مثل المرشدي، ومحمد حسن درة، وسميح ساويرس وغيرهم ضمن البرنامج القومي للإسكان والذين حصلوا عليها بسعر10 جنيهات للمتر المربع بدون مرافق، أو 70 جنيها للمتر مع وجود المرافق الخارجية. مع منحة قدرها 15 ألف جنيه عن كل وحدة مساحتها 63 متر يتم إنشائها. وبدلا من أن يبيعوا الوحدة السكنية بالمساحة المذكورة بسعر 45 ألف جنيه كحد أقصى كانوا يبيعونها بما يتراوح بين 103. 150 ألف جنيه محققين أرباحا استغلالية دنيئة على حساب المال العام حارمين الفقراء ومحدودي الدخل من حق السكن الذي حصلوا من أجله على الأراضي المرفقة علي حساب المال العام بسعر لا يزيد عن 5% من سعرها في السوق ، وقدمت المنح لهم عن كل وحدة سكنية. وهؤلاء ينبغي أن يُحاكموا على تربحهم على حساب المال العام وعلى حساب الشعب.خاصة وأن غالبيتهم تستخدم شركات من الباطن لتنفيذ المشروعات وتحصل هي على أرباح طفيلية دون أي عمل، سوى استخدام المال والنفوذ السياسي في الحصول على الأراضي والمنح المالية من الدولة بدون وجه حق.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدعم المُقدم من الحكومة لهذا البرنامج. بلغ 1، 1.1، 1.4، 1 مليار جنيه في الأعوام 2008/2007. 2009/2008، 2010/2009، 2011/2010 على التوالي. وقد تم رصد 1.5 مليار جنيه لهذا البرنامج الفاسد في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011، (18) مما يؤكد على استمرار وزارة المالية الحالية. في اتباع نفس السياسات المالية لنظام مبارك.كما ينبغي مراجعة عقود الأراضي التي تم منحها ضمن مشروع توشكا عموما، وبالذات تلك التي منحت لشخص من عائلة سعود الحاكمة فى المملكة العربية يدعى الوليد بن طلال بشروط مروعة ليس أسوأها أن الإنفاق العام على البنية الأساسية لكل فدان بلغ 11 ألف جنيه تم دفعها من دم الشعب المصري. بينما حصل هو على الفدان بـ 50 جنيها فقط (خمسون جنيها) في إهدار هائل للمال العام لا يمكن أن يكون قد حدث بدون حصول من أهدروا هذا المال العام على عمولات فاسدة، ولم يأبه مبارك

18-وزارة المالية. استعراض ملامح مشروع موازنة العام المالي 2012/2011. القاهرة 2011. صـ 20.

ونظامه إلى ضرورة منح تلك الأرض لأهل النوبة لإعادة توطينهم قرب أراضيهم التي غمرتها بحيرة ناصر بعد إنشاء سد مصر العالي. وإزاء الحملة التي تمت على هذا العقد الفاسد والمطالبة بمحاكمة كل من د. محمود أبو سديرة رئيس هيئة التنمية الزراعية الذي أبرم العقد مع المذكور، ووزير الزراعة وقتها د. يوسف والي، ومبارك نفسه. قام وليد طلال بتقديم عرض تسوية لقطع الطريق على محاكمة شركائه في جريمة الفساد والاستيلاء على أرض مصر بشروط فاسدة كليا. لأنه يعلم أنهم لو أدينوا واعترفوا بجريمتهم، ستتم محاسبته وسحب الأرض منه وسيكون موقفه ضعيفا في أي تحكيم دولي لأنه سيظهر بصورته الحقيقية كمُفسد وراشي لموظفي عموم فاسدين من أجل نهب أرض مصر. أما التسوية نفسها التي قضت بتنازل وليد طلال عن 75 ألف فدان للحكومة المصرية، وتمليكه 10 آلاف فدان، وحصوله على 15 ألف فدان أخرى بنظام حق الانتفاع لمدة 3 سنوات، يتم تمليكها له إذا زرعها في تلك المدة. فإنها خفضت حجم فساد العقد الأصلي لكننها لم تقض عليه، لأن قيمة الـ 25 ألف فدان التي حصل عليها المذكور، تساوي ما يتراوح بين ألف و خمسمائة ، و ألفي مليون جنيه مصري. بينما بلغ كل ما دفعه رسميا للحكومة المصرية في العقد الأصلي وعقد التسوية 5 ملايين جنيه فقط، وهو ما يعني أن وجود هذا المشتري المفسد على أرض مصر وملكيته وتدنيسه لجزء منها، أمر مرفوض ولابد أن تستمر الحملة لإنهائه، فلا حاجة لمصر لمن يزرع أرضها ولديها جيش من الفلاحين المعدمين وخريجي المدارس الزراعية وكليات الزراعة وقبلهم أبناء النوبة الأحق بصورة مطلقة في أرض توشكا المنهوبة، ولا حاجة لمصر لمفسدين وشركاء للصهاينة مثل وليد طلال. وفي ختام هذا الكتاب يوجد ملحق به نص العقد الأصلي وتحليله. والتسوية التي تم إبرامها مؤخرا وتحليلها. كما ينبغي التركيز على كل صفقات الخصخصة الفاسدة كليا والتي يسأل عنها وزراء قطاع الأعمال العام والاستثمار وهم عاطف عبيد ومحمود محي الدين. ومختار خطاب، إضافة إلى مبارك نفسه.

والحقيقة أن الفساد الذي حدث في برنامج الخصخصة، يبرر إمكانية استعادة بعض الشركات المنهوبة ممن اشتروها في حالة إثبات قيامهم بدفع رشاوي للمسئولين المشرفين على عمليات بيع القطاع العام بحيث تصبح قضية فساد تستوجب معاقبة الفاسدين والمفسدين فيها واستعادة الأصل العام المنهوب. ومن أبرز تلك الشركات، شركة "النصر للغلايات" المعروفة جماهيريا باسم المراجل البخارية حيث يمكن الرجوع على شركة "بابكو أند ويلكوكس" الأمريكية-الكندية التي اشترتها طلبا للتعويض ولإبطال تصرفاتها فيها بالبيع، لأن المرتشي المحلي اعترف بتلقي الرشوة وهو عبد الوهاب الحباك، علما بأن القانون الأمريكي يمنع الشركات الأمريكية من دفع الرشاوى للحصول على عقود أعمال في الخارج، وبالتالي سيسهل إدانة هذه الشركة الراشية حتى داخل الولايات المتحدة.

وقد سبق لي عرض صفقات الخصخصة الفاسدة في كتب سابقة صدرت لي في عهد الديكتاتور المخلوع مبارك، مثل الفصل الخامس في كتاب "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام 2002، وكتاب "الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك..حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون"، الصادر عام 2005، وتقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2000"، و 2006، الصادران عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وغيرها من الدراسات...

كما ينبغي مراجعة عقود الأعمال العامة، وصفقات توريد السلع والخدمات للحكومة مثل صفقة مرسيدس التي لم يكشف النظام السابق عن هوية من تلقى الرشوة فيها ولم يتم الكشف عنهم إلا بعد سقوطه، كما ينبغي التركيز أيضا على الفساد في إدارة الصحف القومية والقطاع العام والهيئات الاقتصادية والثروة الطبيعية والمعدنية والمحاجر والجهاز الحكومي والمحليات ، بالذات فيما يتعلق بتوزيع مخصصات الأجور وما في حكمها والتعاقدات المتنوعة مع الغير.

وإذا كان بناء نظام لمنع ومكافحة الفساد في المستقبل. أمرا مهما. فإن محاسبة الفاسدين الذين نهبوا المال العام وتربحوا على حسابه وسهلوا للآخرين نهبه في عهد مبارك، لابد أن يتم بصورة حاسمة وسريعة لإعطاء رسالة واضحة للمجتمع من أنه لا تسامح مع أي فساد على حساب المال العام. ولابد أن تقوم الحكومة بنفسها بصورة مباشرة بحصر ومحاسبة الفاسدين بعد مراجعة قانونية دقيقة ونزيهة في كل المجالات التي كانت مسرحا للفساد و مراجعة مماثلة للذمم المالية لكبار السياسيين و موظفى العموم، ولا ينبغي أن تنتظر أن يقوم المواطنون بالإبلاغ وتكتفي بدور المتفرج.

وفي هذا السياق فإن اعتبارات الملائمة السياسية تقتضي تنحي أو تغيير النائب العام الحالي الذي تم تعيينه في عهد مبارك، والذي من غير المنطقي أن يكون هو من يكافح فساد نظام مبارك وعصابة الفاسدين من حوله. كما أن من الملائم أيضا أن يتنحى أو يتم إبعاد بعض القضاة عن نظر قضايا الفساد لمبارك وعصابة الفاسدين. وبالتحديد القضاة الذين حُولت إليهم قضايا الفساد في عهد مبارك بكل ما تضمنه من ضغوط على القضاء من أجل حفظ التحقيقات مع رموز عهد مبارك وقياداته الفاسدة وبالذات في مجال الإعلام. وتلك الضغوط هي سمة لنظام استبدادي لا يوجد فيه توازن أو فصل بين السلطات. وسأذكر لكم بالنص ما قاله المستشار الكبير محمود الخضيري نائب رئيس محكمة النقض السابق في حواره مع إحدى الصحف الخاصة في سبتمبر 2009، ردا على سؤالها حول تدخلات السلطة التنفيذية في عمل القضاء، حيث قال "نعم، هناك تأثير على القضاة حتى يصدروا أحكاما معينة، والتأثير له أشكال وأنواع عديدة، منها ما يمثل خطورة شديدة على القضاء ونزاهته. وبالطبع لا يتم التدخل فى جميع القضايا، بل فى قضايا معينة تهم الدولة أو النظام أو حتى مسؤولين نافذين ورجال أعمال".

وأشار المستشار محمود أبو الليل وزير العدل في حوار مع جريدة خاصة أخرى بعد الثورة إلى التدخلات في عمله بقوله: كانت لحظة توقيعي قرار إحالة المستشارين البسطويس ومكي للتأديب ، أسوأ لحظات

حياتي ، حيث كنت أرى ضرورة إغلاق هذا الملف وأُجبرت على عكس ذلك" وأشار في ذلك الحوار إلى أن ذلك الإجبار جاء من خلال اتصالات مباشرة من مبارك وزكريا عزمي.كما أن تغيير كل المحافظين ورؤساء الشركات القابضة والهيئات الاقتصادية العامة الذين تم اختيارهم من قبل مبارك ونظامه والذين يشكلون جزءًا من ذلك النظام الفاسد وأدواته. هو أمر ضروري لكشف الفساد في المحافظات والمحليات والشركات والهيئات العامة. كضرورة قصوى لإصلاح أداء تلك الجهات من خلال قيادات جدِيدة مشهود لها بالنزاهة ولا تنتمي للحزب الوطني الفاسد والمُفسد والذي تم حله واستعادة كافة مقراته المملوكة للدولة. وينبغي منع أعضائه من خوض الانتخابات العامة على أي مستوى برلماني أو رئاسي أو محلي لمدة دورتين انتخابيتين كأقل عقوبة سياسية-اجتماعية، ببساطة لأن هذا الحزب وقياداته أفسدا الحياة السياسية وزورا إرادة الأمة، فضلا عما قام به بعض قيادات هذا الحزب من نهب للمال العام وتسهيل نهبه للأخرين بمن فيهم بعض الفاسدين العرب والأجانب. وهذه القيادات الجديدة للمحافظات وشركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية ينبغي أن تكون خاضعة لرقابة صارمة من العاملين فيها ومن السلطة التشريعية ومن مجالس الشعب المحلية التي ينبغي انتخابها بشكل حر ونزيه بعد إقالة المجالس المحلية الراهنة التي جاءت ضمن منظومة تزوير الإرادة العامة، ومن الأجهزة الرقابية التي ينبغي أن تكون مستقلة تماما وتقدم قضايا الفساد التي تكشف عنها للرأي العام مباشرة وللقضاء كما ورد آنفا.

كما أن العمل الجاد والسريع والكفء والنزيه من أجل استعادة حقوق المال العام المنهوب من الأموال والأصول والأراضي العائدة للفاسدين والموجودة داخل مصر. وتعقب أصولهم وأموالهم في الخارج بعد الحصول على أحكام نهائية من القضاء المصري بشأن المصدر الفاسد لثرواتهم. سوف يساعد على استعادة كل الأموال والأراضي والأصول المنهوبة الموجودة داخل مصر . واستعادة جانب من الأموال الموجودة في الخارج في المقاصد الدولية والعربية التي تستوعب تلك الأموال الفاسدة وبالذات

في سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وجزر كايمان ودبي وغيرها من مقاصد الأموال الفاسدة عالميا.

4-كيف نغير نظام الأجور الفاسد ونبني نظاما جديدا بدون تضخم؟:

يشكل نظام الأجور الراهن في مصر مثالا على الجمود والفساد في آن. بحيث أن تغييره يعد أمرا جوهريا لمنع ومكافحة الفساد ولتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو أمر كررته مرارا منذ عام 2002 وحتى الآن في دراسات نُشرت في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية وفي العديد من الكتب مثل "الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك" وفي عدد من الكراسات مثل كراسة "الدعم السلعي في مصر..إلغاء أم إصلاح وإعادة هيكلة؟" الصادرة في أبريل عام 2008 ضمن سلسلة كراسات استراتيجية. التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وأيضا كراسة "الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري" الصادرة في أبريل 2011. واختصارا فإن نظام الأجور الموروث من عهد مبارك يتسم بحد أدنى بالغ التدني للأجر الأساسي ويبلغ 35 جنيها ثابتة من عام 1984، ويرتفع في الواقع من خلال علاوات مضمومة واعتبارات تأمينية إلى نحو 118 جنيها، وهو حد أدنى غير أخلاقي ولا يكفي لإطعام قطة ويدفع الكثيرين من العاملين لدى الدولة الذين يتلقون أجورا متدنية إلى طلب رشاوى من المواطنين لإنهاء أعمالهم المشروعة لدى الدولة وبالذات جهازها الحكومي، أو التكاسل لتوفير الجهد للعمل في جهة أخرى بعد مواعيد العمل الرسمية، أو الحصول على أجازة بدون مرتب والسفر للعمل في الخارج،أو الاعتماد على الميراث الشخصي في تلبية احتياجات الحياة. أو الحياة في فقر مدقع وبؤس مروع في حالة الاعتماد على الراتب الحكومي بينما لا يوجد حد أقصى للأجر وما في حكمه.بحيث تصل الرواتب الشاملة لبعض موظفي العموم إلى مئات الآلاف من الجنيهات شهريا. وتزيد كثيرا عن راتب الرئيس الأمريكي الذي يبلغ ما يوازي نحو 190 ألف جنيه شهريا في الوقت

الراهن. كما أن الأجر الأساسي لا يشكل سوى أقل من20% من مخصصات الأجور وما في حكمها للعاملين في الدولة، وهو ما يتيح الصرف بلا ضوابط من خلال بند المكافآت والبدلات والعمولات والحوافز والأرباح. وهو نموذج تم استنساخه في القطاع الخاص أيضا، حيث الأجور الأساسية هزيلة للغاية. كما أن الوظيفة الواحدة لدى الدولة (القطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الحكومي) لها أكثر من أجر شامل يصل بعضها إلى30 ضعف الأجر عن نفس الوظيفة لدى جهة أخرى في الدولة. مما يعني غياب التوصيف الوظيفي الذي يرتبط بالأجر بالنسبة للعاملين لدى الدولة على الأقل. كما أن العلاوات تُطبق على الراتب الأساسي المحدود، بينما تسري ارتفاعات الأسعار على مجمل الاستهلاك، مما يؤدي إلى تآكل الأجر الحقيقي تدريجيا والإضرار بمستويات معيشة العاملين.

ويعد رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور مطلبا ملحا على كافة الأصعدة. ويوجد حكم قضائي نهائي بتغيير الحد الأدنى للأجر بصورة تتلاءم مع تكاليف المعيشة وضرورات تقليل الفوارق بين الطبقات. ومن الضروري في أي نظام عادل للأجر أن يكون هناك حد أدنى للأجر يرتفع سنويا بصورة تلقائية بنفس نسبة معدل التضخم على الأقل للحفاظ على قدرته الشرائية. وأن يكون هناك سقف للأجور وما في حكمها للعاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية بحيث لا يتجاوز 15 ضعف الحد الأدنى للأجر الشامل (الأجر وما في حكمه) لتقليل الفوارق بين الطبقات وتكريس قيمة العدل. وللاستجابة لرفع الحد الأدنى للأجر إلى ستة جنيهات في الساعة. أي 1200 جنيه شهريا لمن يعمل ثمانية ساعات. و900 جنيه شهريا لمن يعمل ست ساعات. وهو أقل في قدرته الشرائية من الحد الأدنى للأجر عام 1952، والذي بلغ ما يوازي 2000 جنيه من جنيهات الوقت الراهن. فإن هناك دراسة كاملة ملحقة عن كيفية تمويل رفع الحد الأدنى للأجر إلى هذا المستوى .

وقد أعلن وزير المالية السابق د. سمير رضوان لدى إعلانه الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011، عن رفع الحد الأدنى للأجر الشهري الشامل إلى 700 جنيه فقط. وهو حد أدنى لا يستجيب للمطالب العادلة للعاملين ونقاباتهم برفع هذا الحد الأدنى للأجر الشهري إلى 1200 جنيه. ولا يحقق أي حد أدنى من حياة كريمة. مما يعني أن آليات تعامل العاملين بأجر مع الأجور المتدنية بتلقى رشاوى من الجمهور الذى يتعامل معهم أو التكاسل لتوفير الجهد لعمل آخر و غيرها من الأمور ، سوف تستمر كما كانت تقريبا، خاصة وأن أسعار السلع والخدمات ارتفعت بصورة فورية لتبتلع الزيادة المتوقعة، دون أي حماية من الدولة للمستهلكين.

ويمكن تركيز مصادر التمويل اللازمة لإصلاح نظام الأجور، في تحقيق العدالة في توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة من خلال الحدين الأدنى والأقصى للأجر وما في حكمه، كما ورد آنفا، وإلغاء الدعم المقدم لشركات الأسمنت والأسمدة والحديد والألومنيوم في صورة دعم للغاز والمازوت والسولار والكهرباء التي تستهلكها تلك الشركات. وإلغاء الدعم المماثل الذي تحصل عليه أية شركات أخرى تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية. لأنها تحقق أرباحا احتكارية استغلالية ولا يوجد مبرر اخلاقي أو اقتصادي لإعطائها الثروة الطبيعية النفطية أو الغازية المملوكة لكل أبناء مصر بالتساوي بأسعار منخفضة وهي تبيع لهم منتجاتها بالأسعار العالمية أو بأعلى منها في الكثير من الحالات. وهذا الإجراء وحده يمكن أن يوفر ما يكفي لإصلاح نظام الأجور. ورفع حجم ومستوى الإنفاق العام على الصحة والتعليم.كما أن تطوير أداء القطاع العام و الهيئات الإقتصادية ووضع ضوابط صارمة لمنع الفساد فيها ،وإخضاعها لرقابة صارمة من العاملين وجمعيتهم العمومية و مجلس إدارتهم المنتخب و نقاباتهم و المجالس الشعبية و الأجهزة الرقابية يمكن أن يساعد على تحسين أدائها و رفع قيمة الفائض المحول منها للموازنة العامة للدولة و المساهمة فى تمويل تطوير نظام الأجور و تحسين الخدمات العامة.

كذلك فإن هناك ضرورة لأن تكون هناك جدية فى تحصيل الضرائب من كبار الرأسماليين و شركاتهم ، حيث أن هناك عشرات المليارات من الجنيهات من المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم للدولة ، إضافة إلى عمليات تساهل و تغاضى عن تحصيل الجانب الأكبر من الضرائب المستحقة على كبار العلماء مع ضرورة تعديل قانون الضرائب الحالى الفاسد لمراعاة قاعدة التصاعد وتعدد الشرائح الضريبية بصورة متناسبة مع المستويات المختلفة من الدخول على غرار القوانين الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية أو الدنماركية المناظرة كأسس راسخة و متعارف عليها للعدالة الضريبية النسبية فى البلدان الرأسمالية بدلاً من القانون الفاسد الحالى الذى يساوى بين كبار الرأسماليين الأثرياء و بين الطبقة الوسطى فى معدل الضريبة عند مستوى 20% على كل الدخول التى تزيد عن 40 ألف جنيه فى السنة.

و يشير مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011 إلى فرض شريحة إضافية بنسبة 5% على أرباح شركات الأموال و الأشخاص التى يزيد وعاء الضريبة بها عن 10 ملايين جنيه أى نحو 1.7 مليون دولار ليصبح معدل الضريبة على هذه الشريحة 25% بدلاً من 20% حالياً وهو تغيير هزلى لأن الحد الذى تفرض عنده الضريبة بالغ الإرتفاع ويزيد عن الحدود المماثلة فى كل الدول الرأسمالية النامية و الغنية و يستهدف إعفاء الغالبية الساحقة من الرأسماليين من تطبيقه ، وهو ما يتضح من استعراض معدل الضريبة على الشريحة العليا من الأفراد والشركات في بعض تلك الدول. وإذا كانت هذه هي فكرة التصاعد الضريبي عند وزير المالية السابق الذى أعد هذا التعديل وهو د. سمير رضوان ومستشاريه وكلهم تقريبا ينتمون للحزب الوطني المنحل ولجنة سياساته. فيالها من فكرة بائسة وبعيدة عن العلم وعن النماذج التطبيقية للنظم الضريبية التصاعدية المعمول بها في الدول الرأسمالية النامية والمتقدمة على حد سواء!

وقد بلغ معدل الضريبة على الشريحة العليا من الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية. نحو 35% على الأفراد الذين يزيد دخلهم على 373 ألف دولار في العام. بينما بلغ نحو 40% على الشركات. وبلغ المعدل في اليابان 50% على من يزيد دخله الفردي عن 182.1 ألف دولار في العام. بينما بلغ المعدل على الشركات 41%. وبلغ المعدل في ألمانيا 45% على الفرد الذي يزيد دخله عن 335 ألف دولار في العام. بينما بلغ 29% على الشركات. وبلغ المعدل في فرنسا 40% على من يزيد دخله الفردي على نحو 93 ألف دولار. بينما بلغ المعدل على الشركات 33%. وبلغ المعدل في 40% في بريطانيا على من يزيد دخله الفردي على نحو 66 ألف دولار. بينما بلغ المعدل على الشركات 28%. وبلغ المعدل في إيطاليا 43% على من يزيد دخله الفردي على 100 ألف دولار. بينما بلغ المعدل على الشركات 13%. وبلغ المعدل في الدانمرك 62% على من يزيد دخله الفردي عن نحو 62 ألف دولار . بينما بلغ المعدل على الشركات 25%. وبلغ المعدل في السويد 57% على من يزيد دخله الفردي عن نحو 66 الف دولار. بينما بلغ المعدل 26% على الشركات. وبلغ المعدل في هولندا 52% على من يزيد دخله الفردي عن نحو 73 ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل على الشركات 26% وبلغ المعدل فى الصين التى تعد أكبر دولة ناهضة مستقبلة للإستثمارات الأجنبية و تحتل دائماً واحداً من المراكز الثلاث الأولى على العالم فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة . بلغ المعدل فيها 45% على من يزيد دخله الفردى عن نحو 176 ألف دولار فى العام بينما بلغ 25% على الشركات. وبلغ المعدل في تايلاند 37% على من يزيد دخله الفردي عن نحو 113 ألف دولار. بينما بلغ المعدل 30% على الشركات. وبلغ المعدل في ناميبيا 37% على من يزيد دخله الفردي عن نحو 90 ألف دولار. بينما بلغ المعدل على الشركات 35%. وبلغ المعدل في جمهورية جنوب إفريقيا 40% على من يزيد دخله عن نحو 63 ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل 35% على الشركات.(19)

كذلك فإن هناك ضرورة لفرض ضريبة صغيرة في حدود 0.5% على التعاملات في البورصة كما تفعل غالبية البورصات في العالم. وهذه الضريبة الصغيرة ستوفر نحو 5 مليارات جنيه. وستكون في مصلحة

19- The world bank, world Developmnet Indications 2010 , P.312,314

البورصة والمتعاملين فيها لأنها ستؤدي إلى تهدئة سخونة المضاربات وإلى تقليل ما ينزحه الأجانب من أموال من مصر من خلال نشاط طفيلي هو المضاربة التي يسهلها عدم وجود ضرائب على التعاملات. وهناك ضرورة أيضا لفرض ضريبة على أرباح المتعاملين في البورصة في نهاية كل عام حيث تتم تسوية المركز المالي للمتعاملين لبيان الخسارة أو الربح، ليدفعوا على صافي أرباحهم ضريبة نسبتها 20% على غرار الضرائب التي يدفعها المستثمرين أصحاب المشروعات التجارية والصناعية،وفرض ضريبة مماثلة على تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم التي حققوها في البورصة إلى الخارج.

كما أن هناك ضرورة لتعديل اتفاقيات تصدير الغاز للدول الأخرى لوضع أسعار عادلة للثروة الطبيعية المملوكة لكل أبناء الشعب بالتساوي..

ولو وضعت أسعار عادلة للغاز المصدر لإسرائيل وأسبانيا، فإن ذلك سيضيف قرابة 15 مليار جنيه كإيرادات للموازنة العامة في السنة قابلة للتصاعد مع تزايد أسعار الغاز، وهي أموال تذهب لدعم إسرائيل وأسبانيا، وإحداهما دولة معادية ودخل الفرد فيها أكثر من 12.5 ضعف دخل الفرد في مصر ولم يكن هناك ما يبرر تصدير الغاز المصري لها أصلا لاعتبارات وطنية، والثانية دولة شديدة الثراء ونصيب الفرد فيها من الدخل يبلغ 16 ضعف نظيره في مصر فى عام 2009 وفقآ لبيانات البنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العام 2011 ، صـــ10-12.

وهناك ضرورة ايضا لمضاعفة الضرائب على محاجر الأسمنت،لأن الضريبة التي فرضت أخيرا على هذه الشركات، ما تزال ضريبة صغيرة للغاية بالمقارنة مع الأرباح الاحتكارية الضخمة التي تحققها شركات الأسمنت المملوكة في غالبيتها الساحقة للأجانب. ولو تم فرض ضريبة قيمتها مائة وخمسون جنيها على الأقل عن كل طن (150 جنيها) في ظل حقيقة أن التكلفة الراهنة للطن قبل فرض هذه الضريبة تقل عن 220 جنيهات بينما تبيعه الشركات الأجنبية بنحو 580 جنيهآ حاليآ محققة أرباحا احتكارية استغلالية دون أن يتم ردعها. فإن حصيلة هذه الضريبة ستكون في حدود 6 مليارات جنيه

في العام ، ولو تمت مضاعفة رسوم المحاجر إلى 300 جنيه للطن فإن العائد منها سيصل إلى نحو 12 مليار جنيه سنوياً. ولن تستطيع تلك الشركات رفع الأسعار لأن أسعارها الحالية أعلى من الأسعار العالمية. كما أن الحكومة يمكن أن تقيم شركات حكومية جديدة تساعد على تحقيق التوازن السعري في السوق. كذلك فإن هناك ضرورة لمكافحة الغلاء غير المنطقي وأسبابه المختلفة وعلى رأسها الاحتكار الإنتاجي واحتكار الاستيراد. والعمل على تعزيز حماية المستهلكين وأجورهم الحقيقية من خلال توفير الحكومة للسلع المحلية والمستوردة في مجمعات حكومية تدار بشكل كفء ونزيه وتخضع لرقابة شعبية عامة ومحلية صارمة،وتبيع السلع بأسعار معتدلة. بعيدا عن الأسعار الاستغلالية التي يفرضها المحتكرون في مجال الإنتاج والتجارة. بما يضمن أن أي زيادة في الأجور الإسمية سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية وفي مستويات معيشة العاملين.

وبالنسبة للعاملين في القطاع الخاص. فإن الإلتزام بالحد الأدنى الجديد للأجر وبتسوية أوضاع العاملين القدامى.سوف يجبر أرباب العمل من الرأسماليين على القبول بمعدلات ربح معتدلة،لكنه لن يعرضهم لأي خسارة، وهو لن يمثل أزمة حقيقية لمن يريد العمل على أساس علاقات عمل عادلة وأخلاقية. وهذا الإلتزام بالنظام الجديد للأجر سيشكل آلية لتحسين توزيع القيمة المضافة في العملية الإنتاجية بين العاملين وأرباب العمل، بكل تأثيراتها الإيجابية على الطلب الفعال وعلى حوافز النمو الاقتصادي المتواصل في الاقتصاد. وبدلا من تضخم ثروات البعض لتصل إلى المليارات وعشرات المليارات، في وقت يعاني فيه العاملين لديهم الذين أداروا عجلة الإنتاج وخلقوا تلك الثروات من شظف العيش، فإن الالتزام بنظام الأجور الجديد في القطاع الخاص سيحقق درجة من العدالة تتوافق مع روح الدستور ومع ضرورات الدفاع الاجتماعي والسلام والاستقرار في المجتمع.

5-أزمة البطالة وكيفية مواجهتها بفعالية:

تعاني مصر من أزمة بطالة ضخمة تعتبر واحدة من المعضلات الأكثر صعوبة التي ينبغي مواجهتها فورا، ليس بتكديس المزيد من العاملين في المؤسسات الحكومية بما يخلق مشكلة بطالة مقنعة، بل بخلق وظائف حقيقية لهم. ولإدراك حجم الأزمة ينبغي عدم الوقوف عند البيانات الرسمية غير الواقعية عن حجم البطالة في مصر.

وهناك اضطراب حقيقي في البيانات الرسمية الخاصة بعدد العاطلين ومعدل البطالة، وعلى سبيل المثال فإن هناك أخطاء ساذجة للغاية. حيث يشير البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2010، ص 117)، إلى أن إجمالي عدد المشتغلين فعليا عام2009، بلغ 23 مليون شخص، وعندما أوضح توزيعهم التفصيلي بين قطاع الأعمال العام (07 مليون)،والحكومي (5.4 مليون)، والخاص (16.5 مليون)، فإن المجموع يصبح 22.6 مليون شخص فقط، أي أقل بنحو 400 ألف عن الرقم المعلن كعدد للمشتغلين في نفس الصفحة من نشرة البنك المركزي. ولو خصمنا عدد المشتغلين فعليا (22.6 مليون شخص) من تعداد قوة العمل وفقا للبيانات الرسمية في نفس المصدر (25.4 مليون شخص)، فإن عدد العاطلين يصبح 2.8 مليون عاطل تقريبا، وليس 2.38 مليون عاطل كما هو منشور في المصدر نفسه، ربما بسبب خطأ حسابي ساذج بافتراض حسن النية، ويصبح معدل البطالة 12.4% من قوة العمل عام 2009 ، وليس 9.4% كما هو منشور في نفس النشرة الإحصائية للبنك المركزي المشار إليها أعلاه. والطريف أنه حتى بحساب العاطلين 2.38 مليون عاطل، فإن معدل البطالة يصبح 9.5% وليس 9.4%!!

ويمكن الاستدلال على تضارب البيانات من واقع البيانات المنشورة عن تعداد قوة العمل المصرية في تقرير مؤشرات التنمية في العالم 2010 (World Development Indicators.. 2010)، حيث يشير التقرير (ص 66)، إلى أن تعداد قوة العمل المصرية 26.3 مليون شخص عام 2008، وهو بيان مأخوذ من الحكومة المصرية مباشرة أو بعد مراجعة البيان المقدم منها بالاتفاق معها، ولو خصمنا من هذا الرقم، عدد المشتغلين فعليا عام

2008 حسب البيانات الرسمية المصرية، أي 22.3 مليون، فإن عدد العاطلين يصبح 4 ملايين شخص. ويصبح معدل البطالة 15.2% من قوة العمل وفقا لتعدادها المنشور في تقرير البنك الدولي المشار إليه. وللعلم فإن البيانات المنشورة عن قوة العمل المصرية في عدد عام 2004 من ذلك التقرير والمدرجة في جدول 4 منه. تشير إلى أن تعداد قوة العمل المصرية كان قد بلغ 25.9 مليون شخص عام 2002، وهو تعداد يتناسب مع عدد سكان مصر ومع معدلات الناشطين اقتصاديا في البلدان التي تتشابه أوضاعها مع وضع الاقتصاد والمجتمع في مصر. ولو أخذنا بصافي الداخلين الجدد لسوق العمل (إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل مطروحا منه عدد الخارجين منه بالوفاة أو بالمعاش) والبالغ نحو 800 ألف شخص سنويا وفق أدنى للتقديرات خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2010، فإن تعداد قوة العمل المصرية في الواقع يصبح نحو 31.5 مليون عام 2009. ونحو 32.3 مليون شخص عام 2010. وهذا يعني أن عدد العاطلين في عام 2009، بلغ نحو 8.5 مليون عاطل، وأن معدل البطالة بلغ نحو 27% من قوة العمل في العام المذكور.

وعلى أية حال فإن أي بلد يرغب في حل أي أزمة أو مشكلة كبيرة مثل البطالة التي تعاني منها مصر. لابد أن يبدأ بتقديم بيانات حقيقية وصحيحة حتى يمكن حشد المجتمع والدولة لحل الأزمة. لأن تقديم بيانات غير دقيقة لا يفيد في شيء. بل على العكس يؤدي إلى نوع من الاسترخاء والترهل في مواجهتها. ويذكر أن البيانات الرسمية تعتبر من يعملون بصورة موسمية من عمال المياومة أو المواسم، عاملين فعليا، رغم أنهم قد يعملون نصف أو ربع الوقت أو حتى أقل من ذلك كما أن سوق العمل المصرية تعاني من تشوهات جمة، بدءً من تغول أرباب العمل على العاملين لديهم وعدم التأمين على غالبية العاملين (53% من العاملين غير مُؤَمن عليهم وفقا لدراسة استطلاعية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء). وتخفيض أجورهم بصورة مزاجية دفعت العديد منهم لتفضيل البطالة على الاستمرار في أعمال لا تغطي تكاليف الذهاب إليها والعودة منها والمصروفات الضرورية أثناء العمل، والاستغناء عنهم بلا أي تعويض وإجبارهم

على توقيع إستقالات غير مؤرخة عند تسلم أعمالهم لتفعيل تلك الإستقالات فى أى وقت وعدم الوفاء بأى حقوق للعمال.
وكل هذه الأمور، تستدعي إعادة النظر في ظروف وسوق العمل في مصر من خلال تفعيل دور المجلس القومي للأجور في وضع حد أدنى جديد للأجر يتلائم مع تكاليف المعيشة، ويتغير سنويا الأجر الشامل بنفس نسبة معدل التضخم المعلن رسميا، مع مراجعة هذا الحد الأدنى كل ثلاث سنوات لاستيعاب المستويات الحقيقية لارتفاع الأسعار التي تزيد عادة عن معدلات التضخم المعلنة رسميا من الحكومة.
وإضافة إلى ما سبق فإن المستوى المرتفع من البطالة، سواء وفقا للمعدلات المعلنة رسميا، او وفقا للمستويات التي أشرنا إليها بناء على التحليل المنطقي والعلمي للبيانات، تستدعي جهدا مضاعفا من الحكومة من أجل حل هذه الأزمة وتفادي تأثيراتها المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، خاصة وأن الغالبية الساحقة من المتعطلين أو نحو 95.1% منهم، هم من خريجي التعليم المتوسط والعالي، ونحو 99% منهم تحت سن الأربعين أي في عنفوان الشباب.
ومن الضروري التأكيد مجدداً على أنه عندما تتخلى الدولة عن تعيين الخريجين في إطار التحول للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، فإنها لابد أن تعمل على تهيئة البيئة الاقتصادية لاستنهاض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والتعاونية والكبيرة التي تخلق فرص العمل. أما من لا يجدون فرصة عمل ويتحولون إلى عاطلين، فإنه على الدولة التي تخلت عن ضمان التشغيل وفشلت في تنشيط الاقتصاد وإيجاد الوظائف، أن تدفع إعانات لهم لمساعدتهم على الوفاء بجزء من احتياجاتهم الإنسانية وكآلية للدفاع الاجتماعي، وكنوع من الضغط على الحكومة من أجل العمل على خلق الوظائف لهم.
وكانت حكومات مبارك تدعي دائما أنه ليست لديها موارد لتقديم إعانات للعاطلين، وهو إدعاء مصدره التحيز الأيديولوجي، لأن تلك الحكومات نفسها تقدم عشرات المليارات من الجنيهات كدعم للرأسمالية الكبيرة في صورة دعم للطاقة والصادرات وغيرها. ولو تأملنا سلوك دول نامية وأفقر من مصر كثيرا مثل الهند وهي دولة

يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل نحو 58% من نظيره في مصر. سنجد أنها استدركت هذا الأمر وأصبحت تقدم إعانات للعاطلين منذ عام 2006 بواقع أجر 100 يوم عمل لكل عاطل. والأمر لا يتعلق في مصر بغياب الموارد وإنما بترتيب حكومات الديكتاتور المخلوع مبارك للأولويات بصورة متحيزة أيديولوجيا تهتم بتدليل الرأسماليين الكبار من أصحاب النفوذ السياسي بالتحديد. قبل الوفاء بالإحتياجات الأساسية للمواطنين.

ويمكن لحكومة الثورة التي سيتم تشكيلها عندما ينتهي مسلسل حكومات تصريف الأعمال التى لم تفعل شيئاً جدياً لمعالجة أزمة البطالة . بل فاقمت البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى بتعينات لا وظائف حقيقية لها .. يمكن لهذه الحكومة المعبرة عن أحلام الأمة أن تقوم **بمعالجة أزمة البطالة الخانقة** من خلال عدد من المسارات: **الأول** هو إعادة هيكلة الإنفاق العام وتخصيص جزء كبير للاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي لرفع معدل الاستثمار الضروري لتوسيع الجهاز الإنتاجي من جهة. وخلق أعداد ضخمة من فرص العمل الحقيقية من جهة أخرى.

ووفقا للبيانات الرسمية فإن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق). بلغ نحو 187%. 20.9%. 22.4%. 19.3%. 18.9%. 15.4% في الأعوام المالية 2006/2005. 2007/2006. 2008/2007. 2009/2008. 2009 /2010. 2011/2010 بالترتيب. وهذه المعدلات متدنية للغاية ولا تكفي لتحقيق أي نهوض اقتصادي حقيقي أو خلق وظائف للعاطلين وللداخلين الجدد لسوق العمل.

ويكفي أن نعلم أن الاقتصادات السريعة النمو والأعلى عالميا في معدلات نموها في شرق آسيا والمحيط الهاديء. تستند على أعلى معدلات للاستثمار في العالم. حيث تشير بيانات البنك الدولي(256 . (The World Bank . World Development Indicators.. 2011 p 254 .). إلى أن المتوسط العالمي لمعدل تكوين رأس المال. أي معدل الاستثمار الحقيقي بلغ نحو 40% في الاقتصادات السريعة النمو في شرق آسيا والباسيفيكي. ونحو 44% في الصين. ونحو 40% في الهند. ونحو 30% في مجموع دول

الدخل المنخفض والمتوسط. ولابد أن تقود الدولة عملية رفع معدل الاستثمار وخلق الوظائف لمعالجة أزمة ضعف النمو الحقيقي وضعف آليات خلق الوظائف.

وليس من الضرورى أن تقوم الدولة بإنشاء مشروعات قطاع عام خالصة على نطاق واسع ، بل ربما يجب أن يتركز جهدها على حفز و تنشيط المبادرات الإدخارية و الإستثمارية المجتمعية من خلال قيادة المجتمع للإكتتاب فى عدد كبير من المشروعات الجديدة الضرورية والتى يوجد طلب فعال على إنتاجها . يمكن الإستدلال عليه من قائمة الواردات . بحيث يكون نجاحها مضموناً. وتكون هذه المشروعات مملوكة لحملة الأسهم . وتشارك فيها الدولة بنسبة محددة لتشجيع المواطنين على الإكتتاب على أن تخضع إدارة تلك المشروعات للأجهزة الرقابية و لرقابة حملة الأسهم و ضمنهم الدولة بإعتبارها مالك لحصة يمكن أن تكون فى حدود 10%.

أما عن تمويل هذه الاستثمارات. فإنه سيتأتى من زيادة الإيرادات العامة التي تحدثنا عنها في سياق استعراض لكيفية تمويل الإيرادات العامة لتغيير نظام الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر.

أما **المسار الثاني**، فهو إحداث تغيير جوهري في السياسات المصرفية لتتحيز لصغار ومتوسطي المقترضين وللمستثمرين في القطاعات الحيوية التي تلبي احتياجات الشعب مع **تكوين حضانة قومية مركزية وحضانات محلية في كل قرية ومركز ومحافظة لرعاية المشروعات الصغيرة والتعاونية** ومساعدتها على اختيار مجال العمل المرتبط باحتياجات المجتمع المحلي وبالخامات المتوفرة فيه كأولوية أولى وليست وحيدة و إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية، وتوفير التمويل الميسر لها سواء من خلال أموال تخصص لها في الموازنة العامة للدولة، أو من خلال إلحاق الصندوق الاجتماعي للتنمية بها، بعد أن فشل بفكره وقياداته منذ تأسيسه في مكافحة البطالة والفقر أو بإستخدام جزء من أموال الصناديق الخاصة و التمويل المصرفى الميسر ،أو أموال المنح و القروض المقبولة الشروط ، ورقابة ورعاية التزامها بالمواصفات القياسية لضمان التسويق الداخلي والخارجي. وربطها بمشروعات كبيرة لتنتج سلع وسيطة أو نهائية لها. وربطها بسلاسل تجارية أيضا لضمان التسويق والاستمرار. ومتابعتها خطوة بخطوة لضمان نجاحها وعدم تعثرها، وذلك بالتعاون مع

الجمعيات الأهلية المحلية وللعلم فإن سياسة تركيز القروض على عدد محدود من كبار الرأسماليين، قد انتهت بكارثة الهاربين بأموال البنوك لدرجة جعلت مخصصات القروض المعدومة والمشكوك في تحصيلها تصل إلى نحو 55.3 مليار جنيه في مارس من العام الجارى بعد أن كانت قد وصلت إلى نحو 77.9 مليار جنيه في أغسطس الماضي.(20)

وهناك عدد هائل من المشروعات الصغيرة التي يمكن إقامتها في مصر بصورة متباينة من منطقة لأخرى حسب نوع المواد المتاحة في البيئة والاحتياجات المحلية من السلع والخدمات مثل **مشروعات الصناعات البلاستيكية وتدوير القمامة لصناعة الأسمدة العضوية وأكياس القمامة، وورش الحدادة والخراطة وصناعة المعدات الزراعية، وصناعة الأواني المنزلية من الألومنيوم والحديد غير القابل للصدأ، وصناعة الأبواب والشبابيك الخشب والألوميتال وصناعة الفوانيس الصاج** والبلاستيك وصناعات التذكارات السياحية من البردي والجرانيت والأحجار المختلفة والأحجار الكريمة ونصف الكريمة، وصناعة الملابس الحديثة والشعبية والتراثية والأعلام والكليم والسجاد اليدوي والآلي، وصناعة لعب الأطفال، وصناعة المفروشات والستائر المطرزة يدويا وآليا، وصناعة مفروشات السيارات، وصناعة المرايا والزجاج، والنجارة بكل أنواعها وصناعة الموبيليا من الأخشاب والمعادن بصفة عامة. وصناعة الموبيليا والأدوات المنزلية (السلال والمكانس) من جريد النخيل وخوصه ومن الحلفا، والمناحل، وعيش الغراب، والمحاصيل الطبية والعطرية وتصنيعها، وتربية دود القز لصناعة الحرير وتربية الأرانب والدواجن والماشية، وجزارة وتجهيز وتعبئة اللحوم، وصناعات دباغة وتجهيز وتصنيع الجلود كحقائب وملابس وأحزمة وأحذية، والمزارع الصغيرة للأسماك والرخويات وتنظيفها وتجهيزها وتعبئتها وتنظيف و تكييس وإعداد الحبوب بمختلف أنواعها، وصناعة الحلوى والمخبوزات والمربي والعصائر والصلصة، وتجهيز الخضر والفاكهة وتكييسهما وتعليبهما، وصناعة المخللات، وتعليب الأسماك، وغيرها من الصناعات الصغيرة المرتبطة كما ورد آنفا بالمواد المتوفرة في البيئة وباحتياجات السكان أساساً. فضلا عن المشروعات الخدمية مثل المطاعم وصيانة الأجهزة المنزلية والسيارات

20- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر 2010، صـ 33

والدراجات العادية والنارية ومحطات خدمة وتموين السيارات وغيرها من المشروعات.

وبما أن صندوق النقد الدولي قد عرض تقديم قرض قيمته 3 مليارات دولار أي نحو 17.9 مليار جنيه مصري، بفائدة 1.5% سنويا. فإنه على الحكومة أن تُخصص الجزء الأكبر من هذا القرض لتمويل المشروعات الصغيرة والتعاونية بنفس شروط اقتراضها له من صندوق النقد الدولي من ناحية سعر الفائدة وفترة السماح. وهو ما سيشكل توفيرا حقيقيا للتمويل الميسر الذي يساعد تلك المشروعات على النجاح والاستمرار واستيعاب أعداد كبيرة من العاملين كآلية رئيسية لحل أزمة البطالة.

أما المسار الثالث فهو تطوير ميزات السوق لتطوير جاذبية مناخ الاستثمار في مصر لاستنهاض الاستثمارات المحلية التعاونية والكبيرة وجذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية في مجال الصناعة بالذات. وذلك من خلال رفع مستوى تعليم وتدريب قوة العمل، وتقليص الإجراءات البيروقراطية المعوقة للأعمال والتي تفتح الباب عادة للفساد الذي يضيف المزيد من الأعباء على من يرغبون في إقامة أية استثمارات جديدة. وضمان حقوق الملكية الفكرية الداخلية على الأقل. والرقابة الصارمة للمواصفات القياسية لضمان التنافس العادل بين المنتجين للسلع المتشابهة، بدلا من قيام البعض بالإنتاج بمواصفات أدنى تتيح لهم البيع بسعر أدنى وكسب السوق من المنتجين الملتزمين بالمواصفات القياسية، والحفاظ على العلاقات المنفتحة اقتصاديا مع العالم والعمل على جعلها عادلة ومتكافئة ومتوازنة. لأن ذلك يساعد الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة العاملة في مصر على الحصول على ما يحتاجونه من خامات وآلات ومعدات وسلع وسيطة لازمة لأعمالهم بصورة سهلة، ويتيح لهم تصدير منتجاتهم بسهولة أيضا إلى الأسواق الأخرى، وبالذات تلك التي تقيم معها مصر منطقة تجارة حرة مثل البلدان العربية والاتحاد الأوروبي ودول "الكوميسا" الإفريقية، وغيرها من الدول التي توجد اتفاقيات تحرير تجارة ثنائية معها.

أما المسار الرابع فهو عقد اتفاقيات مع جهات إقليمية ودولية لديها النية والعزم لمساندة جهود مصر من أجل مكافحة البطالة والفقر. وهناك العديد من الجهات التي يمكن استهدافها في هذا الشأن مثل دول الاتحاد الأوروبي المعنية بإبقاء العمالة المصرية في مصر ومنع تدفقها في هجرات غير شرعية إلى أوروبا والمستعدة لتقديم المساعدة للمشروعات الصغيرة التي تستوعب العاطلين وتمكنهم من كسب عيشهم بكرامة وتصرفهم عن فكرة الهجرة للعمل في أوروبا بصورة غير شرعية. وكذلك الولايات المتحدة التي توجد لديها جهات شعبية ضاغطة في اتجاه توجيه المساعدات إلى المستفيدين مباشرة لتمويل مشروعاتهم الصغيرة بعيدا عن فساد وتبذير الأجهزة الحكومية المعتاد. وكذلك الصناديق التنموية العربية، والدول العربية الغنية المستعدة لمثل هذه المساعدة مثل قطر، ومنظمة الإيفاد، ومنظمة العمل الدولية، وحتى صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يتحملان مسئولية فعلية وأخلاقية ومن ورائهم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عن انتشار الفساد في مصر من خلال برنامج الخصخصة الذي ضغطوا بشدة من أجل أن يتبناه نظام مبارك، دون أن يهتموا بما جرى فيه من فساد أهدر الأصول الإنتاجية لمصر والمال العام العائد لشعبها. وكل هذه الجهات يمكنها المساهمة أو المساعدة في توفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاونية، وفي بعض الحالات لفتح الأسواق أمام منتجات هذه المشروعات بشروط ميسرة.

أما المسار الخامس فهو الدعوة لتأسيس صندوق عربي لمكافحة البطالة والفقر في الوطن العربي، ولمساعدة الشعوب العربية الواقعة تحت احتلال الغير من أجل التحرر والاستقلال، على أن يمول هذا الصندوق من فرض رسم يمكن تسميته بـ "رسم التضامن والنهوض العربي". بقيمة دولار واحد عن كل برميل من النفط يتم تصديره من البلدان العربية. أو عن كميات من الغاز الذي يتم تصديرها وقدرها 304 متر مكعب وتعادل برميلين من النفط. وهذا الرسم الضئيل جدا والذي لا يزيد عن 1% من عائدات الصادرات النفطية والغازية العربية، سوف

تكون حصيلته السنوية قرابة سبعة (7) مليارات دولار، أي نحو 40 مليار جنيه مصري في العام، يخصص منها 1.5 مليار دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة، ويستخدم الجزء الباقي في تمويل مكافحة الفقر والبطالة في البلدان العربية الفقيرة أو التي تدخل ضمن تصنيف دول الدخل المتوسط المنخفض من خلال صندوق عربي يقدم المساعدات الميسرة أو المنح لرعاية الفقراء فقرا مدقعا. ولتمويل المشروعات الصغيرة والتعاونية التي تساعدهم على مساعدة أنفسهم وكسب عيشهم بكرامة من خلال العمل. ورغم أن الدول العربية المصدرة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية تتخذ موقفا سلبيا من الثورات العربية الوطنية الديموقراطية. بل وتعمل على بناء محور مناوئ لها من خلال دعوتها للملكتين الأردنية والمغربية للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، بحيث تكون الدول الملكية المطلقة وغير الديموقراطية في إطار تنظيمي إقليمي يمكنها من خلاله تنسيق مواقفها وأفعالها في مواجهة الدول الوطنية الديموقراطية البازغة وعلى رأسها مصر... رغم هذا الموقف. إلا أن استمرار الدعوة لتكوين هذا الصندوق يمكن أن يكون عنصر ضغط على تلك الدول أمام شعوبها. فضلا عن أن عدم استجابتها لهذه الدعوة. سوف يكشف غياب البعد الوطني والأخلاقي في تصرفاتها في عوائد الثروة النفطية العربية الموجودة في تلك البلدان.

6-إجراء تغيير جوهري في نظام الضرائب نحو نظام متعدد الشرائح وتصاعدي:

أقر نظام مبارك في عام 2005، نظاما ضريبيا يتسم بانعدام العدل وبالتحيز للطبقة الرأسمالية الكبيرة وبالذات لشرائحها الطفيلية. وهو ما يضع أمام حكومة الثورة مهمة عاجلة لوضع نظام ضريبي

جديد متعدد الشرائح وتصاعدي بما يجعل معدل الضريبة متناسبا مع المقدرة التكليفية للمولين ومع استفادتهم من الإنفاق العام الممول من هذه الضرائب.

ومن البديهي في النظم الضريبية الرأسمالية أن يدفع الأثرياء والرأسماليون ومؤسساتهم التجارية والصناعية، الجانب الأكبر من الضرائب لتشكل الجزء الأعظم من الايرادات العامة للدولة التي تستخدمها في تمويل إنفاقها العام، حيث أنهم وشركاتهم يستفيدون أكثر من باقي المواطنين من الإنفاق العام على البنية الأساسية والدفاع والأمن وحتى على التعليم والصحة اللذين يؤهلان العاملين لدى الشركات الرأسمالية للعمل بكفاءة وبصحة جيدة. وانطلاقا من هذه البديهية صاغت الدول الرأسمالية نظما ضريبية متعددة الشرائح وتصاعدية تعفي الفقراء من الضريبة وتكتفي بإسهامهم الكبير المتمثل في حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والبيئية والتراثية والمشروعات العامة القديمة لبلادهم، وتفرض ضرائب مخففة ومتدرجة على الطبقة الوسطى تتلائم مع قدراتها المالية أو المقدرة التكليفية للمولين فيها، وتفرض ضرائب عالية ومتدرجة أيضا على الطبقة العليا وعلى رأسها الرأسماليين الكبار وشركاتهم في كافة المجالات.

لكن هذه البديهية غابت عن قانون الضرائب الذي أقر عام 2005، والذي جاء تفصيلا لمصلحة الطبقة الرأسمالية الكبيرة على حساب باقي المجتمع. بحيث أن الشريحة العليا للضريبة في مصر بلغت 20% على من يزيد دخله عن 40 ألف جنيه، أو 7.2 ألف دولار ويتساوى في هذه الضريبة الطبقة الوسطى والعليا معا بحيث أن من يبلغ دخله الفردي عدة ملايين أو مليارات يدفع نفس المعدل الضريبي!!

وصحيح أن ذلك القانون رفع حد الإعفاء الضريبي إلى 5 آلاف جنيه مصرى فى العام (المادة 7) . يضاف إليها أربعة آلاف أخرى (المادة 13) . ليصبح حد الإعفاء هو 9 آلاف جنيه. لكن هذا الحد ظل ثابتا حتى عام 2011 رغم أن معدل التضخم في مصر بلغ 8.8%، 4.2%، 11%، 11.7%، 16.2% 11.7% في الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 بالترتيب حسب بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية. (21)

21- IMF World Economic Outlook April 2010 .p.166

وهذا يعني أن القيمة الحقيقية لحد الإعفاء قد تراجعت مع ارتفاع معدل التضخم دون تغيير هذا الحد الأدنى للإعفاء، الذي ينبغي أن يرتفع إلى 18 ألف جنيه على الأقل في العام الحالي. وفيما بين حد الإعفاء الضريبى وبين الدخول التى تبلغ 20 ألف جنيه فى العام يكون معدل الضريبة 10%. بينما يبلغ المعدل 15% على الدخول التى تتراوح بين 20 ألف و40 ألف جنيه فى العام. أما الدخول التى تزيد عن 40 ألف فى العام فتفرض عليها ضريبة بمعدل 20% كما ورد آنفا. وينص القانون على المساواة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال فى معدل الضريبة البالغ 20% على الأرباح التجارية والصناعية التى تتجاوز 40 ألف جنيه فى العام. وذلك بدلا من القانون القديم الذى كان يجعل الحد الأقصى للضريبة على شركات الأشخاص هو 32%، والحد الأقصى للضريبة على شركات الأموال 42%.

كما أعفى القانون، كل الأوعية الادخارية من الضرائب، وأعفى أرباح الاستثمارات فى الأسهم والسندات من الضرائب، وأعفى مشروعات جهاز الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع من الضرائب كلية، وأعفى أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضى وإنتاج الدواجن والنحل وتربية الماشية وتسمينها ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة 10 سنوات من بدء النشاط،كما أعفى المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى لمدة 5 سنوات. وبالمقابل فإن القانون ألغى الإعفاءات على الاستثمار المباشر. وفرض الضرائب على الدخل الذى يحققه أصحاب حقوق الملكية الفكرية وعلى إيرادات المهن الحرة التى منحها 3 سنوات من الإعفاء عند بدء النشاط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد تخرجهم مباشرة لغاية 14 عاما من تاريخ التخرج، وتخفض مدة الإعفاء إلى سنة واحدة فقط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد 15 عاما من التخرج.

ورغم أهمية رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى فى القانون، نظرا لأن ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الدخول الضرورية لمواجهة الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أعلى كثيرا من الـ 9 آلاف جنيه فى العام التى تم إقرارها، إلا أن تثبيت هذا الحد الأدنى وعدم إيجاد آلية لتحريكه سنويا بنسب مساوية لمعدل التضخم، جعل قيمته الحقيقية تتراجع سنويا

وكذلك الأمر بالنسبة لحدود الشرائح الضريبية الثلاث.

وقد شكل ثبات حد الإعفاء الضريبي وحدود الشرائح الضريبية منذ عام 2005 وحتى عام 2011، تجاهلا متعمدا لمعدلات التضخم التي أدت إلى تخفيض القيمة الحقيقية لحد لإعفاء ولحدود الشرائح الضريبية. التي كان رفعها أمرا مهما لاستيعاب التغيرات في معدل التضخم. وقد رفع مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011 حد الإعفاء الضريبي من 9 آلاف جنيه إلى 12 ألف جنيه فقط. رغم أن معدل التضخم في مصر بلغ 8.8%، 4.2%، 11%، 11.7%، 16.2%، 11.7% في الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 بالترتيب. وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ نحو 11.5% عام 2011. ونحو 12% عام 2012 وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية. (22) وهذا يعني أن حد الإعفاء الضريبي الذي حُدد بـ 9 آلاف جنيه عام 2005. كان ينبغي أن يرتفع إلى 18 ألف جنيه في العام المالي 2012/2011. وليس مجرد 12 ألف جنيه. وكنت قد طالبت مرارا برفع حد الإعفاء الضريبي وحدود الشرائح الضريبية عموما. اتساقا مع معدلات التضخم. وجاءت الاستجابة هزلية بتحريك محدود لحد الإعفاء الضريبي وحده. واستمرار تثبيت حدود الشرائح الضريبية مما يشكل ظلما وقهرا للفقراء والطبقة الوسطى.

ووفقا للمنطق الاقتصادي الذي يقضي بتحريك الشرائح الضريبية بنفس نسبة معدل التضخم. للحفاظ على القيم الحقيقية لحدود الشرائح الضريبية. فإن حد الإعفاء كان من المفترض أن يرتفع إلى 18 ألف جنيه. وتُطبق ضريبة نسبتها 10%. على الدخول أعلى من 18 ألف جنيه وحتى 40 ألف جنيه. وتُطبق ضريبة نسبتها 15% على الدخول من 40 ألف جنيه إلى 83 ألف جنيه. وتطبق ضريبة نسبتها 20% على الدخول الأعلى من هذا المستوى. وذلك حتى في ظل النظام الضريبي الراهن بكل فساده.

وهذا الأمر ليس ابتداعا جديدا. بل هو أمر معتاد في الاقتصادات الرأسمالية. فلو نظرنا للدخل الذي تفرض عليه الشريحة العليا من الضريبة في الولايات المتحدة. سنجد أنه ارتفع من 297.4 ألف دولار عام

22- IMF World Economic Outlook April 2011 p.193

2000، إلى 326.5 ألف دولار عام 2006، إلى 373 ألف دولار عام 2009. وارتفع حد الشريحة العليا للضرائب في بريطانيا من 43.8 ألف دولار عام 2000، إلى 60.6 ألف دولار عام 2006، إلى 66.1 ألف دولار عام 2009. وارتفع حد الشريحة العليا للضرائب في تايلاند من 92.8 ألف دولار عام 2000، إلى 99.5 ألف دولار عام 2006، إلى 113.2 ألف دولار عام 2009. وارتفع حد الشريحة العليا للضرائب في الهند من 3.2 ألف دولار عام 2000، إلى 7.8 ألف دولار عام 2006، إلى 10.1 ألف دولار عام 2009. وارتفع حد الشريحة العليا للضريبة في البرازيل من 11.1 ألف دولار عام 2000، إلى 11.5 ألف دولار عام 2006، إلى 20.2 ألف دولار عام 2009. (23)

وبشكل واضح فإن رفع حد الإعفاء وتحريك حدود الشرائح الضريبية اتساقا مع معدلات التضخم، هو أحد بديهيات فعالية وكفاءة ومرونة وعدالة النظام الضريبي، وهي بديهية غائبة عن نظام الضرائب المصري، حتى في التعديل الهزيل لحد الإعفاء وحده في العام المالي 2012/2011.

ويشير مشروع الموازنة الجديد إلى فرض شريحة إضافية بنسبة 5% على أرباح شركات الأموال والأشخاص التي يزيد وعاء الضريبة بها عن 10 ملايين جنيه، أي نحو 17 مليون دولار، ليصبح معدل الضريبة على هذه الشريحة 25% بدلا من 20% حاليا، وهو تغيير هزلي، لأن الحد الذي تُفرض عنده هذه الضريبة بالغ الارتفاع ويزيد عن الحدود المماثلة في كل الدول الرأسمالية النامية والغنية ويستهدف إعفاء الغالبية الساحقة من الرأسماليين من تطبيقه، وهو ما يتضح من استعراض معدل الضريبة على الشريحة العليا من الأفراد والشركات في بعض تلك الدول، وإذا كانت هذه هي فكرة التصاعد الضريبي عند وزير المالية السابق الذى أجرى هذا التعديل هو ومستشاريه وكلهم تقريبا ينتمون للحزب الوطني المُنحل ولجنة سياساته، فيالها من فكرة بائسة وبعيدة عن العلم وعن النماذج التطبيقية للنظم الضريبية التصاعدية المعمول بها حتى في أعتى الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية على حد سواء!

وعلى سبيل المثال بلغ معدل الضريبة على الشريحة العليا من الدخل

23- IMF World Economic Outlook April 2010 ,p.166

في الولايات المتحدة الأمريكية، نحو 35% على الأفراد الذين يزيد دخلهم على 373 ألف دولار في العام يتم دفعها للحكومة الاتحادية، ويُضاف إليها نحو 8% يتم دفعها لحكومة الولاية. بينما بلغ معدل الضريبة على الشركات نحو 40%. وبلغ المعدل في اليابان50% على من يزيد دخله الفردي عن 182.1 ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل على الشركات 41%. وبلغ المعدل في ألمانيا 45% على الفرد الذي يزيد دخله عن 335 ألف دولار في العام، بينما بلغ 29% على الشركات. وبلغ المعدل في فرنسا 40% على من يزيد دخله الفردي على 92.9 ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات 33%.

وبلغ المعدل 40% في بريطانيا على من يزيد دخله الفردي على 66.1 ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات 28%.

وبلغ المعدل في إيطاليا 43% على من يزيد دخله الفردي على 100.3 ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات 31%. وبلغ المعدل في الدانمرك 62% على من يزيد دخله الفردي عن 62.3 ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات 25%. وبلغ المعدل في السويد 57% على من يزيد دخله الفردي عن 664 الف دولار، بينما بلغ المعدل 26% على الشركات. وبلغ المعدل في هولندا 52% على من يزيد دخله الفردي عن 73.3 ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل على الشركات 62%.

وبلغ المعدل في الصين التي تعد أكبر دولة ناهضة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية وتحتل دائما واحدا من المراكز الثلاث الأولى على العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. بلغ المعدل فيها 45% على من يزيد دخله الفردي عن 175.5 ألف دولار في العام، بينما بلغ 25% على الشركات. وبلغ المعدل في تايلاند 37% على من يزيد دخله الفردي عن113.2 ألف دولار، بينما بلغ المعدل 30% على الشركات وبلغ المعدل في ناميبيا 37% على من يزيد دخله الفردي عن 90 ألف دولار،بينما بلغ المعدل على الشركات 35%.

وبلغ المعدل في جمهورية جنوب إفريقيا 40% على من يزيد دخله عن 63.3 ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل 35% على الشركات(24).

World Bank . World Development Indicators.. 2010 p 312. 314 -24

وهذا التوجه يعني استمرار الحكومة في الاعتماد على الضرائب التي يتم تحصيلها من العاملين بأجر من الفقراء والطبقة الوسطى، ومن الهيئات والشركات العامة وبالذات هيئتي البترول وقناة السويس وكلتاهما ملك لكل المواطنين بالتساوي بما يعني ملكية الفقراء والطبقة الوسطى للغالبية الساحقة منهما، في تمويل ماليتها العامة. فأين هذا النظام الضريبي الفاسد والمتحيز للطبقة الرأسمالية من تحقيق العدالة الاجتماعية التي ثار الشعب المصري ودفع تضحياته من أجلها؟!

وتجدر الإشارة إلى أن وزير المالية الجديد د/حازم الببلاوى أعلن فور توليه المنصب أنه لن يجرى أى تغيير فى الموازنة العامة للدولة التى تعكس السياسة المالية وجانباً مهماً من السياسات الإقتصادية للدولة ، وهو فى الحقيقة ينتمى لنفس المدرسة الفكرية الإقتصادية التى ينتمى إليها د/يوسف بطرس غالى ،بما يعنى أنه لن يحدث أى تغيير فى السياسات الإقتصادية فى عهده ، ولا أدرى ماهو المبرر لتغيير د/سمير رضوان طالما أنهما متشابهان.

كما أن إعفاء المدخرات من الضرائب،هو أمر مهم للغاية فى بلد يحقق واحدا من أدنى معدلات الادخار فى العالم. حيث بلغ معدل الادخار (قيمة المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فى مصر نحو 15.7% ، 17.1% ، 16.2% ، 16.7% ، 12.4% ، 14.1% في الأعوام 2005/2004 ، 2006/2005 ، 2007/2006 ، 2008/2007 ، 2009/2008 ، 2010/2009 بالترتيب(25) مقارنةبنحو 21% فى المتوسط العالمى. ونحو31% في مجموع الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.ونحو 48% فى دول شرق آسيا والمحيط الهادىء التى تضم الدول السريعة النمو فى تلك المنطقة. ونحو 54% فى الصين(26)

ولن يكون بمقدور مصر تمويل استثمارات تحقق لها نهوضا اقتصاديا بمثل هذا المعدل المتدنى للادخار والذى لا يمكن أن تحقق بالاستناد إليه سوى نموا بطيئا يقترب من حافة الركود. فضلا عن أنه يجبرها على القبول بمعدلات استثمار متدنية والاستدانة من الخارج لتمويل الاستثمارات، بكل ما يعنيه ذلك من الدخول فى دائرة الديون الخارجية

25-البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 116 ، نوفمبر 2006 ، صـ18 ، العدد 163، أكتوبر 2010 ، صـ18-19

26- The World Bank . World Development Indicators.. 2010p 254 . 256

وتبعاتها الاقتصادية والسياسية السلبية. كما أن الادخار يعني إتاحة الأموال لتمويل التجارة والاستثمارات العامة والخاصة التي يتم تحصيل الضرائب عليها أما إلغاء الإعفاءات على الاستثمار، فإنه يشكل بدوره أمرا إيجابيا، لأن تلك الإعفاءات لم تكن تشكل أى حافز للاستثمارات الأجنبية التى كانت تضطر لدفع الضرائب فى بلدانها طالما أنها معفاة من الضرائب فى مصر، فضلا عن أن تلك الإعفاءات كانت تكرس حالة ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى الطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية. كما أن المهم فى حفز الاستثمارات الأجنبية والمحلية. هو تطوير شفافية وحوافز السوق المتمثلة فى مكافحة الفساد المستشرى فى مصر، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية المعطلة للأعمال والتي تفتح بابا ملكيا للفساد. وضبط المواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووجود طلب فعال ونشيط، ووجود بنية أساسية متطورة داخليا ومرتبطة بالأسواق الخارجية، ووجود قوة عمل مدربة ومتنوعة المهارات، ووجود دورة من النمو والازدهار الاقتصادى المحلي، وتمتع الدولة بعلاقات اقتصادية خارجية حرة وواسعة النطاق. أما الحوافز المالية فإنها آخر ما يفكر فيه المستثمر الحقيقى.

وفيما يتعلق بإعفاء أرباح الأسهم والسندات من الضرائب. فإنه غير منطقى لأنه يشجع على سرعة وسخونة حركة الأموال فى البورصة. أو بمعنى آخر يشجع على تصعيد المضاربة فيها. كما أنه يعتبر تحيزا لهذا النوع من الاستثمار غير المباشر الذى يقوده المغامرون وينتشر فيه الطفيليين المحليين والأجانب ممن يكونون على استعداد لتدمير استقرار البورصة لتحقيق أرباح استثنائية. كما أنه جعل من البورصة المصرية أحد المسارح التي تلهو فيها رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة لتنزح الموارد من الداخل للخارج. حيث لا توجد أية ضرائب على تحويل الأجانب لأرباحهم من البورصة المصرية إلى الخارج. ويبدو الأمر غريبا حقا. أن من يخاطر بأمواله وينشيء مشروعا صناعيا أو زراعيا أو تجاريا يدفع 20% أو 25% وفقاً للتعديلات الضريبية الأخيرة ضرائب على أرباحه، بينما من يضارب في البورصة وهو نشاط طفيلي يتم إعفائه من الضرائب!!

أما الإعفاءات المقدمة للرأسمالية العاملة فى مجال الزراعة والصيد لمدة 10 سنوات، فإنها منطقية فى بعض الجوانب وخالية من المنطق فى جوانب أخرى، فإعفاء مشروعات تسمين الماشية والدواجن على سبيل المثال، غير منطقى على الإطلاق ويجسد قوة أصحاب المصالح فى هذا القطاع والتى مكنتهم من الحصول على امتياز لا يستحقونه. سواء لأنه يبيعون اللحوم بأضعاف سعرها في الأسواق الدولية بشكل ينطوى على درجة عالية من الاستغلال للمستهلكين لتحقيق أرباح بالغة الارتفاع، أو لأنهم أقرب لعمليات التجميع لأنهم يعتمدون فى عمليات التسمين على عليقة لا ينتجونها ومستوردة فى الغالب.
أما فرض الضرائب على المهن الحرة وقصر فترة الإعفاء على 3 سنوات من بدء مزاولة المهنة. تختصر إلى سنة واحدة إذا بدأت مزاولة المهنة بعد 15 عاما من التخرج، فإنه ينطوى على قهر حقيقى لقلب الطبقة الوسطى وهو المهنيين وبالذات الأطباء والمحامين والمهندسين والتجاريين، والذين كانوا بحاجة إلى مضاعفة فترة الإعفاء حتى تستطيع مكاتبهم أو عياداتهم بناء أسس قوية للاستمرار والتوسع.
أما توسيع نطاق الشرائح الضريبية وتقليل عددها فى القانون، فإنه جاء على حساب اعتبارات العدالة بصورة شديدة الفظاظة. ولعل أسوأ ما فى ذلك القانون هو توحيده لمعدل الضريبة لمن يبلغ دخلهم السنوي 40 ألف جنيه. مع كل من تزيد دخولهم أو أرباحهم عن هذا المبلغ إلى أي مستوى حتى ولو كان عشرات المليارات من الجنيهات. وهذا يعني المساواة فى العبء الضريبى بين متوسطي وكبار الموظفين في الدولة والقطاع الخاص. وبين صغار المستثمرين من أصحاب المشروعات الصغيرة. وبين الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية من مالكى المشروعات الضخمة والذين يمكن أن تصل أرباحهم إلى مئات أو آلاف الملايين من الجنيهات. وهو أمر غير عادل على الإطلاق، وكان من الضرورى أن يتم الاسترشاد فى هذا الصدد بالنظم الضريبية المتوازنة والمعمول بها فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة (راجع جدول 2) التى تفرض فى غالبيتها الساحقة معدلات ضريبية أعلى كثيرا على الشرائح العليا من الدخل. باعتبار أن ذلك يمثل حق المجتمع عليهم

وباعتبار أنهم يستفيدون من الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية بأكثر بمئات أو آلاف المرات من المواطنين العاديين من أبناء الطبقة الوسطى أو من أصحاب المشروعات الصغيرة.

كذلك فإن القانون لم يعط أى ميزة ضريبية للمشروعات حسب تشغيلها للعمالة، وبالذات للمشروعات الصغيرة التى تعمل فى مجالات، أو تستخدم تقنيات كثيفة العمالة عادة وتساهم بالتالى فى تخفيض معدل البطالة، وكان من الضرورى إعطاء ميزات ضريبية لتشجيع الشركات الصغيرة والكبيرة على تشغيل العمالة كإحدى آليات استيعاب قوة العمل وتقليل البطالة فى مصر.

جدول 2

المعدل الأعلى للضريبة على الشركات والشريحة العليا من الأفراد في مصر ودول مختارة عام 2009

الدولة	أعلى معدل للضريبة على الأفراد	الدخل الفردي الذي يفرض عليه الحد الأعلى للضريبة على الأفراد بالألف دولار	أعلى معدل للضريبة على الشركات
مصر	%20	7.2	%20
الولايات المتحدة	%35	373	%40
الدانمرك	%62	62.3	%25
السويد	%57	66.4	%26
هولندا	%52	73.3	%26
النمسا	%50	80.3	%25
بلجيكا	%50	45.9	%34
اليابان	%50	182.1	%41
إيرلندا	%46	48.7	%13
الصين	%45	175.7	%25
ألمانيا	%45	334.5	%29
كرواتيا	%45	54.7	%20
إيطاليا	%43	100.3	%31
أسبانيا	%43	71.5	%30
البرتغال	%42	85.8	%25
سلوفينيا	%41	19.8	%21
شيلي	%40	109.5	%17
بريطانيا	%40	66.1	%28
فرنسا	%40	92.9	%33
اليونان	%40	100.3	%25
النرويج	%40	110.2	%28
تايلاند	%37	113.2	%30
تركيا	%35	28.6	%20
كوريا الجنوبية	%35	69.4	%24
سويسرا	%40	630.3	%21
الإمارات	صفر	-	%55
ناميبيا	%37	90.4	%35
جمهورية جنوب إفريقيا	%40	63.2	%35

المصدر The World Bank . World Development Indicators.. 2010p 312 . 412

7-إصلاح الاختلالات الداخلية المتمثلة في عجز الموازنة العامة للدولة وتقليص الديون الداخلية العامة:

شهد العقد الأخير من عصر مبارك تزايدا هائلا للديون العامة الداخلية. كنتيجة بديهية للعجز الكبير في الموازنة العامة للدولة. بسبب ضعف كفاءة وفساد السياسات المالية للحكومة. وقد بلغت قيمة الديون العامة الداخلية نحو 962.3 مليار جنيه في بداية يناير 2011، علما بأنها كانت قد بلغت نحو425.6 مليار جنيه في نهاية يونيو عام 2004 قبل استلام حكومة نظيف السلطة في يوليو من العام نفسه. أي أنها مسئولة عن زيادة الدين العام المحلي بنحو 537 مليار جنيه. أو زيادته بنسبة126.1% منذ تولي حكومة أحمد نظيف وحتى بداية عام 2011.(27)

كما أن حجم الاستدانة في الموازنة العامة للدولة للعام 2011/2010. والتى أعدت فى عهد مبارك أدى إلى وصول الدين العام المحلي إلى 1140 مليار جنيه فى نهاية يونيو 2011 .

ونظرا لأن جانب النفقات يحتاج لإعادة هيكلة بالأساس وليس للتخفيض نظرا للحاجة لرفع الإنفاق العام على الصحة والتعليم والأجور والاستثمارات المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والمشروعات الصناعية والزراعية، مقابل تخفيض بنود أخرى مثل الدعم الموجه للطبقة الرأسمالية مثل دعم الصادارات ودعم الطاقة لكل المشروعات التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية... نظرا لكل ذلك فإن السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة ستتأتى بالأساس من زيادة الإيرادات العامة من خلال تعديل النظام الضريبي ليصبح متعدد الشرائح وتصاعدي وليشمل البورصة وتحويلات الأجانب للأرباح للخارج على النحو الذي أشرنا إليه آنفا،وأيضا من خلال فرض رسوم محاجر إضافية على شركات الأسمنت،ورسوم جديدة على حصص الشريك الأجنبي من النفط من خلال فرض ضريبة على استنزاف الثروات الناضبة على غرار ما فعلته الجزائر في عام 2007 في هذا الصدد. بعد أن تضخمت الإيرادات المالية للشركات الأجنبية لمستويات غير

27- البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية. أبريل 2011. صـ109. 110

معقولة في ظل ارتفاع أسعار النفط. وأيضا من خلال تحسين أداء القطاع العام لدى تعيين قيادات جديدة نزيهة وخاضعة لرقابة مالية صارمة، حتى يتحول هذا القطاع لتحقيق أرباح معقولة ومتناسبة مع أصوله، وتقديم جزء منها كفوائض محولة للموازنة العامة للدول.

وفي جانب النفقات ينبغي أن تتم إعادة هيكلة النفقات بحيث يتم التركيز على تخفيض النفقات على مخصصات دعم الطبقة العليا وتحديدا دعم الصادرات الذي كان يُوزع بصورة فاسدة، ودعم الطاقة الذي تحصل عليه كل المؤسسات الصناعية التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية مثل صناعات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم. وكل المؤسسات السياحية والمنتجعات فئة الأربعة نجوم فأكثر وغيرها من المؤسسات التي لا يوجد منطق في حصولها على الطاقة المدعومة.

وكان وزير المالية السابق د. سمير رضوان قد أعلن عن نيته اقتراض10 (عشرة) مليارات دولار لمواجهة الوضع المالي الحرج الذي تعيشه مصر. وهي أسوأ طريقة لمعالجة هذا الوضع. حيث كانت ستكبل مصر بديون خارجية كبيرة سوف تعاني الحكومة التي ستأتي بعد الانتخابات البرلمانية في خريف العام الحالي من أعباء فوائدها وسداد أقساطها.

لكن هذا لا يعنى رفض الإقتراض كلية لأن الشروط المالية لقرض صندوق النقد الدولى ، من سعر فائدة منخفض وفترات سماح وسداد طويلة، كانت شروطاً ممتازة، ومن الممكن قبوله شرط ألا يقترن بإجبار مصر على إتباع سياسات إقتصادية غير ملائمة لها ، وشرط أن يستخدم القرض فى تمويل مشروعات صغيرة أو بناء مشروعات جديدة يمكن لعائدها أن يسدد القرض .

ونظرا لأن حكومة تصريف الأعمال الحالية لن تستمر بعد موعد إجراء الانتخابات البرلمانية هذا العام. فإن فترة حكمها كلها أقرب ما يكون إلى ما يمكن تسميته "فترة الريبة" التي لا يحق لها فيها اتخاذ إجراءات من شأنها تكبيل مستقبل مصر بديون كبيرة.

وصحيح أن مراجعة المجلس العسكري للموازنة العامة للدولة، أدت إلى تخفيض العجز المتوقع فيها من 170.8 مليار جنيه إلى 1343مليار جنيه. إلا أنه يظل عجزا كبيرا. ويفتح بابا للاستدانة المحلية والأجنبية

على نطاق واسع بصورة مقيدة لمستقبل الاقتصاد. خاصة بعد أن وصلت مدفوعات الفوائد وسداد القروض المحلية والأجنبية إلى 210.9 مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011. وهذا العجز والمنطق الاقتصادي المتسبب فيه. هو استمرار لكل ما كان يجري في عهد مبارك وينبغي تغييره بصورة جوهرية وحاسمة من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام. وتطوير الإيرادات وتغيير قانون الضرائب. كما أشرت آنفا.

8-تغيير نظام الدعم والتحويلات لرفع كفاءته وعدالته

فاجأ وزير المالية السابق د. سمير رضوان ومستشارية. مصر بأسرها وبالذات من أنجزوا ثورتها ضد النظام السابق. بمواصلة سياسة الحزب الوطني المنحل الذي ينتمون إليه وإلى لجنة سياساته الفاسدة بالتحديد. بتوجيه الغالبية الساحقة من مخصصات الدعم والتحويلات البالغة إجمالا 157.8 مليار جنيه. إلى الطبقة العليا. فتم تخصيص 95.5 مليار جنيه كدعم للمواد البترولية في الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011. إضافة إلى دعم الكهرباء البالغ 5 مليارات جنيه. يذهب الجانب الأكبر منه إلى شركات تبيع إنتاجها بأعلى بالأسعار العالمية وتحقق أرباحا احتكارية استغلالية من دم الشعب المصري. مثل شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وغيرها من الشركات. فضلا عن أن قطاع الأسمنت الضخم في مصر أصبح مملوكا بالأساس للأجانب وهو أكثر القطاعات المتورطة في ممارسات احتكارية ضارة.
وعندما جاء وزير المالية الحالى د/حازم الببلاوى أعلن أنه لن يغير الموازنة أو هذا الدعم المشوه والفاسد ، ضارباً بعرض الحائط مطالب الشعب والخبراء فى هذا الصدد.
وهذا يعني أن وزارة المالية مستمرة في تقديم الدعم من أموال الشعب المصري الفقير إلى شركات أجنبية تستغله وتمتص دمائه. فتكلفة طن الأسمنت في مصر تتراوح بين 180 إلى 220جنيها. ومن المفترض أن يكون أقصى سعر له هو 280 جنيها. بينما تبيعه شركات الأسمنت

بنحو 580 جنيه حالياً. محققة أرباحا احتكارية استغلالية بالغة الدناءة، فهل تستحق هذه الشركات أن تحصل على مواد للطاقة والكهرباء بأسعار مدعومة من أموال شعب مصر الذي تنهبه وتستغله؟ وللعلم تبلغ أسعار الأسمنت التركي وصول المخازن في مصر نحو 65 دولار للطن،أي نحو 390 جنيها، ويمكن الاستيراد للضغط على هذه الشركات،وإنشاء مشروعات حكومية جديدة أو بالإكتتاب الشعبى العام لإنتاج الأسمنت لتوجيه الأسعار نحو مستويات معتدلة

وفي كل الأحوال لا يحق لوزارة المالية المصرية أن تعطي من أموال الشعب المصري دعما لمن ينهبونه من شركات الأسمنت وغيرها من الشركات التي تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية. وكان الأولى بالحكومة أن تقوم بإلغاء كامل لدعم الطاقة والكهرباء الذي يُقدم لكل الشركات التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية أو بأعلى منها ،ليتبقى فقط دعم الطاقة الذي يصل للفقراء والطبقة الوسطى بطرق يمكن ضبطها بسهولة، وأن تُخصص عشرات المليارات التي سيتم توفيرها من هذا الإلغاء لتمويل بناء مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تساعد على استنهاض النمو الاقتصادي وخلق الوظائف الحقيقية للعاطلين الذين ينبغي العمل على تشغيلهم في وظائف حقيقية وليس تكديسهم كبطالة مقنعة في جهاز حكومي مكتظ أصلا بالبطالة المقنعة.

وقد اعتادت شركات الأسمدة الخاصة المحلية والأجنبية وحتى الشركات الحكومية. الترتيب مع المنتفعين منها لحملة لمواجهة رفع أسعار الغاز الطبيعي وهو المكون الرئيسي لأسمدة اليوريا، ومكون مهم في الأنواع الأخرى. رغم أنها تحصل على الغاز الطبيعي بأسعار توازي ربع الأسعار في الأسواق الدولية في الوقت الحالي. ووفقا للميزانية التي نشرتها شركة أبي قير للأسمدة في أكثر من صحيفة عن أدائها المالي في العام2008/2007 على سبيل المثال. فإن رأسمالها بلغ 6884 مليون جنيه، في حين بلغ صافي ربحها بعد خصم الضرائب. نحو990 مليون جنيه في العام المالي المنتهي في نهاية يونيو 2008. أي نحو 144% من

رأس المال. كما أن صافي إيراد المبيعات بلغ نحو 2252 مليون جنيه في السنة المالية نفسها. في حين بلغت تكلفة هذه المبيعات نحو990.5 مليون جنيه. أي أن الفارق بين تكلفة المنتج وبين إيراد بيعه بلغ 1261.5مليون جنيه. بنسبة 127.4% من تكلفة المنتج. وهذا المستوى من الأرباح الاستثنائية ليس ناجما عن كفاءة استثنائية. بل إنه ناجم عن علاقة مختلة بين شركات تحصل على المكون الرئيسي لإنتاجها وهو الغاز الطبيعي بأسعار بالغة التدني. بينما تبيع إنتاجها بأسعار مرتفعة لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج. والأصل في تسعير المنتجات هو تكلفة إنتاجها. وليس المحاذاة على أسعار عالمية مرتبطة بتكاليف مختلفة تماما عن تكاليف الإنتاج في مصر.

والحقيقة أنه على الحكومة طالما تم تحرير أسعار الأسمدة لتصل إلى مستوى الأسعار العالمية. أن تجبر شركات الأسمدة على دفع ثمن الغاز الذي تحصل عليه بالأسعار العالمية المرتفعة لتدخل حصيلة بيع الغاز لها بهذه الأسعار. إلى الموازنة العامة للدولة وتستخدم في دعم الأسمدة المقدمة للمزارعين المصريين لتمكينهم. وبالذات من يزرعون المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والقطن. من التنافس بصورة عادلة مع نظرائهم المدعومين من حكوماتهم في غالبية بلدان العالم وبالذات في البلدان الصناعية المتقدمة.

أما دعم الصادرات فقد تم تخفيضه إلى 2.5 مليار جنيه في الموازنة الجديدة. مقارنة بـ 3 مليارات في عام 2011/2010، وهو دعم كان مجالا لتوزيع فاسد وتلاعب. ويستحق الإلغاء تماما. وليس مجرد التخفيض على الأقل في الفترة الحالية.

وهناك 6.7 مليار جنيه تحت مسمى منح جارية لجهات الحكومة العامة. ولا يوجد أي تفصيل بشأنها. وهي في حاجة لتوضيح. حتى لا تذهب بنا الظنون إلى أنها مخصصة لاستخدامات غير ملائمة!

ورغم أن ملف الوزارة حول الموازنة الجديدة. يشير في بدايته إلى رفع مخصصات معاشات الضمان الاجتماعي المقدمة لـ 1.5 مليون أسرة من 1.6 مليار جنيه. إلى 3.2 مليار جنيه. إلا أن الموازنة المفصلة تشير إلى أنه يبلغ 2.4 مليار جنيه فقط. استكمالا للتخبط في الإحصاءات في هذه الموازنة التي تعكس تدني كفاءة القائمين على إعدادها. وهذه الـ 2.4 مليار جنيه. تعني أن متوسط نصيب الفرد في الأسر الفقيرة التي تتلقى هذا المعاش يبلغ 33 جنيه شهريا. وللعلم فإن ما تحصل عليه الأسر الفقيرة في مصر من مخصصات معاش الضمان الاجتماعي

ليس منحة أو منة من أحد لهؤلاء الفقراء. بل هو جزء يسير من حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية لبلدهم،وأيضا في إيرادات المشروعات العامة القديمة مثل قناة السويس والسد العالي وشركات القطاع العام. ويظل هذا المعاش محدودا وبائسا. والأهم منه هو أن تتم مواجهة الفقر من خلال تمكين الفقراء من كسب عيشهم بكرامة من خلال فرص عمل حقيقية بأجور تكفي لحياة كريمة. ومشروعات صغيرة تتم رعايتها من خلال حضانات قومية ومحلية.

أما الدعم المقدم للخبز والسلع التموينية فقد حيرتنا وزارة المالية. فتارة تقول أنه22.4 مليار جنيه في صـ 3 من الملف الذي تعرضه على موقعها والمتعلق باستعراض الموازنة الجديدة . ثم تقول بعد ذلك في نفس الملف أن هذا الدعم يبلغ 18.9 مليار جنيه فقط صـ 24. وبما أن الرقم المتكرر في الملف هو 18.9 مليار جنيه فسنأخذ به. وهو أقل من الدعم المقدم للسلع التموينية والخبر في موازنة2011/2010 بنحو 47 مليار جنيه. بانخفاض نسبته 19.9%. علما بأن هذا الجزء من الدعم من المفترض أن يذهب للفقراء ومحدودي الدخل لو أحسن وأحكم إيصاله لمستحقيه وكأن الوزارة تزيد الدعم المقدم للأثرياء المتمثل في دعم الطاقة وتخفض الدعم المخصص لمحدودي الدخل!!

كما أن القمح اللازم لصناعة الخبز المدعوم والسلع التموينية. يتم استيرادها من خلال شركات خاصة لخلق "بيزنيس" مُفتعل لها لتتربح على حساب المال العام. وهو أمر غير منطقي وغير مفهوم. والمفروض أن تقوم الدولة باستيراد ما تحتاجه بنفسها. خاصة وأن السنوات الماضية شهدت عمليات تلاعب واسعة في الأسعار والمواصفات. من قبل المستوردين للقمح والسلع التموينية. وللعلم فإن تفاوض الدولة لاستيراد احتياجاتها الضخمة من القمح والسلع التموينية سيمكنها من الحصول على شروط جيدة في المواصفات والسعر وطريقة السداد.

أما إعانة البطالة فقد صرفت وزارة المالية النظر عنها. ولم يرد لها ذكر في الموازنة. رغم أن مسئولية الحكومة عن تعطل مواطنيها سواء لتقصيرها في إنشاء مشروعات جديدة تستوعبهم، أو تقصيرها في تحسين بيئة الأعمال بما يساعد على خلق الوظائف.رغم أن هذه

المسئولية تفرض على الحكومة ضرورة تقديم إعانة بطالة للعاطلين على غرار ما تفعله الدول الرأسمالية المتقدمة والعديد من الدول الرأسمالية النامية مثل الهند التي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن نصف نظيره في مصر. إلا أن الحكومة المعنية بمصالح الرأسمالية الكبيرة أساسا. لم تهتم بهذا الأمر، وتركت الملايين من العاطلين للعوز والبؤس والعيش عالة على أسرهم، ليساهموا في إفقارها بدلا من المساهمة في رفع مستواها المعيشي عبر العمل وكسب العيش بكرامة.

كما لم تستمع الحكومة لكل ما نطالب به من تأسيس وتمويل كبير لحضانة قومية وحضانات فرعية في كل المحافظات والمراكز والقرى لرعاية المشروعات الصغيرة لتحويل مصر لورشة عمل تحقق انتفاضة اقتصادية وتخلق جيلا جديدا من أصحاب الأعمال الذين تنهض نشاطاتهم على العلم والعمل والكفاءة ليفتحوا لمصر بابا عظيما للتطور الاقتصادي. بدلا من حيتان الفساد الذين نهبوا المال العام وأغرقوا مصر في دوامة من الركود.

واكتفى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011 بتخصيص مبلغ 2 مليار جنيه للتدريب بغية خلق فرص عمل جديدة. تم تخفيضها في الصيغة النهائية للموازنة إلى مليار جنيه. علما بأن خبرة السنوات الماضية تشير إلى أن تلك المخصصات لا تحقق معالجة لمشكلة البطالة وحتى لو تم تدريب أعداد من العاطلين دون إيجاد فرص عمل لهم. فإنهم مع الوقت يفقدون المهارات التي اكتسبوها بالتدريب إذا لم يستخدموها في عمل فعلي. والأهم هو بناء المشروعات الجديدة الصناعية والزراعية والخدمية العامة والخاصة، الصغيرة والكبيرة، التي تستوعب العاطلين وتقوم هي بتدريبهم.

أما بالنسبة لدعم إسكان محدودي الدخل فقد تم تخصيص1.5 مليار جنيه له في الموازنة الجديدة. بدلا من 1 مليار في موازنة 2011/2010. ونحو1.4 مليار جنيه في موازنة 2010/2009. ولم تقل لنا وزارة المالية أنها غيرت النظم التي يتم تقديم هذا الدعم من خلالها والتي أفضت طوال الفترة الماضية إلى تقديمه للرأسماليين من أصحاب الشركات

الخاصة التي تنفذ المشروع وليس للمستفيدين الذين هم أيضا ليسوا من محدودي الدخل أصلا. فقد تم منح الأراضي لعدد من الرأسماليين أو رجال الأعمال ومنهم المرشدي ومحمد حسن درة وسميح ساويرس بسعر عشرة (10) جنيهات للمتر بدون المرافق. أو بسعر70 جنيها للمتر بالمرافق الخارجية كاملة. مع دعم حكومي قدره خمسة عشر ألف جنيه (15 ألف) على كل وحدة سكنية مساحتها 63 مترا مربعا، بواقع 238 جنيه لكل متر. ورغم أن كل الحسابات المعتدلة تشير إلى أن سعر بيع الشقة 63 مترا بعد كل الدعم الذي حصل عليه الرأسماليون من الدولة ينبغي ألا يزيد على 45 ألف جنيه تتضمن ربحا جيدا لهم. إلا أن سعر بيعها الفعلي يبدأ من103 ألف جنيه ويصل إلى140 ألف جنيه حسب درجة التميز. بما يعني أن معدل الربح يبدأ من 170%. وهو معدل بالغ الارتفاع ويعبر عن حالة من الاستغلال الاحتكاري للشباب والفقراء والاستغلال الأسوأ لما تم منحه لهم من أراضي مرفقة ومنح مالية من المال العام. وهو فساد حقيقي تشارك فيه إدارة البرنامج القومي للإسكان التي لا تقوم باشتراط أي تحديد لأسعار الشقق التي تم تقديم دعم كبير لها من المال العام.

وهو ما يطرح ضرورة تغيير آلية تنفيذ المشروع واستبعاد رجال الأعمال نهائيا من تنفيذه. وربما لو أوكل التنفيذ لهيئة مكونة من مهندسين واستشاريين مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والإخلاص للوطن والمعنيين بحل مشاكل أبنائه وليس التربح الاستثنائي والاحتكاري على حسابهم وعلى رأسهم الدكتورالمهندس/ ممدوح حمزة. أحد أهم الاستشاريين في مصر والعالم،لأمكن تحقيق هدف إتاحة السكن للفقراء والطبقة الوسطى بأسعار معقولة وبمعدلات ربح معتدلة تتيح للمشروع الاستمرار والتوسع كآلية لإسكان الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

كما أنه من الممكن أيضا. ان يتم التوسع في برنامج "ابني بيتك". بسعر70 جنيها للمتر بالمرافق. مع منحة قدرها 15 ألف جنيه لكل شقة يتم بنائها . كآلية مباشرة لحل مشاكل الإسكان للشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى ، أما الفقراء فإنه لا بديل لهم

عن برنامج البناء بأسعار معقولة ومدعومة والتقسيط بدون فوائد على فترات طويلة لتمكينهم من السكن كحق أساسي للمواطنين لدى دولة تدرك مسئوليتها الاجتماعية ومسئوليتها عن الاستقرار والقيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية. علما بأن البنك الدولي يقدم للدول الفقيرة قروضاً ميسرة بفوائد بالغة التدني أو بدون فوائد في بعض الحالات، مع آجال سداد قد تصل إلى أربعين عاما. والدولة أولى بأن تقوم بنفس الدور مع الفقراء من أبنائها إلى أن تنهي فقرهم من خلال سياسات تحقق العدالة الاجتماعية عبر تشغيل العاطلين لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة. وتأسيس نظام جديد وعادل للأجور، ونظام متوازنٍ للضرائب. ونظام فعال للتحويلات الاجتماعية والدعم الموجه أساساً للفقراء وليس للطبقة العليا كما هو حادث في الوقت الراهن.
ومن "طرائف" آليات تطبيق البرنامج أنه لا توجد سلطة للهيئة الحكومية المشرفة على المشروع، في تحديد أسعار الوحدات السكنية التي تقيمها شركات القطاع الخاص ضمن المشروع القومي للإسكان أو مشروع مبارك للإسكان، بعد أن حصلت تلك الشركات على الأرض بسعر 10 جنيهات للمتر بدون مرافق أو بسعر 70 جنيها للمتر بالمرافق. إضافة إلى خمسة عشر ألف جنيه عن كل وحدة تنشئها الشركة. وهذا الأمر هو نوع من العبث الذي يجعل قسما مهما من البرنامج الحكومي للإسكان مكرسا لخدمة شركات الإسكان وليس لتحقيق الهدف من البرنامج بتوفير السكن للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار معتدلة تتناسب مع دخولهم المحدودة. وتتناسب أيضا مع التكلفة الحقيقية لتلك الوحدات السكنية.
كذلك فإن الدولة التي من المفترض أن تشجع مواطنيها على الخروج من الوادي والدلتا إلى المدن الجديدة لإعادة توزيع الكثافة السكانية ، لا يصح مطلقا أن تقوم بتحميل تكاليف البنية الأساسية والمرافق العامة في تلك المدن على أسعار الشقق السكنية فيها ، لأن هذه التكاليف لا يتم تحميلها على أسعار الشقق في المدن القديمة التي تتمتع بمستوى أعلى من المرافق والخدمات. كما أن تكاليف هذه المرافق والبنية الأساسية عموما، يتم تمويلها من الإيرادات العامة التي يدفعها المواطنون

كضرائب مباشرة أو غير مباشرة. أو من الإيرادات التي تعتبر حقوقا لهم مثل إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة.

ونظرا لأن بعض شركات كبار الرأسماليين التي دخلت في هذا المشروع تقوم باستخدام مقاولين من الباطن، فإن التكلفة تتزايد بلا مبرر، كما أن هذا الاستخدام لمقاولين من الباطن هو في جوهره نوع من التجارة بالحصة التي حصلت عليها هذه الشركة أو تلك في المشروع القومي للإسكان.

وأعتقد أن التنفيذ الفعال للبرنامج القومي لإسكان الفقراء ومحدودي الدخل بالصورة التي تجعله يحقق الهدف منه. يحتاج إلى إعادة النظر في إشراك الشركات في هذا البرنامج. لإيقاف هذا الإشراك بصورة نهائية. على أن تلتزم الحكومة بتقسيم الأراضي المخصصة للمشروع وإقامة البنية الأساسية والمرافق الشاملة فيها مثلما يحدث في المدن القديمة في وادي النيل ودلتاه. مع إعطاء الأرض ومنح البناء للمواطنين مباشرة وفق شروط ملزمة من زاوية زمن التنفيذ ومواصفات البناء. مع وجود حضانة قومية ترعى هؤلاء المواطنين وترشدهم لكيفية تنفيذ المباني بأقل الأسعار. وترعى عددا كبيرا من صغار المقاولين وشباب المهندسين الذين يمكنهم ان يقوموا بالتنفيذ بأسعار معتدلة. بحيث تقدم هذه الهيئة، خدمة ورعاية للفقراء ومحدودي الدخل الذين يحصلون على الأراضي من الدولة في إطار هذا البرنامج. وتقدم خدمة لصغار المقاولين والمهندسين بفتح مجال واسع النطاق للعمل أمامهم بما يخلصهم من تحكم واستغلال كبار المقاولين، وتقدم خدمة للمجتمع بأسره بحل مشكلة الإسكان وتطوير قطاع مقاولات قائم على صغار المقاولين وشباب المهندسين بما يعيد التنافسية إلى قطاع العقارات بصورة تؤدي لتخفيض الأسعار لمستويات معتدلة. بدلا من السيطرة الراهنة لعدد محدود من الشركات التي تفرض أسعارا احتكارية مستغلة للمواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تتحدث دائما عن الدعم والتحويلات باعتبار أنها تقوم بأمر استثنائي لا يحدث مثله في العالم، وهو أمر غير حقيقي لأن مصر التي ارتفعت مخصصات الدعم والتحويلات فيها

إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة الجديدة. تعتبر من أقل بلدان العالم تقديما للدعم والتحويلات كما هو واضح من جدول 3 . فضلا عن أن الجزء الأعظم من الدعم والتحويلات في مصر يذهب إلى الطبقة العليا وليس للفقراء.

ولبيان أن الموازنة العامة للدولة التي أعدها وزير المالية السابق وأقرها وزير المالية الحالى د/حازم الببلاوى لا تنطوى على تغيير عما كان يحدث فى عهد مبارك،يكفي أن نشير إلى موقع الدعم والتحويلات وتوزيعه في آخر موازنة لعهد مبارك وهي موازنة عام 2011/2010، حيث بلغ إجمالي مخصصات الدعم والتحويلات في تلك الموازنة، نحو 115.9 مليار جنيه. توازي نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور والبالغ نحو 1373 مليار جنيه. وإذا نظرنا لجدول 3، سنجد أن مصر من أقل بلدان العالم في الإنفاق على الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 3

الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة لغرض المقارنة مع مصر

	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام		إنفاق الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	1995	2008	1995	2008	1995	2008
الجزائر	00	%49	00	%23.9	00	%11.7
الدانمرك	%64	%70	%38.2	%36.5	%24.5	%25.6
فنلندا	%68	%72	%49.9	%33.8	%33.9	%24.3
فرنسا	%59	%62	%47.6	%44.4	%28.1	%27.5
ألمانيا	%67	%82	%38.6	%29	%25.9	%23.8
إيطاليا	%54	%65	%48	%40.1	%25.9	%26.1
كوريا الجنوبية	%63	%58	%14.3	%18.6	%9	%10.8
المغرب	00	%36	00	%30.1	00	%10.8
روسيا	00	%64	00	%21.3	00	%13.6
أسبانيا	%42	%79	%37.1	%26.3	%15.6	%20.8
تونس	%36	%41	%28.4	%30.4	%10.2	%12.5
تركيا	00	%41	00	%22.8	00	%9.4
بريطانيا	%57	%51	%40.4	%42.8	%23	%21.8
أمريكا	00	%60	00	%22.7	00	%13.6
الهند	%33	%54	%14.4	%16.2	%4.8	%8.8

المصدر The World Bank . World Development Indicators.. 2010 p 266-268

لكن الأهم من تدني الإنفاق على الدعم والتحويلات. هو هيكل هذا الإنفاق الذي يوضح أن الغالبية الساحقة منه تُخصص عمدا للطبقة الرأسمالية الكبيرة وليس للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى كما هو مفترض، وهو ما يمكن إدراكه من التعرض لهيكل الدعم في موازنة عام 2011/2010...

أ- دعم المواد البترولية والطاقة يتزايد لمصلحة الطبقة العليا وهناك جزء كبير حسابي (غير حقيقي) فأين تذهب مخصصاته؟

قبل تناول دعم المواد البترولية. لابد من الإشارة إلى أنه أحد أكبر الألغاز في الموازنة العامة للدولة. لأن غالبيته الساحقة عبارة عن دعم حسابي وليس دعما حقيقيا. لأن الدعم الحقيقي هو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها. وبين سعر بيعها للمستهلكين بأدنى من هذه التكلفة. في حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته في مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين بكثير. أي أن هناك ربح وليس دعم. ويقاس الدعم لدى الحكومة بالفارق بين أسعار النفط ومنتجاته في الأسواق العالمية. وأسعار بيع تلك المنتجات في السوق المحلية. ومثل هذا الدعم يقتصر على المنتجات البترولية والغازية المستوردة. أما الغالبية الساحقة المنتجة والمكررة محليا. فإن الدولة تحقق ربحا من ورائها. ولا تدفع لها دعما. وهناك أدلة قاطعة على ذلك من بيانات الموازنة العامة للدولة نفسها التي لم تكن تحتسب هذا "الدعم" حتى عام 2005/2004 الذي بلغ إجمالي مخصصات الدعم خلاله نحو 13765 مليون جنيه، وكان دعم المواد البترولية صفرا خلاله، ثم ارتفعت بصورة مفاجئة وغريبة إلى 54245 مليون جنيه في العام المالي 2006/2005 مع أول موازنة عامة للدولة تعدها حكومة نظيف بنسبة زيادة بلغت 381.3% دفعة واحدة. بسبب تسجيل دعم هيئة البترول الذي بلغ حوالي 41.8 مليار جنيه في العام المالي المذكور(28)

ثم توالى تسجيل دعم المواد البترولية بعد ذلك بقيم ضخمة. وهو دعم حسابي وليس حقيقيا. وهو عبارة عن الفارق بين أسعار منتجات النفط في السوق الدولية وأسعار بيعها للمستهلكين في مصر ، وهو

28- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد 116. نوفمبر 2006. صـ 107

حساب غير علمي ولا علاقة له بتعريف الدعم باستثناء كميات المنتجات النفطية التي يتم استيرادها من الخارج بالأسعار العالمية والتي تشكل علامة على التخلف الاقتصادي في مصر التي ما زالت تصدر النفط في صورته الخام وتستورد الكثير من المنتجات من الخارج شأنها شأن الدول الأقل نموا أو المتخلفة في هذا الصدد. ويبقى السؤال بما أن الحكومة تسجل في نفقاتها دعما لكل المواد البترولية وتأخذ من الإيرادات العامة مقابل مساوي لهذا الدعم. فأين تذهب مخصصات هذا الدعم غير الحقيقي وما هي المجالات التي تُنفق فيها فعليا والتي لا يعلم بها الشعب أو نوابه؟

ولأنه لم يتغير شئ على جبهة الاقتصاد رغم ثورة الشعب وتضحياته العظيمة. فقد تم توجيه الغالبية الساحقة من مخصصات الدعم والتحويلات في الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011. إلى الطبقة العليا. فمن بين 157.8 مليار جنيه خُصصت للدعم والتحويلات. تم تخصيص 95.5 مليار جنيه كدعم للمواد البترولية. وهذا الدعم. إضافة إلى دعم الكهرباء البالغ 5 مليار جنيه. يذهب الجانب الأكبر منه إلى شركات تبيع إنتاجها بأعلى بالأسعار العالمية وتحقق أرباحا احتكارية استغلالية من دم الشعب المصري، مثل شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وغيرها من الشركات، بما يعني أن وزارة المالية مستمرة في تقديم الدعم من أموال الشعب المصري الفقير إلى شركات محلية وأجنبية تستغله وتمتص دمائه،وكان الأولى بالحكومة أن تقوم بإلغاء كامل لدعم مختلف مواد الطاقة والكهرباء الذي يُقدم لكل الشركات التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية أو بأعلى منها وعلى رأسها شركات الأسمنت. على أن يستمر الدعم الذي يحصل عليه المواطنون على الغاز والبوتجاز والبنزين80، و90، والكيروسين للاستخدامات المنزلية. وأن تُخصص عشرات المليارات التي سيتم توفيرها من هذا الإلغاء في إصلاح الموازنة العامة للدولة. عبر تمويل بناء مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تساعد على استنهاض النمو الاقتصادي وخلق الوظائف الحقيقية للعاطلين الذين ينبغي العمل على تشغيلهم في وظائف حقيقية

وليس تكديسهم كبطالة مقنعة في جهاز حكومي مكتظ أصلا بالبطالة المقنعة. وأيضا لرفع الإنفاق العام على الصحة والتعليم وإصلاح نظام الأجور.

ويشير البيان المالي الصادر عن وزارة المالية. عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية2012/2011. إلى أن دعم المنتجات البترولية سيبلغ 95.5 مليار جنيه. مقارنة بنحو 68 مليار جنيه في الموازنة المعدلة للعام المالي 2011/2010. مقارنة بنحو 57.1 مليار جنيه عام 2010/2009. ونحو 63 مليار جنيه عام2009/2008. ونحو60.3 مليار جنيه عام2008/2007 .ونحو 40 مليار جنيه عام 2007/2006. وإذا أضفنا دعم الكهرباء وقدره 5 مليار جنيه إلى مخصصات دعم المواد البترولية البالغ 95.5 مليار جنيه. فإن إجمالي مخصصات دعم الطاقة يصل إلى نحو100.5 مليار جنيه في موازنة2012/2011. وضمن تفاصيل توزيع دعم المواد البترولية في هذه الموازنة الجديدة.هناك 46 مليار جنيه تذهب لدعم السولار، مقارنة بنحو 36.6 مليار جنيه في العام 2011/2010.

وتم تخصيص13.4 مليار جنيه لدعم البوتجاز في الموازنة الجديدة، وتم تخصيص نحو13.3 مليار جنيه لدعم المازوت. كما تم تخصيص10 مليارات جنيه لدعم الغاز الطبيعي في الموازنة الجديدة. مقارنة بنحو 6.7 مليار جنيه في موازنة عام 2011/2010. كما تم تخصيص 12.6 مليار جنيه لدعم البنزين. منها 6.4 مليار جنيه لدعم البنزين 80. ونحو 4.2 مليار جنيه لدعم البنزين 92، ونحو 2 مليار جنيه لدعم البنزين90 . ونحو 0.3 مليار جنيه لدعم الكيروسين. وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية و بالذات الشرائح الكبيرة منها مالكي شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة. إضافة إلى المعدات والآلات ووسائل النقل والمخابز وقمائن الطوب.

وكان من الممكن قبول مثل هذا الدعم. لو كانت تلك الشركات تبيع إنتاجها بأسعار منخفضة تتناسب مع ما تتلقاه من دعم ومع مستويات الأجور والدخول في مصر. لكنها تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتزيد عليها كثيرا كما يحدث بالنسبة للأسمنت الذي يمتلك

الأجانب الغالبية الساحقة من شركاته التي اشتروها من القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة في صفقات انطوت على فساد مروع واستيلاء صريح على المال العام.وكما يحدث أيضاً بالنسبة للحديد والأسمدة. وبما أن تلك الشركات تحقق أرباحاً استثنائية من دم هذا الشعب تشهد عليها ميزانيات غالبيتها. حتى بعد التلاعب الذي يحدث في الكثير منها لتقليل الأرباح وتخفيض مدفوعات الضرائب. فليس من المنطقي أن يقدم الشعب المصري لتلك الشركات. طاقة مدعومة من موارده الطبيعية (النفط والغاز) ومن مشروعاته العملاقة المنتجة للطاقة التي أقامها في عهود وفترات سابقة مثل المحطة الكهرومائية لسد مصر العالي. أو محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز.

ثم تقوم هي باستغلاله ببيع منتجاتها بأسعار بالغة الارتفاع لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج. لتحقيق أرباح احتكارية استغلالية بدرجة عالي من الدناءة. وبالتالي فإن إلغاء دعم الطاقة المقدم لتلك الشركات هو أمر واجب لتحقيق العدالة وحماية المال العام والمساعدة على توازن الميزانية

ب- تراجع مخصصات دعم الخبز والسلع التموينية انتهاك لحقوق الفقراء

في الوقت الذي ارتفعت فيه مخصصات دعم المواد البترولية الموجه في غالبيته للرأسمالية الكبيرة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى. تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية من 23.6 مليار جنيه في موازنة عام2011/2010. إلى18.9 مليار جنيه في موازنة عام 2012/2011.وهو أقل من الدعم المقدم للسلع التموينية والخبر في موازنة2011/2010 بنحو 4.7 مليار جنيه. بانخفاض نسبته 19.9%. علما بأن هذا الجزء من الدعم من المفترض أن يذهب للفقراء ومحدودي الدخل لو أحسن وأحكم إيصاله لمستحقيه. وكأن الوزارة تزيد الدعم المقدم للأثرياء المتمثل في دعم الطاقة وتخفض دعم الخبز والسلع التموينية المخصص لمحدودي الدخل!!

وفضلا عن هذا. فإن الحكومة تشتري المواد التموينية من مستوردين ومضاربين يقومون باستيراد تلك السلع لصالحها بأسعار ومواصفات ليست هي الأفضل، وكانت دائما محل جدل باعتبار انهم يتربحون على حساب المال العام وبتواطؤ من بعض القيادات الإدارية والسياسية الحكومية.

وهذا الأمر يطرح مرة أخرى ضرورة قيام الحكومة باستيراد المواد التي تحتاجها سواء فيما يتعلق بالسلع التموينية أو أية سلع أخرى. بصورة مباشرة دون وسطاء أو سماسرة ممن يقتاتون على المال العام وامتصاص دم الشعب.

والحقيقة أنه ليس هناك ما يبرر أن تعتمد الحكومة على تجار سماسرة يستوردون لها ما تحتاجه. علما بأن تفاوض الحكومة بصورة مباشرة مع الموردين يمكن أن يمنحها شروطا أفضل في السعر عند نفس مستوى الجودة. وفي كل الأحوال فإنه لابد للجان المشتريات المباشرة أن توضع تحت رقابة برلمانية صارمة. فضلا عن ممثلي الجهات الرقابية التي ينبغي أن تكون مستقلة تماما وتقدم ما تضبطه من قضايا للقضاء والرأي العام مباشرة. ويجب أن يكون تطور أسعار السلع التي يتم شرائها. واضحا أمام الجميع من خلال بيانات من بورصات السلع والموردين الرئيسيين حتى يتم التأكد من عدم وجود تلاعب في الأسعار أو تحايل لنهب المال العام المخصص لشراء السلع التموينية أو أية سلع أخرى. وتتبدى أهمية مراقبة أسعار شراء السلع التموينية وكل المشتريات الحكومية عموما من خلال أسعار السلع المعلنة في بورصات السلع الرئيسية. من أن أسعار اللحوم في الأسواق الدولية تتراوح بين دولار واحد. ودولارين للكيلوجرام. بينما تباع تلك اللحوم المستوردة في مصر بأكثر من ثلاثة أضعاف السعر الذي تم استيرادها به!!

ت- دعم الصادرات .. السجل الفاسد يتطلب إلغاءه

تم تخفيض دعم الصادرات إلى2.5 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، مقارنة بـ 3 مليارات جنيه في موازنة عام2011/2010، وهو دعم كان مجالا لتوزيع فاسد وتلاعب، ويستحق الإلغاء تماما فى الفترة الحالية على الأقل، وليس مجرد التخفيض، خاصة وأن حفنة من المصدرين أصحاب النفوذ السياسي في عهد الديكتاتور المخلوع مبارك مثل وزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد، وبعض الرأسماليين المتعاونين مع نظرائهم الإسرائيليين في مناطق الكويز والذين تدخل منتجاتهم للسوق الأمريكية بلا جمارك ولا يستحقون أي دعم ، هم من كانوا يحصلون عليه.

9-تنشيط استصلاح الأراضي وتوفير المياه وترشيد استخدامها وإعادة هيكلة التركيب المحصولي لإتاحة الفرصة للتوسع الزراعي

أنهى الديكتاتور المخلوع محمد حسني مبارك سنوات حكمه بفشل ذريع في تطبيق برنامج الاستصلاح الزراعي الذي وعد به الناخبين عام 2005 أثناء حملته الانتخابية، حيث كان قد تعهد باستصلاح مليون فدان على مدار السنوات الست للولاية الخامسة له، منها 700 ألف فدان توزع على70 ألف حيازة ويتم تمليكها للشباب بواقع 10 أفدنة لكل شاب، ونحو300 ألف فدان توزع على كبار المستثمرين. وهذا يعني استصلاح نحو167 ألف فدان سنويا. أما تمويل هذا الاستصلاح بالنسبة للشباب فيتم من خلال قرض قيمته 100 ألف جنيه لكل حيازة تضم 10 أفدنة لتمويل الاستصلاح وبناء منزل.

ورغم الصعوبة الشديدة في تنفيذ البرنامج على ضوء معدلات الاستصلاح في السنوات السابقة على إعلانه والتي بلغت نحو 24 ألف فدان سنويا خلال السنوات العشر السابقة عليه، مقارنة بنحو 60 ألف فدان سنويا خلال سبعينيات القرن العشرين، ونحو 70 ألف

فدان سنويا في المتوسط خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء... رغم هذه الصعوبة. إلا أن تنفيذه لم يكن مستحيلا شرط التعامل معه بجدية وصرامة كمشروع قومي كبير للتوسع الزراعي الأفقي ولتمليك شباب الخريجيين لأراض زراعية. يمكن ريها بأساليب حديثة موفرة للمياه. ويمكن أن ينمو ويتطور على إنتاجها عدد كبير من الوحدات الصناعية الصغيرة لتصنيع المنتجات الزراعية لإنقاذ الفوائض الموسمية من الخضر والفاكهة والتي تتعرض للتلف. ولتشغيل أعداد كبيرة من العاطلين ولزيادة طاقة الجهاز الإنتاجي وقدراته على الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والتصدير. خاصة لو تم وضع مشروعات التصنيع الزراعي والغذائي الصغيرة المشار إليها. تحت رقابة صارمة للمواصفات الصحية والبيئية.

وللعلم فإن تنفيذ هذا البرنامج كان يتطلب حشد طاقات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنوك التي ستساهم في إقراض شباب الخريجين بشروط ميسرة، حتى يمكن تحقيق تقدم حقيقي في تنفيذ برنامج كبير بهذا الشكل يمكنه إذا تم إنجازه بنجاح. أن يقدم نموذجا لبرامج مماثلة في الزراعة والصناعة والخدمات.

لكن الذي حدث هو أن مجموع ما تم تنفيذه خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر البرنامج البالغ ستة أعوام. لم يتجاوز وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نحو 12.1 ألف فدان فقط. بواقع 7.8 ألف فدان عام 2006/2005 ،وحوالي 2.2 ألف فدان عام2007/2006 ،ونحو2.1ألف فدان عام 2008/2007. (29)

وهذه الـ 12.1 ألف فدان توازي نحو 2.4% فقط من الـ 500 ألف فدان التي كان من المفترض استصلاحها خلال السنوات الثلاث المذكورة. بسبب التقصير الحكومي الفادح الذي يُسأل عنه مبارك وجهات متعددة في الحكومة وأجهزة الدولة.

والحقيقة أنه لو لم تقم الحكومة بمنح مئات الآلاف من الأفدنة لرأسماليين عرب مثل وليد بن طلال وغيره. لكان من الممكن ان تنفذ برنامج الاستصلاح في الأراضي التي منحتهم إياها دون أن يقوموا بالاستصلاح والاستزراع أو تنفيذ الوعود الاستثمارية الأخرى التي حصلوا على الأرض ضمن صفقة القيام بها. ولأن الشيء بالشيء يذكر. فإن مصر أنفقت على البنية الأساسية لمشروع توشكا من أموال اقتطعتها من قوت الشعب المصري. ما يوازي 11 ألف جنيه لكل فدان. بينما حصل وليد بن طلال على 100 ألف فدان من الأرض بسعر 50 جنيها للفدان وبمجموع 5 ملايين جنيه فقط، وارتضى على نفسه

29- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي. سبتمبر 2009. صـ126.

أن يستفيد من نحو مليار جنيه اقتطعت من قوت المصريين لتمويل البنية الأساسية الضرورية للأرض التي حصل عليها في مشروع توشكا. دون أن يزرع تلك الأرض التي ما زالت معطلة حتى الأن. وكان من الممكن أن يستفيد منها نحو 20 ألف من شباب الخريجين وأسرهم. بإجمالي نحو 70 ألف نسمة. كان من الممكن ان يتم توطينهم في تلك البقعة من أرض مصر. وهذا العدد كان من الممكن زيادته أيضا من خلال توطين صناعات صغيرة كثيفة الاستخدام للعمالة. لتصنيع المنتجات الزراعية التي سيتم إنتاجها في تلك المنطقة. وإذا كان وليد طلال غير مسئول أمام الشعب المصري ولم يُؤتمن على أرضه وماله العام. فإن من إئتمنهم الشعب من مبارك ونجله جمال الذي حصلت الجمعية التى كان يرأسها (شباب المستقبل) على دعم من وليد بن طلال قيمته 10 ملايين جنيه. إلى محمود أبو سديرة رئيس هيئة التنمية الزراعية. مرورا بيوسف والي وزير الزراعة الأسبق لابد أن يُحاسبوا على جريمة منح الأرض لبن طلال في صفقة مهينة لمصر وأدت إلى إهدار المال العام وتسهيل نهبه من قبل الغير وتفوح منها كل روائح الفساد. ولابد من استعادة تلك الأرض باعتبار أن عملية منحها لبن طلال هي عملية فساد بطرفيها الفاسد (موظفي العموم وقياداتهم السياسية). والمُفسد (وليد بن طلال). ولابد من إعادة توزيع تلك الأرض على أهالي النوبة كأقل واجب لإعادتهم إلى موطنهم الأصلي لتعويضهم عن تهجيرهم منه بعد بناء سد مصر العالي. ولن تشفع التسوية غير العادلة و الفاسدة أيضاً حتى ولو بصورة أقل من العقد الأصلى و التى عقدها وليد طلال مع الحكومة المصرية الحالية. لمحمود ابو سديرة أو يوسف والي. أو تعفيهمِ من المحاسبة المطلوبة. إذ يجب محاسبتهم على العقد القديم المهدر للمال العام ولأرض مصر. (راجع ملحق 2 عقد منح أرض توشكا إلى الوليد بن طلال وقراءة نقدية له)

ومن الضروري التأكيد على أنه لم يكن هناك أي مبرر أو ضرورة لمشاركة أي رأسمالي غير مصري في تنمية المنطقة، حيث قامت الدولة المصرية بتنفيذ استثمارات هائلة لإقامة البنية الاساسية فى تلك المنطقة. ومولت تلك الاستثمارات من الموازنة العامة للدولة أي من أموال الشعب بما يجعل المنطق والمشروعية يقتضيان منح الاراضى فى تلك المنطقة لابناء الشعب المصرى من الفلاحين المعدمين ومن صغار المزارعين سواء كانوا فلاحين أو من خريجى النظام التعليمى المتوسط وبالذات الدبلومات الزراعية. أو خريجي التعليم الزراعي العالي بالذات من أبناء المحافظات الريفية. مع إعطاء أولوية مطلقة لأبناء النوبة الذين توجد منطقة توشكا في موطنهم التاريخي.

وإذا كانت المساحة المحصولية في مصر قد بلغت نحو 13 مليون فدان في العام الزراعي2007/ 2008. الذي بلغ استهلاك المياه للأغراض الزراعية في مصر خلاله. نحو 59 مليار متر مكعب. فإن ذلك يعني أن متوسط استهلاك الفدان من المساحة المحصولية قد بلغ 4518 متر مكعب. ولو أخذنا بالرقعة الزراعية البالغة نحو 6.5 مليون فدان. فإن متوسط نصيب الفدان من المياه يرتفع إلى9037 متر مكعب سنويا. وهي كمية هائلة من المياه. تتجاوز حاجة المحاصيل المزروعة في المتوسط. ويضيع قسم كبير منها في نقل المياه عبر الترع المكشوفة. وفي طرق الري التقليدية المهدرة للمياه وبالتحديد طريقة الري بالغمر السائدة في الزراعة المصرية بصورة شبه كاملة تقريبا.

وتشير وزارة الري إلى أن هذه الكميات المستخدمة للري التي تصرف عند مدينة أسوان تفقد 10.7 مليار متر مكعب في العام عندما تصل إلى الترع الرئيسية بسبب البخر والتسرب. أما الكميات المستخدمة فعليا في ري المحاصيل في الحقول. فإنها لا تزيد عن 30 مليار متر مكعب. وهو ما يعني أن كفاءة نقل المياه المخصصة للزراعة من أسوان إلى الحقول في كل مصر تبلغ نحو 51%.

وحتى لو أخذنا بالرقم الذي تحدده وزارة الزراعة للرقعة الزراعية وهو 8.5 مليون فدان. وهو رقم لا يسقط الأراضي الزراعية التي تم البناء عليها فعليا في الوادي والدلتا وانتهت كأرض زراعية ، فإن متوسط نصيب

الفدان من المياه يبلغ نحو 6910 متر مكعب. وهو بدوره مستوى مرتفع يرتبط أساسا بضخامة كمية المياه المهدرة في نقل وتخزين المياه. وهذه الحقائق تعني أن مصر لديها فرصة هائلة لتحقيق وفر مائي كبير . لو تبنت خطة بجدول زمني محدد لتغيير أسلوب الري بالغمر العالي الاستهلاك للمياه، إلى الري بالرش الليلي المتوسط الاستهلاك للمياه أو إلى الري بالتنقيط المنخفض الاستهلاك للمياه في الزراعات التي يصلح هذا الأسلوب فيها مثل زراعات الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية. وكان من المفترض أن تطبق أساليب الري الحديثة في الأراضي المستصلحة بصورة إجبارية وفي زراعات الخضر والفاكهة في الأرض القديمة. لكن حكومات مبارك المتعاقبة لم تهتم بهذا الأمر أصلا. ومع وجود حكومة معبرة عن الشعب وعن ثورته. فإن قيادة الاقتصاد الزراعي المصري بصورة مُخططة وليست عشوائية. تتطلب وضع وتبني وتطبيق خطة لتطوير أساليب الري بصورة ملزمة في مصر. لتوفير كميات كبيرة من المياه يمكن استخدامها في ري الأراضي الجديدة التي يمكن استصلاحها .

وفي السياق نفسه. من الضروري أن تتم إعادة النظر في التركيب المحصولي لاختيار المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه في ظل ندرتها في مصر. بالذات إذا كانت تنتج نفس السلع الزراعية التي يتم إنتاجها من خلال محاصيل أكثر شراهة للمياه. والمثال الأكثر وضوحا لذلك هو محصولي قصب السكر الشره للمياه وبنجر السكر الأقل شراهة والأعلى إنتاجية والأقل مكوثا في الأرض. ولبيان ما يمكن توفيره من مياه من هذا الإحلال. فإن البيانات تشير إلى أنه في العام الزراعي 2010/2009. تمت زراعة 355 ألف فدان بقصب السكر. وبلغت إنتاجية الفدان نحو51.7 ألف طن من القصب يتم الحصول عليها خلال عام كامل، بما يعني أن تلك المساحة أنتجت 18.3 مليون طن من القصب.(30) ونظرا لأن تركيز العصارة السكرية فى قصب السكر بلغ 11%.(31) فإن ما أنتجته تلك المساحة من القصب يمكنها أن تنتج نحو 2.013 مليون طن من السكر. وهذا يعني أن فدان قصب السكر أنتج 5.7 طن من السكر. لو استخدم الإنتاج كله في صناعة السكر، ونظرا لأن فدان

30- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائي الشهرية. أبريل2011. ص 133.
31- المجالس القومية المتخصصة. تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية. الدورة 25،1999-1998 . القاهرة ص345.

القصب يستهلك نحو 17.8 ألف متر مكعب في العام. فإن طن السكر المنتج من القصب استهلك نحو 3123 متر مكعب من المياه.. وحتى لو أخذنا بالحد الأدنى لاستهلاك فدان القصب من المياه وهو 13 الف متر مكعب. فإن طن السكر المستخرج من القصب يحتاج إلى 2281 متر مكعب من المياه.

ولو استخدمت نفس المساحة (355 ألف فدان) لزراعة بنجر السكر. فإنها وفقا لمستوى إنتاجية الفدان من البنجر في العام الزراعي المذكور والبالغة 23 طن للفدان.(32) والتي يتم الحصول عليها خلال ستة أشهر فقط هي أقصى مدة لمكوث نبات البنجر في الأرض. فإن هذه المساحة ستنتج نحو 8.17 مليون طن من البنجر. ويبلغ تركيز للعصارة السكرية في البنجر نحو 16%.(33)

وهذا يعني أن البنجر المنتج من الساحة المذكورة يمكنه إنتاج نحو 1.306 مليون طن من السكر. وهذا يعني أن فدان بنجر السكر أنتج نحو 37 طن من السكر. ونظرا لأن فدان بنجر السكر يستهلك كحد أقصى في مصر العليا (صعيد مصر). نحو 3286 متر مكعب من المياه. فإن طن السكر المنتج منه احتاج إلى 893 متر مكعب فقط. أي نحو 39% فقط من حجم المياه التي يتطلبها إنتاج طن السكر من القصب عند الحد الأدنى من استهلاك القصب للمياه. ولو أخذنا بمستوى استهلاك مائي لفدان بنجر السكر. يبلغ 4 آلاف متر مكعب هي عبارة عن الحد الأقصى لاستهلاك البنجر من المياه في مصر العليا مُضافا إليه الفواقد المائية. فإن طن السكر المنتج من البنجر يكون قد احتاج إلى 1081 متر مكعب من المياه. تعادل نحو 35% من متطلبات إنتاج طن السكر من القصب عند الحد الأقصى لاستهلاك المياه لكليهما.

وإذا وضعنا في الاعتبار أن بنجر السكر يمكث في الأرض ستة أشهر فقط،أي نصف المدة التي يحتاجها محصول قصب السكر. بما يعني إمكانية تفريغ الأرض لزراعة محصول آخر. وبما يعني أيضا أن إنتاجية فدان من الأرض المزروع بالبنجر خلال العام بأكمله يمكن أن تصل إلى 7.4 طن من السكر. مقارنة بنحو 5.7 طن من السكر يمكن إنتاجها خلال العام بأكمله من قصب السكر. كما أن إنتاج طن السكر من البنجر

32- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية. سبتمبر 2009، صـ 133.
33- المجالس القومية المتخصصة . مصدر سبق ذكره، ص345.

يحتاج إلى ما يتراوح بين 34.6%. ونحو 39% من كميات المياه اللازمة لإنتاج طن السكر من القصب. وترتيبا على ذلك فإن العائد من الأرض فى حالة إحلال البنجر محل قصب السكر يعتبر أعلى كثيرا من العائد المتحقق من زراعة قصب السكر. فضلا عن الوفر الهائل فى المياه الذي يمكن توظيفه في أي عمليات استصلاح واستزراع جديدة في إطار خطة التوسع الزراعي الأفقي.

وبناء على كل ما أوردناه آنفا فإن الإحلال الكامل لنبات بنجر السكر محل قصب السكر في مساحة الـ 355 ألف فدان المزروعة بالقصب. سيؤدى في حالة زراعة محصول واحد من كل منهما (القصب يستغرق عام. وينتج الفدان منه 5.7 طن من السكر. والبنجر يستغرق نصف عام وينتج 3.7 طن من السكر) الى تحقيق وفر مائى يتراوح بين حوالي 3.5 مليار متر مكعب. ونحو 4.9 مليار متر مكعب حسب مستويات الاستهلاك الدنيا والقصوى للمحصولين.

أما إذا أخذنا إنتاجية المحصولين واستهلاكهما من المياه خلال عام كامل. فإن الإحلال الكامل لمحصولين من بنجر السكر يستغرقان عام في الأرض. محل قصب السكر الذي يستغرق عام كامل أيضا في مساحة الـ 355 ألف فدان المزروعة بالقصب عام 2010/2009. سيعني في ظل إنتاج فدان القصب 5.7 طن من السكر من فدان القصب. مقابل 7.4 طن من السكر من فدان البنجر الذي يزرع مرتين في العام . أن إنتاج السكر سيزيد من 2.013 مليون طن في حالة زراعة المساحة المذكورة بقصب السكر إلى 2.612 مليون طن في حالة زراعتها بالبنجر مرتين في العام.كما سيعني توفير ما يتراوح بين 2.3 مليار متر مكعب. ونحو 3.5 مليار متر مكعب من المياه سنويا. وهي كميات هائلة من المياه تكفي لري مئات الآلاف من الأفدنة. بل يمكن أن تكفي لري ما يزيد على مليون فدان لو تم ريها باستخدام أسلوب التنقيط الملائم لزراعات الخضر والفاكهة بالذات. وحتى لو استمرت زراعة القصب فى مساحات هامشية لتوفير القصب لمحلات العصير باعتباره مشروب شعبى، وأيضا لصناعة العسل الأسود فانه يمكن توفير ما يقرب من 2.5 مليار متر مكعب من المياه سنويا في المتوسط. من احلال بنجر السكر محل الغالبية

الساحقة من المساحات المزروعة بقصب السكر والتي تتركز في جنوب مصر في منطقة مدارية شديدة الحرارة تستهلك كميات كبيرة من المياه نظرا لارتفاع معدلات النتح والبخر.

وهذا يعنى أن العائد من الأرض فى حالة إحلال البنجر محل قصب السكر يعتبر أعلى من العائد من زراعة قصب السكر. فضلا عن الوفر الهائل فى المياه الذي يمكن توظيفه في أي عمليات استصلاح واستزراع جديدة في إطار خطة التوسع الزراعي الأفقي.
كما ينبغي العمل بشكل مكثف وحقيقي وصادق من أجل بناء علاقات اقتصادية شاملة مع دول حوض النيل عموما وبالذات مع إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان وشماله. وطرح مشروعات ملهمة لتطوير الإيرادات المائية للنيل واقتسامها بصورة عادلة. مع عدم المساس مطلقا بالحصص الحالية التي ترتبت عليها حياة البشر والزراعة والثروة الحيوانية في مصر. وهناك عدد من المشروعات لتطوير الإيرادات المائية لنهر النيل لصالح جميع دول الحوض. وهى مشروعات أما ثبتت الإمكانية الفنية لإقامتها فعلا. أو أنها مشروعات من الضرورى دراستها فنيا قبل الشروع في إقامتها. ويمكن تركيزها على النحو التالي:-

- مشروع لزيادة إيرادات نهر كاجيرا من حوض هذا النهر الذى تسقط عليه كميات هائلة من الأمطار لا يصل منها عبر النهر إلى بحيرة فيكتوريا سوى 8% منها. وذلك من خلال تطوير المخرات الرئيسية الجامعة للسيول التي تصب المياه الساقطة على حوض هذا النهر في مجراه. لزيادة حجم ما يدخل مجرى النهر من تلك المياه. وبناء خزانات صغيرة ومتعددة لتجميع المياه الفائضة من مخرات السيول والتي لا يمكن للنهر استيعابها في موسم الأمطار لتخزينها وتنظيم نقلها لمجرى النهر في فترات الجفاف التي تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر تقريبا.

• مشروع لتجفيف وردم مستنقعات بحيرة كيوجا الضحلة والتي يبلغ عمقها نحو ستة أمتار في المتوسط وتقل عن ذلك كثيرا في المناطق الطرفية منها. بحيث يتم تعميق البحيرة نفسها وتأهيلها لزيادة المنصرف منها. وردم مستنقعاتها وتحويلها لأراضى زراعية خصبة مع بناء مزارع سمكية كبيرة لمصلحة أوغندا. مع إنشاء قناة مبطنة بالحجر والأسمنت لنقل مياه نيل فيكتوريا من مصبه في جنوب غرب هذه البحيرة إلى نقطة خروجه منها. مع بناء قنوات فرعية لتجميع مخرات السيول التي تجمع الأمطار الغزيرة التي تسقط على البحيرة ومستنقعاتها. لتصب في القناة الرئيسية التي تنقل مياه نيل فيكتوريا. علما بأن هذه البحيرة ومستنقعاتها تفقدان نحو 20 مليار متر مكعب بالبخر والتسرب سنويا. وهو فاقد هائل يمكن إنقاذ الجانب الأكبر منه من خلال هذا المشروع.

• مشروع لاقامة سد على قناة كازنجا فى نقطة التقائها ببحيرة إدوارد وذلك للسماح بمرور المياه من بحيرة جورج إلى بحيرة إدوارد ومنها إلى نهر سمليكي. ومنع عودة المياه من بحيرة إدوارد إلى بحيرة جورج. علما بأن تلاشي معامل الانحدار بين البحيرتين يجعل المياه تراوح بينهما في الوقت الحالي بما يؤدي لضياع كميات كبيرة من المياه بالبخر والتسرب.

• مشروع لحماية مياه بحيرة فيكتوريا من التبدد بالبخر الذى يستهلك 94.5 مليار متر مكعب من إيراداتها. وهو ما يزيد بنحو عشرة مليارات متر مكعب عن متوسط الإيراد المائي السنوي لنهر النيل عند أسوان. ويمكن التفكير فى ردم جزء من محيط البحيرة وتحويله لأراضي زراعية شديدة الخصوبة لصالح كينيا وتنزانيا وأوغندا. مع تعميق البحيرة لتقليل مسطحها والبخر الهائل منه. مع إجراء بعض الأعمال فى نيل فيكتوريا لاستيعاب الزيادة فى تدفق المياه عبره. استرشاداً بتجربة هولندا فى ردم البحر الأعمق كثيرا من بحيرة فيكتوريا التي يبلغ متوسط عمقها نحو 40 مترا. وتعتبر بحيرة ضحلة نسبيا بالمقارنة مع البحيرات الكبرى العميقة مثل بحيرة

تنجانيقا التي يبلغ عمقها 574 مترا في المتوسط والتي تقع على الحدود بين تنزانيا والكونغو الديموقراطية وزامبيا وبوروندي ورواندا. وبحيرة نياسا التي يبلغ عمقها نحو 273 مترا في المتوسط. وتقع على الحدود بين ملاوي وموزمبيق وتنزانيا. وبحيرة بايكال التي يبلغ متوسط عمقها 740 مترا. ويبلغ حجم مخزونها المائي نحو 23 تريليون متر مكعب وتعتبر كبرى البحيرات العذبة في العالم من زاوية حجم المخزون المائي فيها. وتقع في روسيا الاتحادية. وبحيرة توبا في إندونيسيا التي يبلغ عمقها 249 مترا. وبحيرة إيسيك-كول في قيرغيزيا التي يبلغ عمقها 277 مترا. وبحيرة تاهوي في الولايات المتحدة التي يبلغ متوسط عمقها 313 مترا. وبحيرة سوبيريور التي يبلغ عمقها نحو 148 مترا في المتوسط وتقع بين كندا والولايات المتحدة.(34)

• إضافة إلى ما سبق. هناك المشروعات المطروحة منذ فترة والتى بدأ تنفيذ بعضها ثم توقف مثل مشروع جونجلى لحماية مياه بحر الجبل من التبدد فى المستنقعات فى جنوب السودان. ومشروع حماية مياه نهر السوباط من التبدد فى مستنقعات مشار. ومشروع إقامة سد على بحيرة موبوتو (ألبرت). ومشروع تنمية الإيراد المائى لحوض بحر الغزال. وبالذات على فروعه: "الجور" و"لول" و"بحر العرب".

ومن البديهي أن أي إضافة للإيرادات المائية من مشروعات يتم تنفيذها في أعالي النيل. سوف يستتبعها حتما مشروعات أخرى لتأهيل مجرى النيل شمالي تلك المشروعات لاستيعاب الزيادة في كمية المياه المتدفقة من خلال النهر للشمال في حالة حصول مصر والسودان على حصص من هذه المشروعات.

وفي كل الأحوال فإن مصر ينبغي أن تعمل على تحسين كفاءة نقل المياه وتطوير أساليب الري لتقليل الفاقد المائي الهائل من وسائل النقل والري الراهنة. وأن تعمل أيضا على تعديل التركيب المحصولي باتجاه محاصيل أقل شراهة للمياه لرفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الحصانة المائية لمصر.

34- موارد العالم 1995/1994. معهد الموارد المائية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الترجمة العربية. مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة. صـ 424-422.

وعلى صعيد آخر، فإن الفلاحين الذين لا يتمتعون بحماية حقيقية من الدولة، يتعرضون لاستغلال مزدوج من تجار ومستوردي المدخلات الزراعية، ومن تجار الحاصلات الزراعية والخضر والفاكهة الذين يشترون المحاصيل والخضر والفاكهة من الفلاحين بأسعار متدنية، تصل في بعض الأحيان إلى أنها تكون أقل من تكلفة جمعها من الأرض، مما يدفع بعض المزارعين إلى إعدام إنتاجهم من الطماطم حرثا في الأرض في بعض المواسم. كما أنهم يتعرضون لمنافسة غير عادلة من مزارعي الدول الأخرى التي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها، مما أضر بمحصول القطن المصري بضراوة، وكذلك الأمر بالنسبة لزراعة القمح، مما يقتضي مواجهة أثر السياسات الزراعية التي تتبعها الدول الأخرى وتؤثر على الفلاح المصري، من خلال سياسات تسعير ودعم فعالة. ومن خلال قيام الدولة بدور تاجر المدخلات والمحاصيل والخضر والفاكهة المرجح الذي يتدخل في السوق لتحقيق الوازن السعري، وحماية الفلاحين من الاستغلال، وحماية المستهلكين أيضا من استغلال التجار.
وكانت تصريحات وزراء حكومة نظيف التي ذهبت غير مأسوف عليها مع نظام مبارك، وبالتحديد وزير الصناعة والتجارة رشيد محمد رشيد، تركز دائما على أن شركة أبو قير للأسمدة المملوكة كلية للدولة، تبيع الأسمدة بسعر لا يتجاوز نحو 32% من السعر العالمي، وهو أمر غير صحيح وتم القياس على أعلى مستوى للأسعار وليس على متوسط الأسعار العالمية، دون ذكر أي شيء عن سعر الغاز الطبيعي الذي تحصل عليه هذه الشركة والبالغ نحو 1.6 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، قبل أن يتقرر رفعه إلى 3 دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية، وهو سعر يوازي ما يتراوح بين 17%، 27% من سعر الغاز الطبيعي في السوق العالمية. أي أن تصريحات وزراء نظيف نظرت لمصلحة شركات الأسمدة في بيع إنتاجها بالأسعار العالمية، ولم تنظر لمصلحة المزارعين أو الشعب الذي منحها الغاز الطبيعي بأسعار بالغة التدني، علما بأن هذا الغاز الطبيعي مملوك لكل أبناء مصر بالتساوي شأن كل الموارد الطبيعية في مصر أو في أي بلد آخر من بلدان العالم.

ويبدو أن شركات الأسمدة الخاصة المحلية والأجنبية وحتى الشركات الحكومية، ترتب مع المنتفعين منها لحملة لمواجهة رفع أسعار الغاز الطبيعي وهو المكون الرئيسي لبعض أنواع الأسمدة. رغم أن أسعار الغاز الطبيعي حتى بعد رفعها، توازي ربع الأسعار في الأسواق الدولية ووفقا للميزانية التي نشرتها شركة أبي قير للأسمدة في أكثر من صحيفة عن أدائها المالي في العام 2008/2007، فإن رأسمالها يبلغ 688.4 مليون جنيه، في حين بلغ صافي ربحها بعد خصم الضرائب، نحو 990.4 مليون جنيه في العام المالي المنتهي في نهاية يونيو 2008، أي نحو144% من رأس المال. كما أن صافي إيراد المبيعات بلغ نحو 2252 مليون جنيه في السنة المالية نفسها، في حين بلغت تكلفة هذه المبيعات نحو 990.5 مليون جنيه. أي أن الفارق بين تكلفة المنتج وبين إيراد بيعه بلغ1261.5 مليون جنيه، بنسبة 127.4% من تكلفة المنتج. وهذا المستوى من الأرباح الاستثنائية ليس ناجما عن كفاءة استثنائية، بل إنه ناجم عن علاقة مختلة بين شركات تحصل على المكون الرئيسي لإنتاجها وهو الغاز الطبيعي بأسعار بالغة التدني، بينما تبيع إنتاجها بأسعار مرتفعة لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج. والأصل في تسعير المنتجات هو تكلفة إنتاجها، وليس المحاذاة على أسعار عالمية مرتبطة بتكاليف مختلفة تماما عن تكاليف الإنتاج في مصر.

وهناك شركات خاصة مثل شركة الإسكندرية للأسمدة التي المملوكة لرجل الأعمال الكويتي ناصر الخرافي ولورثته حاليا، وتنتج سماد اليوريا الذي يشكل الغاز أكثر من 65% من قيمة مكوناته، وتحصل على الغاز المدعوم وترفض بيع إنتاجها في السوق المحلية بأسعار معتدلة تحقق لها ربحا جيدا، وتفضل أن تقوم بتصدير إنتاجها كليا بأسعار السوق الدولية التي تضمن لها أرباحا أعلى.وربما تحصل أيضا وفقا للقواعد المعمول بها على إعانة تصدير، دون أن تحقق أي إفادة للاقتصاد المصري الذي حصلت منه على دعم هائل يبلغ عدة أضعاف مرتبات كل العاملين لديها.

فهل هناك أي منطق اقتصادي أو أخلاقي في منح هذه الشركة أو غيرها أي دعم للطاقة أو للصادرات؟!

ونفس الأمر ينطبق على الشركة المصرية للأسمدة الموجودة في مدينة السويس والتي باعها د. عاطف عبيد لصديقه ناصر الخرافي أيضا بقيمة 400 مليون دولار، ثم قام الأخير ببيعها لناصف ساويرس بقيمة مليار دولار، وتحصل الشركة على دعم ضخم للطاقة وتبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتفضل تصديره غالبا.

والحقيقة أن الأرباح الراهنة لشركات الأسمدة والتي أشرنا إلى نموذج لها، هي أرباح هائلة ناجمة عن خلل فج في هيكل أسعار المدخلات والمخرجات. ومن المؤكد أن رفع أسعار الغاز سيكون أمرا مساعدا على إصلاح هذا الخلل جزئيا، وسيعيد للشعب المصري جزءًا من حقوقه التي تنهبها الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية.

وعلى الحكومة طالما تم تحرير أسعار الأسمدة لتصل إلى مستوى الأسعار العالمية، أن تجبر شركات الأسمدة على دفع ثمن الغاز الذي تحصل عليه بالأسعار العالمية المرتفعة لتدخل حصيلة بيع الغاز لها بهذه الأسعار، إلى الموازنة العامة للدولة وتستخدم في دعم الأسمدة المقدمة للمزارعين المصريين لتمكينهم، وبالذات من يزرعون المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والقطن، من التنافس بصورة عادلة مع نظرائهم المدعومين من حكوماتهم في غالبية بلدان العالم وبالذات في البلدان الصناعية المتقدمة.

وبالنسبة للتركيب المحصولي، فإن هناك أنماط مختلفة لتنظيمه:

الأول هو الدورة الزراعية الشاملة والمحكمة والجامدة التي تستند الدولة فيه إلى سلطتها السيادية وتحدد التركيب المحصولي لجمل الاراضى الزراعية وتفرضه على المزارعين فى القطاع الخاص فضلا عن الاراضى المملوكة للدولة.وتقوم الدولة بتقسيم الأراضى إلى قسمين تتم زراعة المحاصيل الإستراتيجية فيها بالتناوب وبصورة إجبارية.

والثاني هو الدورة الزراعية المرنة حيث تتدخل الدولة لتحديد المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز والذرة والقطن،من خلال تقسيم الأراضى الزراعية إلى ثلاثة أقسام وتتم زراعة المحاصيل الإستراتيجية فى قسم منها إجباريا ، بينما تترك الحرية للمزارعين في اختيار المحاصيل التي يزرعونها في باقي المساحات

الزراعية. على أن يتم تغيير الأراضي التي يتم تطبيق دورة المحاصيل الاستراتيجية فيها كل عام لضمان تطبيق الدورة الزراعية بصورة عادلة على كل المزارعين. **والثالث** هو استخدام سياسة الدعم والتحويلات التي تقوم من خلالها الدولة بتحسين القدرة التنافسية للمحاصيل الاستراتيجية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة التي تتنافس معها. بما يؤدي إلى توجيه المزارعين والتأثير بقوة في التركيب المحصولي ليقترب أو يتطابق مع ما تريده الدولة. على غرار السياسة الزراعية للدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية.

والحقيقة أن البعض يفهمون قضية التحرير الاقتصادي بصورة جزئية تقتصر على الجانب الذي يحقق مصالحهم، دون أن ينظروا لحقوق المجتمع ومصالح باقي الأطراف ذات العلاقة. وهي نظرة لا تساعد على بناء علاقات عادلة في المجتمع وتسيء لفكرة التحرير الاقتصادي، وتجعلها مرادفاً للتحيز للطبقة العليا ولأصحاب الأعمال على حساب الفقراء والطبقة الوسطى. ومن يريد أن يغير هذه الصورة في الواقع فعليه أن يراعي حقوق ومصالح مختلف الأطراف. وإذا أسقطنا هذا التعميم على صناعة الأسمدة، فإن من يريد البيع بالأسعار العالمية من منطلق الرغبة في تحرير الأسعار فعليه أن يقر من اللحظة الأولى بحق الدولة في أن تحصل على أسعار عالمية لإمداداتها له من الغاز ومن مختلف المكونات.

وهناك قضية أخرى في القطاع الزراعي تتعلق بالبناء على الأراضي الزراعية الذي التهم قرابة 1.5 مليون فدان من أخصب أراضي مصر والعالم في وادي النيل ودلتاه منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن. واكتفت حكومات مبارك بإحالة المخالفين للقضاء وفقا للقانون الذي يحمي الأراضي الزراعية، ثم سحب القضايا أثناء الانتخابات البرلمانية أو الاستفتاءات الرئاسية كرشوة للناخبين الفلاحين، ولم تكترث أصلا لوجود قضية تتعلق بتوفير المساكن للأجيال الجديدة من أبناء الريف دون الاعتداء على الأراضي الزراعية.

وعندما انفجرت الثورة المصرية الكبرى في 25 يناير 2011، وفي ظل حالة ضعف السلطة، قام عدد كبير من ملاك الأراضي بتبويرها

والبناء عليها ليس للاحتياج للمساكن ولكن بغرض الإيجار فيها كأراض بناء. وهو سلوك انتهازي يستحق الردع بإزالة كل ما تم من اعتداءات على الأراضي الزراعية خارج القانون. وحتى في حالات التصالح فلابد أن تكون هناك غرامة على كل متر تم بناؤه بالمخالفة للقانون ، تعادل الفارق بين السعر السوقي للأرض التي تم البناء عليها كأرض بناء ، وسعرها كأرض زراعية.
لكن هذا الردع المطلوب لا ينفي أن هناك قضية اقتصادية-اجتماعية-بيئية تتعلق بحاجة الريف المصري للمزيد من المساكن لاستيعاب الزيادة السكانية. وهو ما يجعل الأراضي الزراعية كمورد اقتصادي وبيئي عرضة للاعتداء عليها بصورة دائمة.
والحقيقة أن حل هذه القضية الاقتصادية-الاجتماعية. يمكن أن يتم من خلال عدة مسارات: **الأول** أن تقوم الدولة بإنشاء مساكن شعبية ومتوسطة المستوى بارتفاعات عالية نسبياً وعدد أدوار أكبر من المعتاد في الوادي والدلتا لتقليل التوسع الأفقي وتحجيم الاعتداء على الأرض الزراعية. والاعتماد على التوسع الرأسي في توفير المساكن للأجيال الجديدة من أبناء الريف. **والثاني** أن تقوم الدولة بعمل امتدادات تنموية وعمرانية في المناطق الصحراوية المتاخمة لمحافظات وادي النيل في مصر الوسطى والعليا . وفي المحافظات المتاخمة للصحراء في الوجه البحري لجذب الكتل السكانية من الأجيال الجديدة في تلك المحافظات إلى تلك المناطق الصحراوية الجديدة.
والثالث هو جذب أبناء المحافظات الريفية غير المتاخمة للصحراء مثل الغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية للعمل في مناطق التنمية الزراعية والعمرانية الجديدة والمشروعات الصناعية والخدمية التي يمكن إنشائها في تلك المناطق. من خلال تمليكهم أراضي مستصلحة فيها. وتمويل مشروعات صغيرة وتعاونية لهم في تلك المناطق.

- تطوير الاستثمار في التعليم كأساس لتقدم المجتمع

لسنا هنا بصدد مناقشة قضية تطوير العملية التعليمية وتحويلها إلى أداة حقيقية للتنوير وتعلم مهارات الحياة، فضلا عن المهارات

المتعلقة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية. وإنما نحن بصدد معالجة قضية الإنفاق العام على التعليم باعتباره الرافعة الأساسية لتعليم الفقراء والطبقة الوسطى كحق لهم من التصرفات في الإيرادات العامة لبلادهم والتي يتأتى معظمها من إيرادات الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمحاجر وقناة السويس والسد العالي وغيرها من المشروعات القديمة التي بنتها أجيال وحكومات سابقة.

وقد أعادت وزارة المالية الحالية، إنتاج نفس النمط السائد في عصر مبارك فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم، حيث خصصت له في موازنة العام المالي 2012/2011، نحو 52 مليار جنيه، توازي نحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العام نفسه. وتعادل نحو 10.6% من إجمالي الإنفاق العام في العام المذكور. وهذه المخصصات والنسب لا تختلف عن تلك المخصصة للإنفاق العام على التعليم في آخر موازنة في عهد مبارك. حيث بلغت تلك المخصصات في الموازنة المعدلة للعام المالي 2011/2010، نحو 49 مليار جنيه. توازي3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 11.8% من إجمالي الإنفاق العام في العام المذكور.

أي أن الأمور على حالها تقريبا. حيث ساءت حصة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام. وارتفعت بشكل طفيف لا يذكر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكان الإنفاق العام على التعليم قد بلغ نحو 41.7 مليار جنيه في العام المالي 2010/2009 بما يعادل نحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه. مقارنة بنحو39.9 مليار جنيه في العام المالي2009/2008 بما يعادل نحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. (35)

وبهذه النسب من الإنفاق العام على التعليم. تعد مصر من أدنى بلدان العالم في الإنفاق العام في هذا المجال. حيث تشير بيانات البنك لدولي إلى أن متوسط الإنفاق العام في المتوسط العالمي على التعليم، بلغ 46% من الناتج العالمي عام 2008. وبلغ المعدل نحو 5.3% في منطقة اليورو وكلها دول رأسمالية. وبلغ نحو 5.4% في من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بصفة عامة وغالبيتها دول رأسمالية صناعية متقدمة.كما بلغ المعدل نحو 4.5% من الناتج في الدول متوسطة الدخل

35- جمعت وحسبت من: وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011/2010 صـ 43، 126.

بصفة عامة. أو نحو 4% في دول الدخل المتوسط المنخفض. ونحو 4.6% في دول الدخل المتوسط المرتفع. وبلغ المعدل نحو 5.2% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم البلدان العربية.(36)

وهذا يعني أن مصر ليست فقط من أقل بلدان العالم إنفاقاً على التعليم. ولكنها أيضا من أقل بلدان المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط التي تقع فيها في هذا المجال.

ولو نظرنا إلى دول عربية غير مصدرة للنفط سنجد أيضا أنها تتقدم على مصر في إنفاقها العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغ ذلك الإنفاق العام نحو 7.1%. 5.5%,4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب وسورية بالترتيب في عام 2008. وبلغ المعدل في كوبا النامية والمحاصرة اقتصاديا من الولايات المتحدة. نحو 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي مما جعل مؤشرات التعليم فيها مماثلة للدول الصناعية المتقدمة الغنية. ويبلغ المعدل نحو 5.7% في الولايات المتحدة. ونحو 5.6% في بريطانيا. ونحو 7.9% في سوازيلاند. ونحو 6.9% في السويد. ونحو 8.1% في بتسوانا. ونحو 6.5% في كل من ناميبيا والنرويج.(37)

والحقيقة أن هذا المستوى المتدني من الإنفاق العام على التعليم في مصر. لا يتسق مع ما كان نظام مبارك يعلنه عبر كل أجهزته المعنية من رغبته و"تخطيطه" لإنهاء الأمية ورفع مستوى التعليم وتطويره. ومن المنطقي والحال هكذا أن تكون نسبة المتسربين من التعليم بين الشباب في الفئة العمرية من 18-29 سنة. هي 27%. ومنهم 10% لم يدخلوا التعليم قط. والنسبة الباقية تسربوا منه. وذلك وفقا لتقرير التنمية البشرية في مصر 2010.

كما أن تدني الإنفاق العام على التعليم في عهد مبارك. جاء في إطار إفساح الحكومة. المجال أمام سيطرة القطاع الخاص على "بيزنيس" التعليم في مصر بعد أن تم تكريس صيغة رديئة للتعامل معه بهذه الصورة. بدلا من اعتباره عنصرا أساسيا للتنمية البشرية لتنمية المعارف والقدرات العلمية في كل المجالات ولتحقيق التنوير والتحضر الاجتماعي والإنساني. ولإكساب خريجي النظام التعليمي مهارات

36- The World Bank . World Development Indicators 2010 p, 102-104
37- The World Bank . World Development Indicators 2010 p, 102-104

الحياة وتأهيلهم لسوق العمل حتى يمكنهم كسب عيشهم بكرامة والمساهمة في بناء اقتصادات بلدهم كأساس لقوتها الشاملة ولمجدها على كافة الأصعدة.
ومن الضروري لحكومة الثورة أن تعيد الاعتبار للإنفاق العام على التعليم للمساعدة على تطويره نوعيا وتحسين مستوى الخريجين وتمكين الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من تعليم أبنائهم، وإنهاء الأمية التي تعتبر عارا على أقدم أمة في الدنيا أو أم الأمم.

- الإنفاق العام على الصحة من أدنى المستويات عالميا ولابد من الإصلاح

يشكل الإنفاق العام على الصحة ضرورة قصوى من أجل ضمان الرعاية الصحية للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ممن لا يستطيعون تمويل الإنفاق على الرعاية الصحية لهم ولأسرهم من دخلهم المحدود. وضمان أجور كافية لحياة كريمة ومتناسبة مع جهود ومكانة العاملين في الجهاز الطبي والتمريضي والمخاطر الصحية التي يتعرضون لها. وهذه الرعاية الصحية هي حق لهؤلاء الفقراء ومحدودي الدخل. ضمن حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية للبلاد. فضلا عن أن تلك الرعاية الصحية. تشكل حائط صد للمجتمع بأسره ضد انتشار الأمراض والأوبئة. لكن الإنفاق العام على الصحة في مصر. تدهور بصورة مزرية في عهد مبارك. تاركا الصحة العامة للفقراء في مصر تتدهور بصورة خطيرة. ثم جاءت الحكومة الراهنة والتي من المفترض أن تستجيب لمطالب الشعب والمهنيين بتحسين الخدمات الصحية والإنفاق العام عليها. لتعيد إنتاج نفس الموازنة الصحية الهزيلة والرديئة المقصد والأثر على صحة الشعب. حيث بلغت قيمة مخصصات الإنفاق الصحي في مشروع الموازنة العامة للدولة في العام المالي 2012/2011، نحو 23.8 مليار جنيه. تعادل نحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعادل نحو 4.8 % من إجمالي الإنفاق العام.
وإذا قارناها بميزانية العام المالي 2011/2010، سنجد أن الإنفاق العام على

الصحة في مصر في ذلك العام وفقا للميزانية المعدلة، بلغ نحو 20.3 مليار جنيه بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العام المالي المذكور، ونحو 4.9% من إجمالي الإنفاق العام خلال السنة المالية نفسها.(38)

وهذا المستوى البالغ التدني للإنفاق العام على الصحة، لابد وأن ينتج عنه الانتشار المروع لبعض الأمراض مثل أمراض الكلى والكبد والصدر، وأن يكون انتشار هذه الأمراض واسع النطاق بين الفقراء وغير القادرين على تحمل نفقات العلاج في المؤسسات العلاجية الخاصة، بعد أن أفسحت الدولة المجال أمام تحويل الرعاية الصحية من دور للدولة إزاء مواطنيها، إلى نشاط أعمال أو "بيزنيس" للقطاع الخاص الذي احتلت بعض رموزه مواقع قيادية مباشرة في السلطة في السنوات الخمس الأخيرة من عهد مبارك.

وإذا نظرنا إلى البيانات المدرجة في جدول 4، سنجد أن الإنفاق العام على الصحة في مصر من أدنى المستويات في العالم، سواء تمت المقارنة مع دول غنية، أو مع دول متوسطة الدخل، أو مع دول فقيرة، أو مع دول عربية، حيث بلغ المتوسط العالمي للإنفاق العام على الصحة نحو 5.8% من الناتج العالمي، وبلغ نحو 2.7% في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، مقارنة بنحو 1.6% فقط في مصر التي تتذيل دول العالم والدول العربية المدرجة في جدول 4. وهذا الانسحاب للدولة من الرعاية الصحية لمواطنيها هو تجسيد رديء وخطير على الصحة العامة، للتوجه اليميني المتشدد الذي كانت تتبناه المجموعة الاقتصادية في حكومة نظيف والتي كانت ترى أن الدولة يجب أن تنسحب من كل أدوارها، بما في ذلك دورها في مجالي الصحة والتعليم، رغم أن أعتى الدول الرأسمالية وأكثرها تشددا، لم تتبن مثل هذه السياسات كما تدلنا على ذلك النفقات العامة على الصحة في المتوسط العالمي وفي العديد من دول العالم الموضحة في جدول 4.

38- وزارة المالية، استعراض ملامح مشروع موازنة العام المالي 2012/2011، القاهرة 2011، ص 10.

جدول 4
إجمالي الإنفاق على الصحة ونسبة الإنفاق العام منه وحصته من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	إجمالي الإنفاق العام والخاص على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
العالم	%9.7	%59.6	%5.8
مجموع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	%5.4	%49.9	%2.7
الدول الغنية	%11.2	%61.3	%6.9
الأرجنتين	%10	%50.8	%5.1
كوبا	%10.4	%95.5	%9.9
فرنسا	%11	%79	%8.7
ألمانيا	%10.4	%76.9	%8
كندا	%10.1	%70	%7.1
الدانمرك	%9.8	%84.5	%8.3
البرتغال	%10	%70.6	%7.1
الجزائر	%4.4	%81.6	%3.6
الأردن	%8.9	%60.6	%5.4
بريطانيا	%8.4	%81.7	%6.9
الكويت	%2.2	%77.5	%1.7
لبنان	%8.8	%44.7	%3.9
ليبيا	%2.7	%71.8	%1.9
عمان	%2.4	%78.7	%1.9
المغرب	%5	%33.8	%1.7
السعودية	%3.4	%79.5	%2.7
سورية	%3.6	%45.9	%1.7
الإمارات	%2.7	%70.5	%1.9

المصدر The World Bank . World Development Indicators.. 2010 p 120-122

ولابد لحكومة مصر الثورة أن تعيد الاعتبار لدور الدولة في الحفاظ على الصحة العامة من خلال رفض الحصة الهزيلة المخصصة للإنفاق العام على الصحة في الموازنة العامة للدولة عن العام المالي2012/2011، وتعديلها بصورة جوهرية لرفع الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إلى مستويات قريبة من المتوسط العالمي. أو من المتوسط في البلدان النامية لصالح الفقراء ومحدودي الدخل والجهاز الطبي والتمريضي في وزارة الصحة. وأن تكون الرعاية الصحية للمجتمع لها الأولوية على الفكرة الخرقاء وغير الأخلاقية المتعلقة بخلق مجالات لنشاط رجال الأعمال في قطاع الصحة. حتى ولو على حساب الحفاظ على الصحة العامة وبالذات صحة غير القادرين من الفقراء ومحدودي الدخل. كما كان الحال في عهد الديكتاتور المخلوع مبارك. والمستمر حتى الآن في ظل موازنة وزير المالية السابق والتى أقرها الوزير الحالى.

- التكامل الاقتصادي مع المنطقة العربية وضرورات التعزيز

تشكل المنطقة العربية فضاءً اقتصاديا رحبا يمكنه أن يشكل مسرحا مفتوحا وحرا للسلع والخدمات ولرؤوس الأموال والمنظمين ولقوة العمل العربية بشكل يعد أساساً موضوعيا صلبا لتحقيق نهوض اقتصادي عربي جماعي ولبناء قوة اقتصادية عربية جبارة. ولو توفرت الإرادة السياسية للوصول إلى سوق عربية موحدة حقيقية. فإنه يمكن تحقيق إنجازات اقتصادية هائلة في البلدان العربية.عبر تطوير بنية أساسية مشتركة تربط البلدان العربية بصورة قوية ومُخفضة لتكاليف نقل السلع والأشخاص بينها بصورة تشجع تزايد التبادل التجاري السلعي والخدمي وبالذات خدمات السياحة.

وتتمثل هذه البنية الأساسية المشتركة في الطرق البرية والسكك الحديدية والخطوط الملاحية. إضافة إلى الربط الكهربائي بين البلدان العربية لتحقيق التكامل في مجال الطاقة الكهربائية الضرورية للتنمية في كافة المجالات. وأيضا من خلال إنهاء كل المعوقات التي

تعترض التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج من رأسمال وعمل وتنظيم. وتعترض التحرير الشامل لحركة التجارة في السلع والخدمات. وعبر توحيد الرسوم الجمركية والتخطيط التأشيري المشترك لتعزيز عوامل التكامل بين الاقتصادات العربية من خلال رفع قدراتها الإنتاجية المتكاملة... لو حدث هذا. فإن الوطن العربي سيصبح عملاقاً اقتصاديا حقيقيا.

وإضافة إلى توافر الإرادة السياسية والكفاءة. فإن هناك ضرورة لتحسين بيئة الأعمال من خلال تخفيف إجراءات وزمن تأسيس الأعمال واستصدار التراخيص. وإنهاء كل هذه الإجراءات من شباك واحد. ومنع ومكافحة الفساد المالي والإداري وإنهاء التحيزات المرتبطة بالنفوذ السياسي في مجتمع الأعمال وهي أمور لا يمكن تحقيقها بصورة فعالة إلا في إطار نظام ديموقراطي كامل. وهناك ضرورة أيضا لضبط المواصفات القياسية وحماية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية حقوق المستهلكين. وكل ذلك لا يمكن أن يتم بكفاءة وفعالية في إنجاز التطور الاقتصادي إلا في ظل بناء استراتيجيات حقيقية للتنمية ونماذج للسياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية الداعمة لتحقيق هذه الاستراتيجيات. من خلال ما يتوافق عليه الخبراء الاقتصاديين من الاتجاهات السياسية الوطنية. وتحويل هذه الاستراتيجيات إلى خطط قطاعية ومشروعات مقترحة ومدروسة من زاوية جدواها الاقتصادية لحفز المستثمرين على تنفيذها إذا كانت الدولة لن تقوم بتنفيذها بصورة مباشرة. إن منطق التحرك العشوائي والعيش يوم بيوم الذي اعتمده نظام مبارك. ينبغي أن ينتهي تماما. فمصر تحتاج لاستراتيجية تنموية شاملة واستراتيجيات وخطط قطاعية في كافة المجالات مرتبطة بجداول زمنية محددة. حتى تحتل مصر المكانة الاقتصادية المتوافقة مع قيمتها وقامتها الحضارية. والمتسقة مع ما تملكه من إمكانيات إقتصادية كبيرة، خاصة في حالة تعميق ارتباطها بمحيطها الإقتصادي العربي.

- علاقات اقتصادية دولية عادلة ومتكافئة ومتوازنة لدعم الاندماج والتقدم الاقتصادي

تشكل البيئة الاقتصادية الدولية. الوسط التاريخي الذي يتحرك الاقتصاد المصري في إطاره. ويتأثر به. ويؤثر فيه. وفي أي عملية مخططة لتحقيق التطور الاقتصادي الحقيقي. لابد من دراسة طبيعة التغيرات في هذا الوسط التاريخي. ودراسة وتخطيط كيفية التفاعل معها من أجل تحقيق المصالح المصرية. وقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية مؤخرا تطورا هائلا يتمثل في الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية وتداعياتها المالية والاقتصادية التي خلقت مناخا مواتيا لإجراء تغييرات كبرى في النمط الرأسمالي الحر وغير المنضبط الذي ساد خلال العقود الثلاثة الماضية والذي أنتج سلسلة من الأزمات اختتمت بهذه الأزمة الهائلة في النهاية.

وبنظرة عامة للأطر الدولية للتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي الذي تطور وساد بصورة تدريجية خلال العقود الثلاثة الماضية. نجد أنه تجاوز تحرير وتدويل التجارة في السلع والخدمات. إلى وضع أسس قوية لتدويل واسع النطاق للإنتاج. وقد عبر ذلك النمط الليبرالي المتوحش بالأساس عن مصالح الدول الرأسمالية الكبيرة في البلدان الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . حيث تم من خلال اتفاق جات تحرير تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات نسبية فيها. دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية التي تملك الدول النامية وضمنها مصر ميزات نسبية فيها.

كما تضمن اتفاق جات الذي تأسست منظمة التجارة بناء عليه، وعقد في إطارها اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والتأمينية والاتصالات. آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها وربما كلها في بعض المجالات. إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة سواء كان إنتاجها الفكري عائدا إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية ومنها الدول العربية. أي أن

الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها. وهو السطو الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظاما للبحث العلمي والابتكار قادر على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية بعد أن تم إعدادها للإنتاج في بلدانها الأصلية. لاستيعابها في النهاية في منظومة البحث العلمي في الدول المتقدمة. وهذا الأمر لا يمكن مجابهته إلا من خلال خلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدرات التنافسية من خلال ابتكاراتهم . بحيث تكون هذه الميزات المادية والمناخ المناصر للعلم. قادران على إغراء العقول المصرية على البقاء في مصر والإسهام في تقدمها.

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لعرقلة حرية التجارة. أو بشكل حمائي في مواجهة صادرات الدول النامية. ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى. إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة في هذا الصدد.وتملك قدرات اقتصادية تمكنها من تفادي الكثير من الخسائر لدى استخدامها لها.

وهذا الوضع لا يمكن مجابهته إلا بتطوير القدرات المصرية. على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح مصر والبلدان العربية .

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية وخدمات الاتصالات فإنها جاءت استجابة لمطلب رئيسي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها. ومن المفهوم ضمنيا أن تحرير الخدمات المالية العلمية والتكنولوجية والاتصالات ينطوي على تحرير حركة رأس المال الذي تمتلك فيه الدول الرأسمالية المتقدمة ميزات نسبية. دون أن

يتوازى ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذي تملك مصر ميزات نسبية فيه. وهو ما يجعل مصر الثورة مطالبة بالتعاون مع الدول العربية والنامية للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال. وبغض النظر عن فكرة العدالة التي تقف وراء مثل هذا المطلب. فإن تحرير حركة عنصر العمل يعتبر ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة والأوروبية بالذات والتي لها نشاط دولي. إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى مصر لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه لتلك الدول. وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التي تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التي تتسم بالسخونة وسرعة الحركة والتي تثير الاضطراب عادة في البورصة المصرية وفي بورصات الدول المستقبلة لها بصفة عامة.

وفي سياق آخر شهدت البيئة الاقتصادية الدولية تصاعدا هائلا لقوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية التي كانت قائمة من قبل مثل (الاتحاد الأوروبي) . وشهدت ظهور وتطور تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة أخرى مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا). وبقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها أو تحولها إلى سوق واحدة بالمعنى الكامل للكلمة. فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها لأنها ببساطة تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة. وفى ظل هذا الوضع فان مصر بحاجة إلى قيادة الدول العربية لتوسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي حقيقي. ينطلق من تحرير حركة التجارة بشكل حقيقي وشامل كمرحلة أولى. إلى إقامة اتحاد جمركي وسوق موحدة بشكل كامل.

وبحاجة أيضا لهذا التكتل لتدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة بصورة جماعية مُعززة بمجموع القوة الاقتصادية للبلدان العربية. ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية. حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات

تحقيق التنمية المتواصلة في مصر والبلدان العربية. وتنهض على أسس عادلة ومتكافئة.

وعلى الصعيد العملي فإن حكومة الثورة لابد أن تعمل على تحقيق التوازن في الموازين الخارجية. لأن الاختلال في تلك الموازين يهدد بعودة الديون الخارجية للتزايد بشكل سريع وإدخال مصر مجددا في فخ تلك المديونية بكل شروطها الاقتصادية والسياسية. وقد شهد ميزان الحساب الجاري لمصر تراجعا منذ عام 2005 وحتى الآن. وتحول بالفعل إلى العجز في عام 2009. وهو العجز المستمر في عام2010، والذي توقع صندوق النقد الدولي استمراره في العام الحالي 2011. بما ينذر بزيادة الديون الخارجية لمصر وتدهور سعر صرف الجنيه مقابل العملات الحرة الرئيسية.

وكان ميزان الحساب الجاري لمصر قد حقق فائضا بلغ 43% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004. وتراجع إلى 3.2% عام 2005. ثم إلى 1.6% عام 2006. ثم عاد للارتفاع قليلا في عام2007. إلى 1.9%ثم تراجع بشدة إلى مجرد 0.5% عام 2008. ثم تحول إلى العجز بنسبة -2.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009. ونحو -2% في العام 2010. وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ نحو -2.7 % عام 2011.(39)

وتشير البيانات الرسمية المصرية إلى أن الديون الخارجية المستحقة على مصر بلغت نحو 35 مليار دولار في أول يناير عام 2011، وهي توازي نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي المصري في العام المالي 2011/2010. وقد شكلت مدفوعات مصر لخدمة ديونها الخارجية. نحو 5.4% من الحصيلة الإجمالية للصادرات المصرية من السلع والخدمات عام 2010.(40)

ويمكن القول أن الديون الخارجية لمصر في مستواها الراهن لا تمثل مشكلة حقيقية. وهي في الحدود الآمنة. شرط ألا تتزايد عن هذا المستوى وأن تتم معالجة العجز الزاحف لميزان الحساب الجاري والذي يشكل ضغطا على استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية. والناتج بصورة أساسية عن العجز الهائل في الميزان التجاري والذي تعتمد مصر في سده على الفائض الكبير الذي تحققه في تجارة الخدمات والذي بلغ نحو 7.84، 8.19، 11.5، 15، 12.5 مليار دولار في الأعوام المالية 2005/2004 . 2006/2005 . 2007/2006

39- IMF World Economic Outlook April 2011 .p.202

40-البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. أبريل 2011. صـ 96.95.

2008/2007، 2009/2008 بالترتيب. كما تعتمد مصر في سد العجز الضخم في الميزان التجاري على التحويلات الكبيرة للمصريين العاملين في الخارج والتي بلغت نحو 4.33 ، 5.03، 6.32، 8.56، 7.81، 9.8 مليار دولار في الأعوام المالية 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009 بالترتيب.(41)

لكن المعالجة الحقيقية للخلل في الموازين الخارجية، لابد أن تبدأ بمعالجة العجز الضخم في الميزان التجاري، سواء من خلال تحويل مصر إلى ورشة حقيقية للإنتاج الصناعي في مختلف القطاعات والتصنيع الزراعي من خلال مشروعات كبرى ومتوسطة وصغيرة وتعاونية، كقاعدة أساسية لتنشيط الصادرات وزيادة القيمة المضافة فيها من خلال التركيز على تصدير السلع الصناعية والسلع عالية التقنية، بدلا من التركيز على تصدير المواد الخام والسلع نصف المُصنعة. وينبغي أن تتم تجزئة الموازين الخارجية التجارية والخدمية والتحويلات، والعمل على تحقيق التوازن في كل منها. ومن المؤكد أن الروح الوطنية التي اكتسبت قوة وحيوية هائلة في ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، سوف تساعد على استهلاك السلع الوطنية شرط أن تكون مواصفاتها جيدة وأسعارها معتدلة وتنافسية بصورة تحترم حقوق المستهلكين، وهذا الأمر سيساهم في كبح نمو الواردات ويساعد على الاتجاه نحو تحسين وضع الميزان التجاري الذي يعد التوازن فيه هو حجر الزاوية في تحقيق التوازن الخارجي، وفي تقليل الحاجة للاستدانة الخارجية.

41- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر 2010، صـ 76

ملحق 1
كيف يمكن إصلاح نظام الأجور بدون تضخم؟

يشكل نظام الأجور، الآلية الرئيسية لتقسيم القيمة المضافة الناجمة عن العملية الإنتاجية، بين العاملين وأرباب العمل سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص، وهو بالتالي آلية رئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلى جانب الآليات الأخري مثل الضرائب ودعم الخدمات العامة والدعم السلعي والتحويلات. وفي أكثر الاقتصادات الرأسمالية تحررا تبقى الدولة محتفظة ببعض الأدوار المرتبطة بالسلام الاجتماعي والحد الأدنى من اعتبارات العدالة الاجتماعية الحافظة لاستقرار النظام الرأسمالي نفسه. وفي مقدمة هذه الأدوار، وضع حد أدنى للأجور لكل العاملين في البلد سواء كانوا يعملون في القطاع الخاص، أو يعملون لدى الدولة في قطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية والذين تكون الدولة بمثابة رب العمل بالنسبة لهم. بل إن الدولة تشارك عادة من منطلق مسئوليتها الاجتماعية، في المفاوضات التي تدور بين ممثلي العمال وأرباب العمل بشأن نسبة الزيادة السنوية في الأجر حتى لقدامى العاملين، بالذات عندما تتعثر المفاوضات بين الطرفين.

وقد جاء الحكم النهائي والواجب النفاذ للقضاء المصري(المحكمة الإدارية العليا)، بإلزام الحكومة بوضع حد أدنى جديد للأجر، بمثابة انتصار تاريخي لقيم العدالة والحق وللاعتبارات الاقتصادية التي تشير إلى أن وجود نظام عادل للأجور يؤدي إلى حفز العاملين على العمل والابتكار والإلتزام بقواعد ولوائح العمل والقبول بآليات الثواب والعقاب فيها عن طيب خاطر فضلا عن أن تحسين توزيع الدخل من خلال نظام الأجور، يؤدي إلى زيادة حصة من يعملون بأجر وهم الفقراء والطبقة الوسطى في الدخل، ليتحول جزء كبير من تلك الحصة

الدخلية إلى طلب فعال على السلع والخدمات. يحفز المستثمرين من القطاع الخاص ويحفز الدولة على بناء مشروعات جديدة تلبي هذا الطلب على السلع والخدمات. وتلك المشروعات تقوم بتشغيل عاملين جدد وتوزع عليهم دخول في صورة أجور وما في حكمها. لتتحول مرة أخرى إلى طلب فعال يحفز تأسيس مشروعات جديدة. وهو ما يطلق عليه "مضاعف الاستثمار" الذي يعد أحد العوامل الأساسية التي تنهض عليها أي دورة للنمو الاقتصادي السريع والمتواصل

وهذا الحكم التاريخي هو أيضا إنتصار تاريخي لكل من يعملون بأجر ويصنعون الحياة والتقدم في مصرنا العظيمة. أو لقوة العمل المصرية بمختلف مستوياتها المهارية. وهو انتصار لكل من سعوا إلى هذا الهدف بصورة حقوقية وعلمية وسلمية. وتزداد أهمية هذا الحكم التاريخي كونه صدر عن قضاة مصر الذين يستحقون كل التقدير على انتصارهم للقانون وللحق والعدل. في مناخ حكومي معاكس لتلك القيم النبيلة في ظل نظام مبارك في عام 2010. ومن ضمن حيثيات هذا الحكم العظيم. أن مواد الدستور تنص على أن العمل حق وواجب وتنادي بربط الأجر بالإنتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول. وأكد على حق العمال في أجر عادل يضمن حياة كريمة للعامل ولأسرته التي يعولها..

- نظام الأجور الحالي..آلية للفساد والإفساد

في أي نظرة لتطور الأجور لابد من التفريق بين الأجر الإسمي وهو عدد أوراق النقد التي يتلقاها الموظف أو العامل في نهاية كل شهر. وبين الأجر الحقيقي المتمثل في القدرة الشرائية لهذا الأجر الإسمي. أي قدرته على شراء السلع والخدمات. والتغير الذي يحدث في الأجر الحقيقي هو المهم لأنه هو الذي يحدد هل يرتفع مستوى معيشة العامل أو الحد الأدنى للأجر الحقيقي أم لا. وإذا نظرنا إلى تطور الحد الأدنى للأجر الإسمي والحقيقي سنجد أنه في عام 1952 وبعد الانقلاب الثوري الذي تحول لثورة اجتماعية بعد ذلك. تم وضع حد أدنى للأجر 18

قرشا في اليوم، وكانت تشتري نحو 1.5 كيلوجرام من اللحم في الريف ونحو 12 كيلوجرام من اللحم في المدن، وبفرض أن العامل يعمل25 يوما في الشهر، فإن الأجر الشهري الحقيقي للعامل في عام 1952 يعادل في المتوسط، نحو 34 كيلوجرام من اللحم أي نحو 2040 جنيها من جنيهات الوقت الراهن إذا قيس بسلعة واحدة هي اللحم على سبيل التجريد.

وقد ارتفع الحد الأدنى للأجر الأساسي الإسمي للعامل في القانون 47، 48 لسنة 1978، إلى 16 جنيها (دون إضافة ما في حكم الأجر من حوافز وعمولات وبدلات ومكافآت وأرباح) وكان الأجر الأساسي يشتري في ذلك الحين 320 كيلوجرام من الأرز (ثمن الكيلو 5 قروش) ثمنها حاليا 1600 جنيه، ولو أخذنا بالحد الأدنى للأجر الشامل، فإنه كان يشتري نحو 440 كيلو أرز ثمنها نحو 2000 جنيه حاليا. كما كان ذلك الأجر الأساسي للعامل يشتري نحو 18 كيلوجرام من اللحم البلدي ثمنها حاليا نحو 1080 جنيها، أما الأجر الشامل فكان يشتري نحو 24 كيلوجرام من اللحم البلدي تساوي نحو 1440 جنيه حاليا، أو ملابس لا تقل قيمتها عن 2000 جنيه، أو كمية من الذهب لا تقل قيمتها عن 4500 جنيه حاليا.

ولو نظرنا لتطور مرتب خريج الجامعة لدى بداية عمله في الجهاز الحكومي، سنجد أن هذا الراتب ارتفع من 17 جنيها شهريا في بداية سبعينات القرن العشرين، إلى نحو 28 جنيها شهريا عام 1978، إلى نحو 200 جنيه شهريا في عام 2010 وفقا للتصريحات الرسمية. ولو أخذنا سلع مثل اللحوم والأرز والذهب كنوع من التجريد لقياس القدرة الشرائية للأجر أي الأجر الحقيقي، سنجد أن مرتب خريج الجامعة عند بداية تعيينه عام 1970 كان يشتري 68 كيلو جراما من اللحم في الريف (تساوي 4080 جنيه حاليا)، أو نحو 50 كيلوجراما في الحضر (تساوي حاليا نحو 3000 جنيه)، وكان يشتري نحو 45 جراما من الذهب قيمتها الحالية قرابة 9500 جنيه، وكان يشتري نحو 425 كيلوجراما من الأرز قيمتها الحالية نحو 2125 جنيه .

وعلى الصعيد الميداني وبدراسة حالة عدد من الموظفين وتطور القدرة الشرائية لرواتبهم وجد أن القدرات الشرائية لرواتبهم تنهار رغم زيادتها الإسمية. وعلى سبيل المثال تم تعيين أحد خريجي الجامعة في

إحدى الوزارات عام 1977 براتب شامل بلغ 28 جنيها. كانت تشتري نحو 35 كيلوجرام من اللحم في ذلك العام، أو 560 كيلوجرام من الأرز في العام المذكور. وحصل هذا الموظف على تقارير امتياز بلا انقطاع، بل والموظف المثالي في المحافظة التي يعمل بها. ثم أصبح مديرا عاما، ثم مدير إدارة وأصبح راتبه الشامل نحو 1400 جنيه في عام 2010، وهي تشتري نحو 23 كيلوجرام من اللحم، أو نحو 280 كيلوجرام من الأرز في العام المذكور. أي أن راتبه الحقيقي بعد ثلاثة وثلاثين عاما من العمل والكد وخدمة الدولة والمجتمع، قد انهار وأصبح قرابة نصف راتبه الحقيقي عند بداية تعيينه، وهو أمر أسطوري في عبثيته ومؤشرا قاطعا على فساد نظام الأجور الحالي.

والسبب الواضح لهذا التدهور في الرواتب والأجور الحقيقية، هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى كثيرا من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور . فضلا عن أن نسبة ارتفاع الأجور هي نسبة من الأجر الأساسي الذي لا تشكل مخصصاته سوى أقل من 20% من مخصصات الأجور وما في حكمها للعاملين في الدولة، بينما تطبق ارتفاعات الأسعار على مجمل استهلاك العامل وأسرته من السلع والخدمات.

والحقيقة أن تدهور الأجور الحقيقية للعاملين هو نتيجة مُرة لغياب سياسة أجور علمية وعملية وأخلاقية في مصر منذ تخلي الدولة عن سياسة تسعير السلع بعد أن اتجهت إلى تحرير الاقتصاد، دون أن يترافق مع هذا التحرير، سياسة أجور مماثلة لتلك التي تعمل بها الاقتصادات الحرة، تقوم على زيادة سنوية في الحد الأدنى للأجر للعاملين الجدد بنسبة تزيد على معدل التضخم الحقيقي، مع زيادة أجور العاملين القدامى بنسبة مركبة تعادل معدل التضخم الحقيقي مضافاً إليه نسبة أخرى كمقابل للخبرة والأقدمية، ونسبة خاصة للمتميزين فعليا كمقابل للتميز والابتكار في العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الحكومات في البلدان النامية وضمنها مصر تعمد إلى تقليل معدل ارتفاع أسعار المستهلكين المعلن (مؤشر معدل التضخم) من خلال التدخل غير العلمي في السلة السلعية والخدمية التي يحتسب على أساسها هذا المعدل . وهذا التقليل

المتعمد لمعدل التضخم، يؤدي إلى تفاقم تدهور الرواتب والأجور الحقيقية، لأنه يقدم صورة غير حقيقية عن حركة الأسعار، بحيث تبدو الحركة البطيئة للأجور والرواتب متناسبة معها بصورة زائفة.

وفضلاً عن ضعف مخصصات الأجور، فإن توزيع الأجور وما في حكمها على العاملين في الدولة، يتسم بعدم عدالة مروع، فمقابل التدني الشديد للحد الأدنى للأجر والذي يبلغ 35 جنيها تم إقرارها عام 1984 ولم تزد قانونيا حتى الآن وبلغت نحو 112 جنيها عام 2009 لاعتبارات تأمينية ولضم بعض العلاوات، وارتفعت إلى 118 جنيها في عام 2010.. مقابل هذا الحد الأدنى البالغ التدني والذي كانت توجد أجور أدنى منه في الواقع مثل العاملين في مراكز المعلومات التابع لمجلس الوزراء الذين كان الأجر الشهري لكل منهم 99 جنيها... مقابل هذا هناك قلة من القيادات الإدارية تحصل على دخول أسطورية من البدلات والعمولات والحوافز و"المصاريف" والأرباح والمكافآت وتصل بالدخول الرسمية الشاملة والامتيازات الخاصة لبعض القيادات الإدارية والأمنية والسياسية إلى مئات الآلاف من الجنيهات شهريا، علما بأن الرئيس الأمريكي وهو أكبر موظف عام في العالم يتلقى راتبا يبلغ نحو 185 ألف جنيه شهريا، وهو ما يجعله فقيرا بالمقارنة مع بعض القيادات الإدارية والسياسية والأمنية في مصر، ولا توجد عمليا، أية علاقة بين أقصى دخل وأقل دخل شامل في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، رغم أن كل نظم الأجور المحترمة تقيم مثل هذه العلاقة كأن يكون أعلى أجر شامل (الأجر الشامل هو الأجر الأساسي وما في حكم الأجر من بدلات وعمولات ومكافآت وحوافز وأرباح) لا يزيد عن 15 ضعف أقل أجر شامل.

أما الأمر الأسطوري حقا في عبثيته فهو وجود تفاوت مروع بين أجور الذين يقومون بعمل واحد بنفس الكفاءة ويحملون مؤهلاً علمياً واحداً وسنوات خبرة واحدة، وفقا للوزارة أو الجهة التي يعملون بها، فالأجر الشامل للمحاسب في وزارة الضمان الاجتماعي، يقل كثيرا عن نظيره في وزارة المالية، ويقل عن عشر نظيره في الهيئة العامة للبترول أو في هيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات، ويبدو الأمر "طريفاً" إلى

حد بعيد، فالعاملين بالدولة الذين تمر من أمامهم أموال كثيرة. يحصلون على حصة منها. ليس مقابل عمل متميز عن نظرائهم في الوزارات الأخرى . ولكن لأنهم وُجِدوا في هذا المكان الذي تمر خلاله الأموال. وليس هناك ما هو أعجب من هذا "المنطق" الخالي من أي منطق. والذي ينتج الفروق والاحتقانات حتى داخل المؤسسة الواحدة بين الإدارات التي يتم من خلالها تحصيل إيرادات المؤسسة مثل قطاع الإعلانات في الصحف القومية الذي يحصل على حصة الأسد من مخصصات الأجور وما في حكمها. وبين الصحفيين الصانعين الأصليين للصحيفة وتوزيعها والذين هم السبب الرئيسي لحصولها على الجانب الأعظم من الإعلانات التي ترد إليها بصورة مرتبطة مع عدد قرائها. ورغم ذلك يحصلون على حصة محدودة من مخصصات الأجور وما في حكمها. وعلى سبيل المثال فإن كل العاملين في قطاع الإعلانات بمؤسسة الأهرام بما فيهم العمال في هذا القطاع. لا يشكلون سوى 13% من عدد العاملين فيها. بينما يحصلون على نحو 45% من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها في المؤسسة.

وينبغي أن يكون واضحا أن الأموال التي تدخل كإيرادات في قطاع البترول أو قناة السويس أو الضرائب. هي مال عام ناتج عن حقوق عامة في الموارد الطبيعية من نفط أو غاز. وفي الإيرادات السيادية وفي إيرادات المشروعات العامة القديمة مثل قناة السويس. وليست ملكا لتلك الجهة تنفق منه رواتب وحوافز وأرباح وبدلات كيفما شاءت. وتنشيء فرق لكرة القدم وتشتري لاعبين مصريين وأجانب بملايين الجنيهات من الأموال العامة المستحقة للشعب. بلا أي مبرر سوى استكمال الوجاهة وفتح باب للتربح من هذه الأنشطة غير الضرورية وغير المفيدة للأمة.وينبغي أن تكون الأجور في تلك الهيئات مماثلة للأجور التي تدفع للقائمين بنفس الوظائف في مختلف أجهزة الدولة . ولتحقيق ذلك لابد أن يتضمن أي نظام جديد للأجور. توصيف وظيفي يرتبط به أجر متوسط لكل من ينطبق عليه هذا التوصيف الوظيفي أيا كان موقعه في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية. وتختلف الأجور تبعا لعدد ساعات العمل .

ولأن شعب مصر كله يحلم برفع الظلم الذي ينطوي عليه نظام الأجور، وبناء نظام جديد قائم على أسس علمية وموضوعية ويتمتع بحد أدنى من الاعتبارات الأخلاقية، فإننا سنطرح تصورنا لكيفية رفع الأجور دون حدوث التضخم الذي كانت حكومات مبارك وبالذات حكومة نظيف ووزير ماليتها، تخيف منه المجتمع والنخبة الثقافية والسياسية وتعرقل أي مسعى لتغيير نظام الأجور الراهن الفاسد كلية والذي يقوم على حد أدنى للأجر لا يكفي لإطعام قطة ولا علاقة له بتكاليف المعيشة أو بإنتاجية العامل، والمفسد لأنه يضطر العاملين إلى استكمال ضرورات حياتهم من خلال التكاسل في العمل لتوفير الجهد والقيام بأعمال أخرى في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، أو يزين لمن لهم علاقة مباشرة مع الجمهور أن يحصلوا على رشاوى صغيرة للقيام بالأعمال العادية التي هي حق لذلك الجمهور، أو يدفع البعض للتحايل بكل السبل لنهب المال العام بمستويات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، أو يدفع البعض للخروج للعمل في الخارج في ظل نظم غير أخلاقية مثل نظام الكفيل في بلدان الخليج، أو يلقي بمن لا يقومون بأي من هذه الأمور في هوة الفقر والانسحاق والاكتئاب هم وأسرهم إذا لم يكن لديهم إرث أو مصدر آخر للدخل.
لكن قبل طرح هذه الآليات لابد من التأكيد على أن أي تغيير في نظام الأجور الراهن، نحو نظام أكثر عدالة وعقلانية، لابد أن يترافق مع إحداث ثورة في أداء الجهاز الحكومي الراهن وفي تطبيق آليات الثواب والعقاب فيه بصورة صارمة وفي مراقبة أدائه للخدمات للمواطنين لضمان الجودة والسرعة في أداء تلك الخدمات. ولضمان التزام العاملين فيه بأوقات العمل وبعدم استخدامها إطلاقا في أي شيء آخر. ويمكن استحداث نظام يوجد نظير له في الكثير من البلدان، وهو إعطاء ساعة راحة لكل العاملين لتناول الطعام والمشروبات والصلاة، مع إضافة ساعة لوقت العمل الذي ينبغي أن يُحترم وُيكرس للعمل فقط، لأن النظام الحالي وهو إهدار نصف وقت العمل في هذه الأمور في الجهاز الحكومي بالذات، هو أمر مرتبط

بالترهل الإداري وبسلوكيات التهرب غير الأخلاقي من القيام بالعمل دون الاهتمام بما يؤدي إليه ذلك من تعطيل مصالح المواطنين.
كما أن موظفي الجهاز الحكومي لابد أن يمروا بتدريب تحويلي لإعادة هيكلة هذا الجهاز الذي يتضمن مستويات كبيرة من البطالة المقنعة التي ستتزايد بصورة مروعة لدى أي تحديث تقني له. بما يتطلب وقف أي زيادة في تعداد هذا الجهاز من جهة. وتحويل جزء من العاملين فيه إلى قطاعات عامة أخرى كلما كان ذلك ممكنا.

-إنتاجية العامل في مصر وعلاقتها بأجره

قبل تناول الحد الأدنى للأجر الذي نقترحه كمطلب متواضع للغاية ويقل في قيمته الحقيقية عن الحد الأدنى للأجر الحقيقي في فترات سابقة. وقبل تناول نظام الأجور في مجمله وكيفية تمويل تطويره. لابد من الإشارة إلى أن البيانات الرسمية تشير إلى أن متوسط إنتاجية العامل في مصر بلغ 53190 جنيه عام 2010/2009. (42) أي نحو 4433 جنيه شهريا في المتوسط.
وكان متوسط أجر العامل في قطاع الصناعة التحويلية في مصر قد بلغ 2210 دولار في العام خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1984. في وقت كانت القيمة المضافة لكل عامل في تلك الصناعة. نحو3691 دولار في العام . (43) أي أن الأجر كان يوازي نحو 60% من إنتاجية العامل أو القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية. ووفقا لهذا المنهج في توزيع القيمة المضافة. فإن متوسط أجر العامل من المفترض أن يكون نحو 31.9 ألف جنيه في العام. في حين أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص بلغ نحو 214 جنيه إسبوعياً أي ما يعادل 987 جنيه شهريا. ونحو 11.2 ألف جنيه سنويا عام 2007. وفي القطاع العام والحكومة بلغ متوسط الأجر الأسبوعي308جنيه. بواقع 1320 جنيه شهريا. أي نحو 16.1 ألف جنيه سنويا (راجع الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبتمبر 2009 . صـ 95). و إضافة لذلك فإن هناك خللاً رهيباً في

42-البنك المركزى المصرى. النشرة الإحصائية الشهرية العدد 170، مايو 2011
43- The world bank > world Developmnet Indications 2006 P.66

توزيع مخصصات الأجور وما فى حكمها بصورة تجعل الغالبية الساحقة أدنى من هذا المتوسط بكثير، وتجعل أقلية صغيرة تحصل على دخول عالية أو أسطورية لا يمكن تبريرها اقتصاديا أو حقوقيا أو أخلاقيا. وهذا التغير يعكس التدهور الشديد في عدالة توزيع الدخل بين العاملين وبين أرباب العمل بمن فيهم الدولة التي من المفترض أن تكون قدوة لمواطنيها وللقطاع الخاص فيما يتعلق بحقوق العاملين والحد الأدنى الأجر الذي من المفترض أن يحصلوا عليه وأن يكفي لحياة كريمة. وهو ما ينقلنا لطرح الحد تصورنا للحد الأدنى للأجر الذي نقترحه.

- الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور الذي يطالب العاملون بتطبيقه

من الصعب الحديث عن تغيير الحد الأدنى للأجر، دون أن يكون ذلك في إطار تغيير شامل لنظام الأجور الفاسد والمُفسد كما أوضحنا من قبل، وفيما يلي نقدم تصورنا بشأن تغيير الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور برمته وكيفية تمويله بدون تضخم...

- الحد الأدنى للأجر لابد أن يكون كافيا لتحقيق حياة كريمة للعامل من خلال قدرته على مواجهة احتياجاته من مأكل وملبس ومسكن وانتقالات وإنفاق صحي، **وأن يتغير هذا الحد الأدنى تلقائيا كل عام بنفس نسبة معدل التضخم المعلن رسميا، حتى لا تتراجع قيمته الحقيقية أو قدرته على شراء السلع والخدمات. وأن تتم مراجعة الحد الأدنى للأجر كل ثلاث سنوات لمعالجة الآثار المحتملة لارتفاع الأسعار بأكثر من معدلات التضخم المعلنة رسميا التي يتم رفع الحد الأدنى للأجور على أساسها سنويا.** وحتى يكفي الحد الأدنى للأجر للعامل لتحقيق أدنى متطلبات الحياة، فإنه ينبغي أن يكون في حدود ستة (6) جنيهات في الساعة، بواقع 1200 جنيه شهريا لمن يعمل ثمانية ساعات كما هو حال عمال مصر، و900 جنيه لمن يعمل ست ساعات كما هو حال العاملين في الجهاز الحكومي، علما بأن إيجار سكن متواضع وصغير يزيد على 350جنيه شهريا، ومأكل متقشف

تزيد تكاليفه على 360 جنيه شهريا بواقع 12 جنيهات يوميا. وملبس يمكن تقدير تكاليفه بنحو 100 جنيه شهريا. وانتقالات ونثريات تبلغ تكلفتها 200 جنيه شهريا. دون حساب أية نفقات صحية أو مدخرات صغيرة لتدبير متطلبات الزواج الذي من المنطقي أن يستعد له العامل بعد استلام عمله. ومع تدرج راتب العامل وفقا لأقدميته فإنه يصبح بالكاد كافيا لإعالة أسرته بعد تكوينها في ظل معدل الإعالة البالغ 3.4 فرد لكل شخص يعمل. بدلا من الوضع الحالي الذي يعيش فيه العاملون الجدد ومن يعولونهم تحت خط الفقر المدقع (أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم).

وقد أعلن وزير المالية السابق د. سمير رضوان لدى إعلانه الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012/2011. عن رفع الحد الأدنى للأجر الشهري إلى 700جنيه فقط. وهو حد أدنى لا يستجيب لمطالب العاملين ونقاباتهم. ولا يحقق أي حد أدنى من حياة كريمة. مما يعني أن آليات تعامل العاملين بأجر مع الأجور المتدنية سوف تستمر كما كانت تقريبا. خاصة وأن أسعار السلع والخدمات ارتفعت بصورة فورية لتبتلع الزيادة المتوقعة. دون أي حماية من الدولة التي تتفرج على بعض التجار والمستوردين والمحتكرين وهم يلتهمون الزيادة في دخول العاملين دون أن تحرك ساكنا أو تحمي المستهلكين.

- يتم عمل تسوية لمرتبات العمال القدامى على أساس الحد الأدنى الجديد بزيادة 5% عن كل عام من الأقدمية بحد أقصى 50 جنيها سنويا . وتتم زيادة معاشات العمال الحالين للمعاش بنسبة موازية للنسبة التي ارتفعت بها الأجور. ويتم تمويل الزيادة من الموازنة العامة للدولة ضمن خطة شاملة لاستعادة فوائد أموال التأمينات من الحكومة بعد أن ظلت لسنوات طويلة لا تدفع عنها سوى فوائد ضئيلة للغاية نسبتها 2%، ثم 4%، ثم 6% في وقت كانت أسعار الفائدة تتراوح خلاله بين12%، و 18%.

• يرتفع الأجر الأساسي للعامل سنويا بنسبة أقصاها 7% كمقابل للخبرة والأقدمية. يضاف إليها نسبة تعادل معدل التضخم المعلن رسميا. دون أن توضع أي حدود قصوى لقيمة الزيادة في الأجور الأساسية بناء على هذه النسب.

• وضع سقف للدخول الشاملة (الأجر الأساسي مضافا إليه كل البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت) لكل العاملين والموظفين في القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي. بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل لأي مستوى وظيفي(خمسة عشر ضعفا) 15 ضعف الحد الأدنى للأجر الشامل للعامل في الدولة. وهو ما سيوفر الكثير من الأموال التي كانت تذهب بشكل غير عادل لفئة محدودة من القيادات العليا و المستشارين. بحيث يمكن استخدامها في إصلاح نظام الأجور عموما.

• يكون الأجر الأساسي للعامل أو الموظف هو أساس دخله من العمل. ولا تزيد الدخول الإضافية من بدلات وحوافز وعمولات ومكافآت شهرية عن 100% من هذا الراتب الأساسي.

• توحيد الأجور الأساسية في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام وفقا للتوصيف الوظيفي. بدلا من التفاوت الرهيب وغير العادل في دخول العاملين في مهنة واحدة حسب الجهة الحكومية التي تقوم بتشغيلهم. ومن المؤكد أن توحيد الأجور الأساسية وفقا للتوصيف الوظيفي في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام. سوف يوفر الكثير من الأموال التي يمكن أن تستخدم في تمويل إصلاح نظام الأجور عامة.

• إنهاء الأبواب الخلفية التي تتضخم عبرها بعض الدخول لتصبح أسطورية. مثل الصناديق الخاصة التي أنشأتها الوزارات والمحافظات لتحصيل رسوم وإتاوات من المواطنين والمحال وأصحاب الأنشطة مقابل

خدمات النظافة وإشغالات الطريق ومخالفات البناء والمخالفات المرورية وغيرها. ويتم الصرف منها بلوائح خاصة من الوزير المختص والمحافظ بدون رقابة حقيقية. وتبلغ حصيلة هذه الصناديق نحو 36 مليار جنيه حسب بيانات قدمها وزير المالية السابق د. سمير رضوان. ولو تم تحويل هذه الحصيلة للموازنة العامة للدولة فإنها كفيلة بتمويل قرابة متطلبات إصلاح نظام الأجور الذي ذكر وزير المالية السابق د. سمير رضوان. أنه يحتاج إلى 40 مليار جنيه لإصلاح نظام الأجور بشكل شامل ورفع الحد الأدنى للأجر إلى 1200 جنيه وتسوية أوضاع العاملين القدامى على هذا الأساس. وحتى رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. فإنها معنية بوجود فواتير دالة على الصرف وليس مشروعية الصرف نفسه.

كما أن قيام المحافظات بترحيل الفوائض في نهاية العام إلى حسابات خاصة تستوعب أيضا متحصلات مختلف أنواع المخالفات والرسوم المحلية. هي تحت سلطة المحافظين ويتم الصرف منها بمعرفتهم على الحفلات والدعاية ومكافأة كبار المسئولين. بدلا من إعادة هذا الفائض لوزارة المالية. هو أيضا مصدر لدخول فاسدة وإهدار للمال العام بلا مبرر . كما أن ضباط المباحث والمرور يحصلون على مكافآت من الأحياء والهيئات الواقعة في نطاق عملهم. وهي دخول غير مشروعة. فضلا عن أنها تخلق تعارض مصالح يؤدي إلى ضعف أو انعدام فعالية دورهم الرقابي والتنفيذي للقانون إزاء الجهات التي يحصلون على دخول منها.

كما أن أعضاء الأجهزة الأمنية والمحاسبية الذين يشرفون على رقابةالقطاع الاقتصادي مثل قطاع البترول والكهرباء والجمارك والجوازات. يحصلون على مكافآت ضخمة فوق أنها غير منطقية. فإنها تضعف دورهم الرقابي أو تعدمه أحيانا. كما أنها تخلق حالة من عدم العدالة بينهم وبين زملائهم في الوزارات التي يعملون بها. ما جعل وزير الداخلية منذ عشرة أعوام. يجبر الجهات التابعة لوزارته في القطاع الاقتصادي على توريد المكافآت للوزارة لتوزيعها بين الضباط. بدلا من منع الحصول على تلك المكافآت غير القانونية وغير الشرعية أصلا.

- آلية مقترحة لتمويل رفع الحد الأدنى وتغيير نظام الأجور بلا تضخم

نظرا لأن الحكومة تعلل منذ سنوات طويلة بعدم توفر التمويل لتغيير الحد الأدنى للأجر، فإنه من المفيد للجميع أن نطرح المداخل الرئيسية لتوفير التمويل الضروري لرفع الحد الأدنى للأجر بدون تضخم، علما بأنه طالما أن هذا التمويل سيتم بالأساس من خلال عمليات إعادة توزيع للدخل، ولن يتطلب أي إفراط في الإصدار نقدي الجديد. وطالما توفرت آليات لحماية المستهلك ولمنع الارتفاعات غير المنطقية في أسعار السلع والخدمات، فإن رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية لن يؤدي إلى اشتعال التضخم، ويمكن تركيز الآليات الرئيسية لتمويل رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية على النحو التالي....

• تحقيق العدالة في توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة، من خلال ربط الحد الأدنى للأجر الشامل، بالحد الأقصى، وإذا كانت اعتبارات العدالة تقتضي ألا يزيد أعلى أجر شامل من مختلف الجهات العامة، عن عشرة أضعاف أدنى أجر شامل، فإنه كمرحلة انتقالية من الوضع الفاسد بصورة مروعة والموجود حاليا، يمكن قبول أن يكون أعلى أجر شامل 15 ضعف أدنى أجر شامل، ولو تم الأخذ بهذه القاعدة سيتم توفير أموال يمكن توظيفها في رفع الحد الأدنى للأجر بصورة تساعد على تحقيق العدالة التي تشكل أساسا للسلام الاجتماعي وآلية رئيسية للدفاع الاجتماعي الحقيقي، وعاملاً أساسياً في تحفيز العاملين على العمل بجد واجتهاد.

• إلغاء الدعم المقدم لشركات الأسمنت والأسمدة والحديد والألومنيوم وكل الشركات التي تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية. في صورة دعم الغاز والمازوت والسولار والبنزين والكهرباء التي تستهلكها تلك الشركات. وبالذات الشركات التي تتمتع بمركز احتكاري وتحقق أرباحا احتكارية استغلالية،ولا يوجد مبرر اخلاقي أو اقتصادي لإعطائها الثروة الطبيعية النفطية أو الغازية المملوكة لكل أبناء مصر بالتساوي بأسعار منخفضة وهي تبيع لهم منتجاتها بالأسعار العالمية أو بأعلى منها في الكثير من الحالات. وهذا الإجراء يمكن أن يوفر ما لا يقل عن 60 مليار جنية، يمكن لجزء منها رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية.

وكان دعم المواد البترولية وحده قد بلغ وفقا للبيانات الرسمية. نحو 58.6 مليار جنيه عام 2009/2008. وانخفض إلى33.7 مليار جنيه في موازنة عام 2010/2009. وعاود الارتفاع في العام المالي 2011/2010 ليبلغ نحو 67.7 مليار جنيه في ظل صعود أسعار النفط. مضافاً إليها نحو 6.3 مليار جنيه مخصصات دعم الكهرباء التي يذهب جزء كبير منها إلى الطبقة الرأسمالية الكبيرة ومؤسساتها الاقتصادية أيا كان نوعها. والمفجع أن وزير المالية السابق الذي إستأسد على الفقراء يبدو ضعيفا أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية. حيث قام برفع مخصصات دعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011 إلى 95.5 مليار جنيه. علما بأن غالبيتها الساحقة تذهب إلى الرأسمالية عموما وبالذات كبار الرأسماليين المحليين والأجانب وشركاتهم وقصورهم ومنتجعاتهم في مصر كذلك فإنه من المهم تحويل قمائن الطوب و المخابز للعمل بالغاز و كذلك سيارات النقل و نقل الركاب ، لأن هذا سيوفر جزءآ مهمآ من مخصصات دعم السولار.

• الجدية في تحصيل الضرائب من كبار الرأسماليين وشركاتهم. حيث أن هناك عشرات المليارات من الجنيهات من المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم للدولة. إضافة إلى عمليات تساهل وتغاضي عن تحصيل الجانب الأكبر من الضرائب المستحقة على كبار العملاء الذين

لا يدفعون سوى معدلات ضريبية تقل عن 5% في المتوسط بدلا من 20% التي فرضها القانون. ويمكن مراجعة ذلك في إدارة كبار العملاء في مصلحة الضرائب. من واقع حجم دخول هؤلاء العملاء وما دفعوه من ضرائب. علما بأن العاملين بأجر في القطاع الخاص والعام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي يتم اقتطاع الضرائب منهم من المنبع. ليصبح الموظفون هم الدافع الرئيسي للضرائب وليس كبار الرأسماليين الأثرياء.

- تعديل قانون الضرائب الحالي لمراعاة قاعدة التصاعد وتعدد الشرائح الضريبية بصورة متناسبة مع المستويات المختلفة من الدخول. كأسس راسخة ومتعارف عليها للعدالة الضريبية في البلدان الرأسمالية. بدلا من القانون الفاسد الحالي الذي يساوي بين كبار الرأسماليين الأثرياء وبين الطبقة الوسطى في معدل الضريبة عند مستوى 20% على كل الدخول التي تزيد عن 40 ألف جنيه في السنة حتى عشرة ملايين ، ويظل ثابتا بعد التعديلات الأخيرة عند معدل 25% على الدخول من 10 ملايين جنيه حتى لو وصل دخل الفرد أو ربح الشركة إلى عدة مليارات في العام.

ولا يمكن التعلل في تخفيض الضرائب على الشريحة العليا بأن ذلك ضروري لاستنهاض الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية. لأن الدول الرأسمالية النامية والمتقدمة المعنية بتحقيق نفس الهدف. لديها نظم ضريبية أكثر اعتدالا من النظام الضريبي الفاسد المعمول به في مصر. ووفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (2009). فإن معدل الضريبة على الشريحة في الدانمرك. و57% في السويد. و 52% في هولندا، 50% في بلجيكا والنمسا. و45% في كل من أستراليا وألمانيا والصين وكرواتيا، و 42% في البرتغال. و 41% في سلوفينيا. و40% في كل من شيلي وبولندا وبريطانيا وجمهورية جنوب إفريقيا وفيتنام. و 37% في تايلاند. و36% في المجر، و35% في كل من الولايات المتحدة والأرجنتين وإيران وتركيا وإندونيسيا وباكستان وكوريا الجنوبية، و34% في فنزويلا.

• فرض ضريبة صغيرة على التعاملات في البورصة كما تفعل غالبية البورصات في العالم. ولو بنسبة 0.5%. وهذه الضريبة الصغيرة يمكن أن توفر نحو 5 مليارات جنيه. وستكون في مصلحة البورصة والمتعاملين فيها لأنها ستؤدي إلى تهدئة سخونة المضاربات وإلى تقليل ما ينزحه الأجانب من أموال من مصر من خلال نشاط طفيلي هو المضاربة التي يسهلها عدم وجود ضرائب على التعاملات. وهناك رسوم قدرها 8 في الألف. أي 0.8% على التعاملات في الوقت الحالي. وتوزع بشكل سيء وفاسد على شركة مصر للمقاصة وإدارة البورصة والهيئة العامة لسوق المال. فتقوم الأولى بتأسيس فريق لكرة القدم وشراء اللاعبين المصريين والأفارقة بملايين الجنيهات على حساب المتعاملين في البورصة. وتقوم الجهات الثلاثة بصرف رواتب ضخمة لقياداتها بلا ضابط أو رابط. فضلا عن عدم رشادة إنفاقها بصورة عامة . والحقيقة أن النسبة المحصلة البالغة 8 في الألف. أي 0.8%. يمكن رفعها بشكل محدود إلى 10 في الألف. أي 1%. على أن تدخل لوزارة المالية لتقوم هي بتخصيص المبالغ الضرورية لهذه الجهات الثلاث بلا بذخ أو تربح شره. وبما يتراوح بين 0.3%. 0.5% ليتبقى للدولة ما يتراوح بين 0.5%، 0.7% كرسوم على التعاملات.

كذلك فإن هناك ضرورة لفرض ضريبة على أرباح المتعاملين في البورصة في نهاية كل عام حيث تتم تسوية المركز المالي للمتعاملين لبيان الخسارة أو الربح. ليدفعوا على صافي أرباحهم ضريبة نسبتها 20% إذا كانت تتجاوز 40 ألف جنيه حتى 10 ملايين ، وترتفع النسبة بعد ذلك إلى 25% ، على غرار الضرائب التي يدفعها المستثمرين أصحاب المشروعات التجارية والصناعية. وفرض ضريبة مماثلة على تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم التي حققوها في البورصة إلى الخارج.

لكن الطرفة السوداء أن وزير المالية السابق فرض ضريبة نسبتها 10% فقط على الأرباح في البورصة. ثم تراجع عنها تحت ضغط أصحاب المصالح في البورصة من الراسماليين الطفيليين المحليين والأجانب. بينما ظل مستأسدا على الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين. رافضا زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي ورفع الحد الأدنى للأجر إلى1200

جنيه، ورافضا تقديم إعانات للعاطلين وهي سياسات أكد الوزير المالى د.حازم الببلاوى أنه لن يغيرها !

• تطوير أداء وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية ووضع ضوابط صارمة لمنع الفساد فيها. وإخضاعها لرقابة صارمة من العاملين وجمعياتهم العمومية ومجالس إدارتها المنتخبة ونقاباتها. وأيضا من المجالس الشعبية والأجهزة الرقابية. حتى يتحسن الأداء ويكون هناك فائض محول منها إلى الموازنة العامة للدولة يمكن استخدامه في تمويل نظام الأجور الجديد بناء على تحسن قوي في الإنتاج والإنتاجية.

• تعديل اتفاقيات تصدير الغاز للدول الأخرى لوضع أسعار عادلة للثروة الطبيعية المملوكة لكل أبناء الشعب بالتساوي. ولو وضعت أسعار عادلة للغاز المصدر لإسرائيل وأسبانيا. فإن ذلك سيضيف قرابة 15 مليار جنيه كإيرادات للموازنة العامة في السنة قابلة للتصاعد مع تزايد أسعار الغاز، وهي أموال تذهب لدعم إسرائيل وأسبانيا.والأولى دولة معادية ودخل الفرد فيها أكثر من 12.5ضعف نظيره في مصر. والثانية دولة شديدة الثراء ونصيب الفرد فيها من الدخل يبلغ 16 ضعف نظيره في مصر.حسب بيانات تقرير البنك الدولى عن مؤشرات التنمية فى العالم 2011 صـ 12-14.

• مضاعفة رسوم (ضريبة) محاجر الأسمنت. لأن الضريبة التي فرضت أخيرا على هذه الشركات. ما تزال ضريبة صغيرة للغاية بالمقارنة مع الأرباح الاحتكارية الضخمة التي تحققها شركات الأسمنت المملوكة في غالبيتها الساحقة للأجانب. ولو تم فرض رسوم محاجر قيمتها ثلاثمائة جنيه على كل طن (300 جنيه) في ظل حقيقة أن التكلفة الراهنة للطن قبل فرض هذه الضريبة تقل عن 220 جنيهات بينما تبيعه الشركات الأجنبية بنحو580 جنيها محققة أرباحا احتكارية استغلالية دون أن يتم ردعها. فإن حصيلة

هذه الضريبة ستكون في حدود 12 مليار جنيه في العام. ولن تستطيع تلك الشركات رفع أسعار الأسمنت سواء لأنها تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية التي تشكل الحد الأعلى للمدى السعري الذي يمكنها التحرك فيه. حيث تبلغ تكلفة استيراد طن الأسمنت من تركيا وصول المخازن في مصر، نحو 65 دولار أي نحو 390جنيه مصري. أو لأن الدولة يمكنها أن تنشيء مصانع جديدة ومضمونة الربح للأسمنت لتخفيف الوضع الاحتكاري للشركات الأجنبية وللوفاء باحتياجات الدولة والمجتمع من الأسمنت بأسعار معتدلة.

• مكافحة الغلاء غير المنطقي وأسبابه المختلفة وعلى رأسها الاحتكار الإنتاجي واحتكار الاستيراد، والعمل على تعزيز حماية المستهلكين وأجورهم الحقيقية من خلال توفير الحكومة للسلع المحلية والمستوردة في مجمعات حكومية تدار بشكل كفء ونزيه وتخضع لرقابة شعبية عامة ومحلية صارمة، وتبيع السلع بأسعار معتدلة. بعيدا عن الأسعار الاستغلالية التي يفرضها المحتكرون في مجال الإنتاج والتجارة، بما يضمن أن أي زيادة في الأجور الإسمية سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية وفي مستويات معيشة العاملين. وعلى سبيل المثال فإن اللحوم التي تباع في مصر بسعر 60 جنيه للكيلو في المتوسط حاليا. واللحوم المستوردة التي تباع بسعر 40 جنيه للكيلو. لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج أو الاستيراد الأقل كثيرا. فتكلفة سعر كيلو اللحم الإثيوبي (بدون عظم) بعد إضافة تكاليف النقل والتأمين والجزارة وربح جيد للمستورد والتاجر. هي في حدود عشرة جنيهات. أما تكلفة نظيره البرازيلي أو الأمريكي اللاتيني عموما فإنها تتراوح بين 15، 20 جنيها. بعد إضافة كل تلك التكاليف والأرباح. ولو قامت الدولة باستيراد اللحوم من تلك البلدان بكثافة. فإنها ستجبر المنتجين والتجار والجزارين المصريين على القبول بأرباح معتدلة بدلا من الاستغلال الدنيء للمستهلكين. وبالإضافة لذلك فإن شراء مصر لكل ما تنتجه إثيوبيا من اللحوم سيخلق علاقة اقتصادية استراتيجية بين البلدين. تساهم في تحسين العلاقات بينهما وتعزيز التعاون بشأن مياه النيل على أسس عادلة.

• إعادة النظر في دعم الصاردات المقدر ب2.5 مليار جنيه فى الموازنة العامة للعام المالى 2012/2011. نظرا لما تكشف من سوء توزيعه على مصدرين لم يكونوا بحاجة حقيقية إليه وأنما استحلوا المال العام لأنفسهم. مثل وزير الصناعة والتجارة الخارجية رشيد محمد رشيد. وجلال الزوربا رئيس اتحاد الصناعات الذي حصل على 48 مليون جنيه في العام المالي الماضي. رغم أن صادراته من الملابس الجاهزة تدخل السوق الأمريكية بدون جمارك. حيث أنه من المتعاونين مع إسرائيل في إطار مناطق "الكويز". وكان الأولى أن تُمنح تلك المخصصات لمصانع المحلة وغيرها من المصانع خارج مناطق الكويز التي تدفع ضرائب جمركية عند دخولها السوق الأمريكية.

• بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص. فإن الإلتزام بالحد الأدنى الجديد للأجر وبتسوية أوضاع العاملين القدامى. سوف يجبر أرباب العمل من الرأسماليين على القبول بمعدلات ربح معتدلة. لكنه لن يعرضهم لأي خسارة. وهو لن يمثل أزمة حقيقية لمن يريد العمل على أساس علاقات عمل عادلة وأخلاقية. وهذا الإلتزام بالنظام الجديد للأجر سيشكل آلية لتحسين توزيع القيمة المضافة في العملية الإنتاجية بين العاملين وأرباب العمل. بكل تأثيراتها الإيجابية على الطلب الفعال وعلى حوافز النمو الاقتصادي المتواصل في الاقتصاد. وبدلا من تضخم ثروات البعض لتصل إلى المليارات وعشرات المليارات. في وقت يعاني فيه العاملين لديهم الذين أداروا عجلة الإنتاج وخلقوا تلك الثروات من شظف العيش. فإن الإلتزام بنظام الأجور الجديد في القطاع الخاص سيحقق درجة من العدالة تتوافق مع روح الدستور ومع ضرورات الدفاع الاجتماعي والسلام والاستقرار في المجتمع.

وعندما يكون إصلاح نظام الأجور قائما على تعديل توزيع القيمة المضافة بين العاملين وأرباب العمل من خلال نظام الأجور ونظم الضرائب. وتعديل توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين. فإن هذا الإصلاح لن يضيف أي قوة تضخمية للاقتصاد.

طالما لم يتم التمويل من خلال إصدار المزيد من أوراق النقد لتمويل هذا الإصلاح.كما أن مصر دولة مندمجة في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن أسعار السلع في الأسواق الدولية بعد تحميلها بتكاليف النقل والتأمين ، تشكل سقفا سعريا لا تستطيع الرأسمالية المحلية أو الأجنبية العاملة في مصر. رفع الأسعار عنه. لأنه إذا حدث ذلك سيتم التحول عن استهلاك ما تنتجه إلى الاستيراد من الخارج. خاصة لو كانت الدولة حاضرة ومستعدة لحماية المستهلكين وليست متواطئة مع الرأسمالية المحلية والأجنبية العاملة في مصر .أو لو توفرت درجة من المرونة والمنافسة والقدرة على الاستيراد دون التعرض لأذى أو عراقيل من الرأسمالية المحلية والأجنبية العاملة في مصر وعصابات الاحتكار التي شكلتها.

وعلى أية حال فإن الاختيارات المتعلقة بتمويل إصلاح نظام الأجور. ستكون تعبيرا عن طبيعة موقف الحكومة من قيمة العدالة ومن حقوق العاملين من جهة وموقفها من الطبقة العليا والمحتكرين والنشاطات الطفيلية من جهة أخرى. وموقفها من الضرورات الفعلية لتنشيط الطلب الفعال وحفز الاستثمار والنمو الحقيقي في الاقتصاد كأساس لرفع مستويات معيشة المواطنين في ظل آليات فعالة لتوزيع الدخل بصورة عادلة يأتي في مقدمتها نظام عادل للأجور.

وللعلم فإن قيام الدولة بفرض تطبيق الحد الأدنى للأجر والتغيرات السنوية فيه والعلاوات السنوية المقابلة للتضخم. على القطاع الخاص. هو حق للدولة لضمان الاستقرار الاجتماعي. ولتحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخول في المجتمع. أو توزيع القيمة المضافة أي فائض القيمة الذي يتم خلقه في العملية الإنتاجية. أما العلاوات السنوية المقابلة للأقدمية والخبرة. فإن إقرارها يجب ان يتم بالتفاوض بين أرباب العمل والنقابات والحكومة. على ان تؤخذ العلاوة المناظرة التي قررتها الدولة للعاملين لديها كمعدل إرشادي.

ملحق 2
نص العقد بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وبين وليد طلال لبيع 100 ألف فدان بأرض توشكا من الهيئة إلى المذكور

أبرم هذا العقد فى يوم الأربعاء الموافق16 من سبتمبر 1998 فيما بين كل من:

١- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (GARPAD)، والمشار إليها فيما بعد بالطرف الأول والكائن مقرها الرئيسى بالقاهرة ويمثلها الدكتور محمود أبوسديره، وهو المفوض قانونا فى التوقيع على هذا العقد.

(طرف أول - بائع)

٢- شركة المملكة للتنمية الزراعية - مصر شركة مساهمة مصرية والمشار إليها فيما بعد بالطرف الثانى والكائن مقرها الرئيسى بالجيزة - مصر ويمثلها فى التوقيع على هذا العقد صاحب السمو الملكى الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود.

(طرف ثانى - مشترى)

تمهيد

اعتمد مجلس الوزراء بتاريخ 12 مايو 1997 مذكرة وزارة الزراعة بشأن الطلب المقدم من صاحب السمو الملكى الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود بشأن تخصيص قطعة أرض مساحتها 100.000 (مائة ألف) فدان بأراضى جنوب الوادى بمنطقة توشكا `بهدف استصلاحها واستزراعها.

قام ممثل صاحب السمو الملكى الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود بعمل جميع الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة المملكة للتنمية الزراعية وقد أصدرت الهيئة العامة للاستثمار 1997/8/12 قرارها الذى يقضى بالموافقة على تأسيس الشركة المذكورة.

لذلك وتأسيساً على ما تقدم أعلاه تم الاتفاق على ما يلى:

التعريفات:

١- **الدولة**: وتعنى الحكومة المصرية (GOE).
٢- **الأرض**: وتعنى الأرض الصحراوية فى جنوب الوادى بمنطقة توشكا والتى تقع فيما بين الإحداثيات31 درجة و30 دقيقة و31 درجة و45 دقيقة شرق خط الطول و22 درجة و55 دقيقة و23 درجة و25 دقيقة شمال خط العرض. وفقا للإحداثيات المبينة على الخرائط المسلمة بواسطة وزارة الزراعة المصرية والمركز الزراعى للأبحاث ومعهد أبحاث البيئة والمياه والأراضى.
٣- **طرق الرى الحديثة**: وتعنى استخدام وسائل الرى والمعدات والممارسات التى تعد من وجهة نظر الطرف الثانى أكثر ملاءمة وذات جدوى اقتصادية. وكافية لأداء الغرض المستعملة من أجله وذلك باستخدام المعدات المتاحة والمستخدمة فى إعداد لا بأس بها من المزارع التجارية فى العالم فى وقت التوقيع على هذا العقد.

٤- **المشروع:** يعنى مشروع التنمية الزراعية المزمع تنفيذه بواسطة الطرف الثانى فى جنوب الوادى بمنطقة توشكا بجمهورية مصر العربية.

٥- **الفرع رقم 1:** يعنى فرع من فروع قناة الشيخ زايد والممتد عبر الأرض لإحداثيات تبلغ حوالى 31 درجة و40 دقيقة شرق خط الطول و23درجة و18 دقيقة شمال خط العرض.

٦- **المياه الكافية:** تعنى الحد الأدنى من المياه التى يضمنها الطرف الأول للطرف الثانى، والذى تم تحديده بواسطة الطرف الثانى والمقدر بـ 7000 متر مكعب سنويا لكل فدان من صافى الأراضى المزروعة والأشجار الواقية من الرياح التابعة له ويتم قياسها عند نقاط التوزيع على امتداد القنوات الثانوية المخصصة لخدمة الأرض. ويمكن تخفيض الحد الأدنى من المياه الموفرة إلى 6000 متر مكعب من المياه لكل فدان فقط فى حالة الجفاف الأقصى حيث ينخفض مستوى بحيرة ناصر لأقل من 150.9 أمتار فوق سطح البحر.

المادة الأولى:

يقر طرفا هذا العقد أنهما قاما بمراجعة جميع محتويات هذا العقد وأنهما على علم بكل ما ورد فيه. وأن توقيعهما على هذا العقد يعد دليلا على اطلاعهما على جميع محتوياته.

المادة الثانية:

قام الطرف الأول بصفته المذكورة فى العقد ببيع قطعة أرض صحراوية للطرف الثانى الذى قبل بها على حالتها. وتقع خارج الزمام بجنوب الوادى بمنطقة توشكا. وقد وافق مجلس الوزراء المصرى فى جلسته المنعقدة فى 12 مايو 1997 على تخصيص قطعة الأرض المذكورة لشركة المملكة للتنمية الزراعية بغرض استصلاحها واستزراعها وتنمية الأراضى فى جنوب الوادى.

ويحد الأرض المذكورة الحدود الآتية:

31 درجة و30 دقيقة شرق خط الطول و22 درجة و55 دقيقة و23 درجة و 25 دقيقة شمال خط العرض وفقا للإحداثيات المبينة على الخرائط المسلمة بواسطة وزارة الزراعة المصرية والمركز الزراعي للأبحاث ومعهد أبحاث البيئة والمياه والأرض والمرفقة مع هذا العقد.

قام الطرف الثانى باختيار قطعة الأرض على أساس الخريطة المتعلقة بالتربة. وتصنيف التربة المعد من قبل الحكومة المصرية. وبناء على هذه المعلومات فإن الأرض تحتوى على عدد كبير من النوعية (1) و(2) من التربة باستخدام قياس من 1 - 6 على اعتبار (1) هى ذات الجودة العالية والملائمة لمساحات واسعة من الزراعة المروية.

المادة الثالثة:

لقد تم بيع الأرض على النحو التالى:

-50 جنيهاً مصرياً لكل فدان من المساحة المزمع تطويرها ضمن الإحداثيات المذكورة والمقدرة بـ 100.000 (مائة ألف) فدان

- فى حالة قيام الطرف الثانى بتطوير أكثر من 100.000 فدان من الأرض مستقبلا فإنه سيدفع إلى الطرف الأول ٥٠ جنيها مصريا لكل فدان من الأراضى الإضافية التى تتم زراعتها.

- 20% من قيمة الشراء الإجمالى دُفعت عند التوقيع على هذا العقد. والباقى يتم دفعه حسب اتفاق الطرفين.

يقوم الطرف الأول فور سداد كامل ثمن الشراء بمنح الطرف الثانى حق الامتلاك المطلق لكامل المنطقة الواقعة فيما بين الإحداثيات المذكورة فى المادة الثانية من هذا العقد وتسجيلها باسمه. وسيقوم الطرف الأول بتقديم ضمانات خطية ضد نزع الملكية أو مصادرة الأرض المذكورة بالإضافة إلى ذلك فإن الأرض لن تكون خاضعة لأى أعباء حكومية أو أتعاب أو رسوم أو ضرائب من أى نوع كانت. بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم التسجيل ورسوم التوثيق وضريبة الدمغة والضرائب العقارية وضرائب رأس المال المتعلقة بالأرض أو بملكيتها.

لن تكون الأرض خاضعة لأى أنظمة تخطيط أو إنشاء فى المنطقة كما لن تخضع لأنظمة تقسيم المناطق، سواء فى الحاضر أو المستقبل.

المادة الرابعة:

يكون الطرف الأول مسؤولا عن توفير المياه لمنطقة المشروع، وبالتالى يكون ملتزما بتشييد الفرع رقم 1 المتفرع من قناة الشيخ زايد والممتد عبر الأرض على نفقة الطرف الأول. وسيمتد الفرع رقم ١ الذى سيقوم الطرف الأول بإنشائه داخل الأرض إلى إحداثيات تقريبية تصل إلى 31 درجة و40 دقيقة شرق خط الطول و23 درجة و18دقيقة شمال خط العرض. وسيقوم الطرف الأول بتوفير المياه للطرف الثانى عند مستوى رفع هذه النقطة وبمعدلات قصوى للتدفق تحدد من قبل الطرف الثانى. وتستند القيم المشار إليها رقم 0 - 36 - 91 المأخوذة من المؤسسة المصرية العامة لمسح وتعمير الصحراء، وقد يستلزم الأمر إجراء تعديلات فى طول القناة، وفى نقطة الرفع النهائية وذلك للتعويض عن أخطاء الخريطة، وسوف يتحمل الطرف الأول تكلفة أى تعديلات تتم بهذا الشأن.

يلتزم الطرف الأول كذلك فى حالة الحاجة إلى الضخ بتوفير المضخات الضرورية، وهيكل البنية الأساسية الأخرى عند نقطة التقاطع فيما بين القناة المسماة بقناة الشيخ زايد والفرع رقم 1 لرفع المياه على امتداد الطول الكلى للقناة الفرعية، وذلك طبقا لمواصفات ومعدلات تدفق المياه التى يطلبها الطرف الثانى.

يكون الطرف الأول مسؤولا من الناحية المالية، والنواحى الأخرى عن تشغيل وصيانة قناة الشيخ زايد والفرع رقم (1) والمضخات الأساسية ويلتزم الطرف الثانى بدفع المبالغ التالية للطرف الأول مقابل إدارة وصيانة وتشغيل محطة الضخ والقناة والفروع.

- أول 5.000 متر مكعب لكل فدان: 4 قروش مصرية عن كل متر مكعب
- الـ 1.000 متر مكعب التالية لكل فدان: 5 قروش مصرية عن كل متر مكعب.
- الأمتار المكعبة التالية لكل فدان: 6 قروش مصرية عن كل متر مكعب.

يوافق الطرف الأول على تصميم الأنظمة الفرعية للقناة الممتدة من الفرع رقم 1 إلى كل5000 فدان من المساحة الزائدة على المنطقة المزمع تطويرها وتعميرها بواسطة الطرف الثاني، بالمشاركة الفنية مع الطرف الثاني، وسيكون الطرف الثاني مسؤولا عن تشييد الأنظمة الفرعية.
وسيقوم الطرف الأول بتعيين ممثل للعمل بتنسيق تام مع خبير وممثل يعينه الطرف الثاني خلال مراحل التصميم والبناء، بما فى ذلك مراحل تصميم وبناء الفرع رقم 1 لضمان علم كلا الطرفين بكل ما يجرى من أعمال طوال الوقت.

يتضمن هذا التنسيق على سبيل المثال لا الحصر مشاركة ممثل الطرف الثانى الفنية وموافقته على طريقة رسم الخرائط للمنطقة، ومسار واتجاه الفرع رقم 1 لضمان علم كلا الطرفين بكل ما يجرى من أعمال طوال الوقت.

يتضمن هذا التنسيق على سبيل المثال لا الحصر مشاركة ممثل الطرف الثانى الفنية وموافقته على طريقة رسم الخرائط للمنطقة، ومسار واتجاه الفرع رقم 1 والتصميم والمواصفات وطرق البناء ومواد البناء والجدول الزمنى للتنفيذ.

يوافق الطرف الأول على أن تصميم الفرع رقم 1 يتم ويجرى العمل به والانتهاء منه بمشاركة الممثل الفنى للطرف الثانى وموافقته على جميع المراحل خلال العملية.

المادة الخامسة:
يضمن الطرف الأول للطرف الثانى القيام بإمداده بالمياه الكافية للأرض لرى صافى المنطقة المزروعة. بالإضافة إلى احتياجات المياه الزراعية الموضحة أعلاه. فإن على الطرف الأول تزويد الطرف الثانى بمياه إضافية تكفى للاحتياجات المحلية والصناعية بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر المياه اللازمة للمنتجات الزراعية بالكمية والمواصفات التى يتعين الاتفاق عليها فيما بين الطرفين.

سيقوم الطرف الأول بإمداد الطرف الثانى بالمياه المشار إليها أعلاه دون تكلفة على الطرف الثانى.

يقوم الطرف الأول بمنح الطرف الثانى حقا مطلقا وغير مقيد فى الوصول إلى المياه من الفرع رقم 1. التى تغذيها قناة الشيخ زايد وذلك على مدار 24 ساعة فى اليوم ولمدة 365 يوماً فى السنة وينبغى عدم إيقاف أو قطع هذا الإمداد من المياه فى أى وقت. ولأى سبب مهما يكن إلا فى حال وجود موافقة خطية مسبقة قبل شهرين من حدوث واقعة الانقطاع. أو الإيقاف عن إمداد المياه.

سيكون الطرف الأول مسؤولا عن إدارة وقياس مستويات وكميات المياه التى يتم ضخها من القناة الرئيسية وفروعها.

المادة السادسة:
يقوم كل من الطرف الأول والطرف الثانى بتعيين شخص يمثل حلقة اتصال لتمكين كلا الطرفين من متابعة العمل ومراجعة المستندات الضرورية للتأكد من تحقيق كلا الطرفين جميع التزاماتهما المحددة فى العقد وتسهيل الشرط الخاص باستمرارية تمرير المعلومات بين الطرفين فى الوقت المحدد.

سيتم تزويد الطرف الثانى بنسخة من خطة الطرف الأول الرئيسية لتطوير جنوب الوادى بالكامل. وبالأخص المنطقة التى تقع بها الأرض المبيعة .

المادة السابعة:

يزمع الطرف الثانى البدء فى تطوير وتنمية الأرض قبيل انتهاء الطرف الأول من مشروع القناة وإمداد المياه والكهرباء. وهياكل البنية الأساسية الأخرى. والمقرر توفيرها بجنوب الوادى بمنطقة توشكا والأرض المجاورة والملحقة بها.

إن جدول تنفيذ تطوير المشروع سيكون بناءً على مطلق إرادة الطرف الثانى. وسيتم إعلان الطرف الأول بهذا الجدول فى الوقت المناسب.

المادة الثامنة:

يتعهد الطرف الثانى بعدم استخدام الأرض المبيعة لأى غرض آخر غير الغرض الذى خُصصت من أجله. ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك.

كذلك يلتزم الطرف الثانى بحماية أى مناجم أو مقالع للحجارة أو أى ثروات معدنية أو بترولية أو آثار تاريخية يمكن أن توجد فى هذه الأرض. وذلك وفقا للقوانين والأنظمة المطبقة بخصوص هذه المسألة. وسيكون للطرف الثانى حرية الوصول إلى المياه السطحية أو الجوفية والحق فى استخدام جميع المياه الجوفية والسطحية المتوفرة على أراضى المشروع.

للطرف الثانى الحق فى تصميم وبناء وتأسيس وتشغيل وإدارة مرافق صناعية وتشغيلية على الأرض. وأن على الطرف الأول منح الطرف الثانى جميع تراخيص البناء الضرورية وغيرها من الموافقات الأخرى عندما يطلبها الطرف الثانى دون تأخير أو تقييد.

المادة التاسعة:

لا يسمح للطرف الثانى التصرف فى هذه الأراضى المخصصة له أو فى أى جزء منها، أو التنازل عنها لأى جهة سواء كانت شركات أو أفراد من غير الجنسية المصرية دون الحصول على موافقة من الطرف الأول، وذلك طبقا لأحكام القوانين سارية المفعول.

للطرف الثانى الحق فى إدخال شركاء آخرين فى ملكية الشركة، وذلك طبقا لأحكام القوانين سارية المفعول عدا ما هو وارد أعلاه فى المادة الثامنة، أن يكون الطرف الثانى خاضعا فى أى وقت لأى قيود تنظيمية أو إدارية أو أى شكل من أشكال الحظر، وذلك فيما يتعلق بحقه فى التأجير من الباطن أو التقسيم الجزئى أو بيع الأرض فى حالة موافقة الطرف الأول على بيعها، ولن يكون الطرف الثانى خاضعا لضرائب إعادة بيع الممتلكات أو أى رسوم أخرى أو ضرائب ترتبط بتأجير أرضه أو تقسيمها جزئيا أو بيعها.

المادة العاشرة:

يوافق الطرف الثانى على شراء الأرض بحالتها دون الحق فى الرجوع على الطرف الأول فى حالة وجود أى عيوب بها، ولا يخل هذا الإقرار بحق الطرف الثانى فى الرجوع على الطرف الأول فى حالة إخلال الأخير بأى من التزاماته الواردة فى هذا العقد.

المادة الحادية عشرة:

يقر الطرف الثانى بأنه ملتزم باتباع أحدث وسائل الرى فى زراعة وفلاحة الأرض المخصصة له.

المادة الثانية عشرة:

وكشرط ضرورى لاستمرار صلاحية وسريان مفعول هذا العقد، على الطرفين إنهاء الأمور المدرجة فى الملحق رقم 1 لهذه الاتفاقية قبل 31 ديسمبر 1998.

إن كلا الطرفين يعلم أن هذه الأمور. التى تلزم الطرف الأول باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها. إنما هى أمور مهمة وحساسة للتطوير الناجح والمثمر للمشروع. وبالتالى تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة على تحديد تاريخ أقصى هو 31 ديسمبر1998 يتم فيه الاتفاق نهائيا على حل هذه الأمور. وفى حال عدم التوصل إلى اتفاق حولها يتفق الطرفان على اعتبار هذا العقد لاغيا وباطلا.

المادة الثالثة عشرة:

إن صياغة وصلاحية وأداء هذا العقد ستكون من جميع النواحى خاضعة لقوانين جمهورية مصر العربية.إن أى خلاف ينشأ من جراء تطبيق أو تفسير هذا العقد ولم يتم حله بطريقة ودية خلال شهر سيتم إحالته لتحكيم ملزم ونهائى لحله. وذلك طبقا لقوانين المصالحة والتحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية وبواسطة ٣ محكمين باللغة العربية وذلك فى القاهرة بمصر.

وفى حالة توقف أى من أحكام هذا العقد عن السريان أو تعرضها لأى شىء من ذلك. فإن باقى أحكام العقد تظل سارية وملزمة للطرفين.

إن أى تعديل أو تغيير أو تنازل عن أى شرط من الشروط الواردة فى هذا العقد لن يكون نافذا ما لم يكن مكتوبا وموقعا عليه من الطرفين.

سيكون هذا العقد سارى المفعول لمصلحة طرفيه وخلفائهم والمتنازل لهم بموافقة الطرف الأول.

حرر هذا العقد باللغة العربية ومن أربع نسخ أصلية متطابقة. وفى حال ترجمة هذا العقد إلى الإنجليزية فإنه ستتم إعادة النسخة العربية وستكون هى النسخة السائدة عندئذ.

حرر هذا العقد من أربع نسخ. نستختان لكل طرف للعمل بموجبهما فى حالة الضرورة.

وإشهادا بذلك. قام كل طرف بتنفيذ هذا العقد بواسطة ممثلة المخول حسب الأصول.

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية GARPAD.
يمثلها فى هذا العقد: الدكتور محمود أبوسديرة.

شركة المملكة للتنمية الزراعية «مصر».
يمثلها فى هذا العقد: صاحب السمو الملكى الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود.

ملحق (3):

الضرائب:

يقوم «الطرف الأول» بمنح «الطرف الثانى» إعفاء شاملاً وكاملاً من جميع الضرائب. والأتعاب والرسوم أو ما يعادلها، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضريبة الشركات. والرسوم الجمركية أيا كانت. ورسوم الخدمات، على أن يشمل هذا الإعفاء المقاولين الذين ينفذون المشروع وموظفى الطرف الثانى وفقاً لأحكام القوانين الصادرة.

ويكون الإعفاء لفترة عشرين عاماً تبدأ من السنة التى تلى إنتاج كل 10.000 فدان إضافية من أراضى المشروع. بما فى ذلك نظام تشغيل للرى. هذا وإن كل «10000 فدان» إضافية من الأرض سوف تستفيد من إعفاء ضريبى مدته 20 سنة كاملة يعقب تنفيذ الزراعة الحقلية لهذه المساحة.

الكهرباء والاتصالات:

سيقوم «الطرف الأول» بتوفير شبكة توزيع كهربائية ضرورية لتلبية متطلبات المشروع الكامل وفق ما هو مصمم وبالتعاون مع «الطرف الثانى» وتمتد هذه الشبكة على طول الفرع رقم 1 بالكامل وستكون على نفقة «الطرف الأول».

وستكون مسؤولية شبكة التوزيع الكهربائية الداخلية الأخرى على نفقة الطرف الثانى.

سيقوم «الطرف الأول» بتوفير إمداد مستمر من الطاقة الكهربائية للطرف الثانى تتكون من «ثلاثة فاز». وتكفى لتشغيل المضخات اللازمة لتكثيف الضغط على أنظمة توزيع مياه الرى واستخدامها لأغراض عمرانية وصناعية.

وتكون تكلفة الكهرباء كل كيلو ط/ساعة المدفوعة من قبل الطرف الثانى مساوية لأقل المعدلات المدفوعة من قبل أى من المستخدمين فى مصر من مصريين أو غير مصريين.

للطرف الثانى الحق فى إنشاء واستخدام مرافق الاتصال اللاسلكى بالموقع. وكذلك تأسيس محطة أرضية GPS لتغطية الموقع دون قيد أو رسم.

الطرق:

سيقوم «الطرف الأول» وعلى نفقته بإنشاء خط سريع بمسارين يتحمل الكثافة المرورية العالية. وذلك على طول الامتداد الكامل للفرع رقم ١ وسيتم ربط هذا الطريق بطريق أبوسنبل - أسوان عند نقطة واحدة. وسيقوم «الطرف الأول» بإنشاء الطريق فى الفترة الزمنية المحددة ووفقاً للمواصفات المحددة من قبل «الطرف الثانى».

الصرف:

للطرف الثانى الحق فى تصريف مياه الرى أو أى مياه جارية فى منخفض توشكا أو أى منخفض آخر من اختيار الطرف الثانى وسيقوم الطرف الأول بتعويض الطرف الثانى وحمايته وعدم تحميله آى مسؤولية فيما يتعلق بجميع المطالبات أو الضرائب أو الدعاوى أو التكاليف أو الخسائر التى يمكن أن تنشأ كنتيجة لذلك.

كل تطوير خارج أو بجانب المساحة المبيعة لابد أن يتوافق ويخضع لبروتوكول الصرف كما هو متفق عليه مع الطرف الثانى.

العمليات الزراعية:

سيكون للطرف الثانى حق غير مقيد فى اختيار أنواع المحاصيل وتشكيلاتها المتنوعة «البنية الوراثية» وبرامج المحاصيل بدون موافقة رسمية مسبقة.

وكذلك للطرف الثانى حق غير مقيد لاستخدام المدخلات الزراعية والمعدات. بما فى ذلك الطائرات. والتطبيقات الزراعية دون موافقة رسمية مسبقة.

لن يخضع الطرف الثانى لأى قيود تتعلق بالحجر الصحى وسيكون له حق غير مقيد فى استيراد أى من فصائل أو أنواع النباتات والبذور أو الحيوانات أو أى مدخلات أخرى مطلوبة دون موافقة رسمية مسبقة.

سيمنح الطرف الأول الطرف الثانى كل الشهادات أو سجلات القيد الضرورية للبذور أو أى مدخلات أخرى مباشرة بناء على طلب خطى من الشركة ودون أى رسوم.

المواصلات والجمارك:

يمنح الطرف الأول الطرف الثانى الحق فى شحن ونقل صادراته مستخدما أى خطوط طيران يختارها الطرف الثانى. فى أى وقت يقوم فيه الطرف الثانى بتشغيل طائرات شحن مستقلة لن يطالب الطرف الثانى بدفع رسوم لشركة الطيران المصرية أو للطرف الأول أو أى طرف آخر.

يضمن الطرف الأول أن تكون رسوم النقل وأجور الشحن الجوى التى تفرضها الخطوط الجوية المصرية الأهلية أو من يخلفها على الطرف الثانى مماثلة ومنافسة للرسوم المفروضة على الشحن فى البلدان المجاورة الأخرى فى المنطقة.

يمكّن للطرف الأول الطرف الثانى من الحصول على الأرض الملائمة كما هو محدد من قبل الطرف الثانى لتشييد مرافق ومنشآت العمل والتعبئة والشحن والإدارة فى مناطق مطارات أبوسمبل وأسوان والقاهرة. وفى واحد أو أكثر من الموانئ البحرية. كما يسمح للطرف الثانى بالاستخدام غير المحدود «باستثناء تقيده بحركة المرور» والإعفاء من الرسوم «فيما عدا رسوم الهبوط الاعتيادى» لمطار أبوسمبل. وينطبق ذلك أيضاً على تسهيلات الميناء المصرى. وكذلك الاستخدام المجانى لشبكة الطرق المصرية لنقل لوازم وإنتاج المشروع.

يقوم الطرف الثانى والطرف الأول بتأسيس بروتوكول رسمى للجمارك والتخليص الجمركى والالتزام به. ويشمل ذلك قيام الطرف الأول بتعيين إدارة أو مسؤول للتخليص الجمركى مخصص لواردات الطرف الثانى وتكون له الصلاحية المباشرة فى كل إجراءات الجمارك وتقديم كل الموافقات المطلوبة للطرف الثانى.

السكن والخدمات:

سيقوم الطرف الثانى بتوفير السكن للإداريين والمهنيين والعمال المهرة الدائمين فقط.

يقوم الطرف الأول بتوفير الخدمات الأمنية والاجتماعية متضمنة الشرطة والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والمساجد ومياه الشرب وأنظمة الصرف الصحى. لجميع المقيمين فى المناطق المدنية فى وقت يتناسب مع خطط التنمية الخاصة بالمشروع.

شؤون الموظفين:

لن يتقيد الطرف الثانى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد عدد الموظفين الأجانب الذى يعملون لديه. بما فى ذلك المديرون ومساعدوهم والفنيون والإداريون وغيرهم من الموظفين الذين يمكنه توظيفهم فى أى وقت.

سيتم التعامل مع الطلبات المقدمة لتأشيرات العمل وغيرها الخاصة بالطرف الثانى خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب.
يتم منح الموظفين الأجانب العاملين مع الطرف الثانى تصاريح عمل غير مقيدة لمدة ثلاثة أعوام «أو أى وثائق أو تأشيرات أو تصاريح لازمة للعمل بصورة قانونية بجمهورية مصر العربية». على أن تكون صالحة للتجديد بصورة دائمة لنفس الفترة دون قيود أو تأخير.

دعم الحكومة للمشروع:

ستبذل حكومة جمهورية مصر العربية قصارى جهدها لدعم المشروع فى إطار النظم والقواعد المعمول بها فى مشروعات تنمية جنوب الوادى.

البيئة:

سيقوم الطرف الثانى بالتقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بحماية البيئة فى جمهورية مصر العربية. وسيتعاون الطرفان على حماية البيئة ويبذلان قصارى جهدهما للمحافظة عليها فى المنطقة التى تقع فيها الأرض.

قراءة تحليلية للعقد

وقعت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة برئاسة الدكتور محمود أبو سديرة، في 16 سبتمبر 1998 ،عقدا مع شركة "المملكة للتنمية الزراعية" ويملكها شخص يدعى "الوليد بن طلال" من المملكة العربية (الحجاز ونجد والإحساء) بشأن الاتفاق على تخصيص 100 ألف فدان بمشروع توشكا لشركته بسعر 50 (خمسون) جنيها للفدان، بإجمالي ثمن قدره 5 ملايين جنيه سُدد 20% منها عند التوقيع، وعند السداد يمنح المذكور، حق الامتلاك المطلق لكامل المنطقة بين الإحداثيات التي تحدد مساحة الأرض التي تم منحها أو "بيعها" له، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء فى 12 مايو 1997، أثناء تولى الدكتور كمال الجنزورى رئاسة الحكومة على تخصيص هذه الأراضى (100 ألف فدان)، فضلا عن 128 ألفا أخرى كحرم للمساحة الأولى، ورغم ما يقال عن تعرض الدكتور محمود أبوسديرة، لضغوط قوية للإسراع بتوقيع العقد، إلا أنه يتحمل المسئولية المباشرة هو والدكتور يوسف والي وزير الزراعة آنذاك، ورئيس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري،والديكتاتور المخلوع مبارك، عن هذا العقد المُهدر للمال العام ولأهم الموارد الطبيعية من أرض ومياه، كما أنه يكشف عدم وجود رقابة حقيقية من الأجهزة الرقابية أو السلطة التشريعية على تصرفات الحكومة في المال العام والموارد الطبيعية، حيث لم يصدر عن أي جهاز رقابي أي اعتراض على هذا العقد المهدر للمال العام.

والحقيقة أن ملكية أي شخص غير مصري للأراضي عموما والأراضي الزراعية خصوصا في مصر، هي مسألة مرفوضة وتفتح باب تكرار مأساة ملكية الأجانب للأراضي في مصر والمصائب التي حطت بها على الفلاحين والقطاع الزراعي بداية من الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما صدر الفرمان العثماني الذي يعطي الأوروبيين والأتراك الحق في امتلاك الأراضي في البلدان العربية عام 1876. ونتيجة لذلك الفرمان بلغت ملكيات الأجانب من الأراضي الزراعية المصرية نحو 713 ألف فدان عام 1917. كما كان هناك في مصر عام 1930، نحو 3.4 مليون

فدان مرهونة للبنوك العقارية والزراعية وبنوك الأراضي، وغالبيتها كانت مرهونة لصالح مؤسسات اجنبية. ولولا أن قانون الخمسة أفدنة الذي صدر عام 1913، كان يحظر الحجز على الملكيات الزراعية التي تقل عن خمسة أفدنة وعلى أراضي الوقف أيضا، لكان جانبا كبيرا من الأراضي الزراعية المصرية قد خضع للحجز والبيع لصالح الأجانب.(44) ولم تنته هذه الدائرة الجهنمية من سعي الأجانب إلى الاستحواذ على الأراضي الزراعية في مصر إلا بصدور قانون تحريم ملكية الأجانب للأراضي الزراعية المصرية عام 1951، أي في العهد الملكي.

وإذا كان الوليد بن طلال قد أدخل الملياردير الصهيوني روبيرت ميردوخ كشريك بنسبة 9.1% في مجموعة قنواته التلفزيونية (روتانا)، فما الذي سيمنعه من إدخال الصهاينة إلى أرض مصر ليمتلكوها من خلال شركته التي أصبحت تمتلك 100 ألف فدان في منطقة توشكا، خصوصا وأن عقد بيع الأرض من مصر للمذكور، يتضمن في المادة التاسعة، حق الطرف الثاني أي وليد بن طلال، في إدخال شركاء آخرين في ملكية شركته.كما أن حصوله على الأرض بشروط خارج العقل والمنطق الاقتصادي والوطني، تشير إلى أنه لديه الطريقة والإمكانيات التي يمكن أن تفتح له سبل البيع لأطراف أجنبية، علما بأن العقد ينص على أنه لا يخضع لضرائب إعادة بيع الممتلكات أو أية رسوم أخرى.

وإذا كان سعر فدان الأرض الممنوحة لبن طلال قد بلغ 50 جنيها في وقت بلغ فيه نصيب كل فدان من البنية الأساسية في هذه المنطقة نحو 11 ألف جنيه، أي أكثر من 220 ضعف السعر الذي بيع به الفدان للمذكور، فإن هذا العقد يشكل في حد ذاته وثيقة فساد مروع. وللعلم فإن سعر الأراضي المستصلحة حديثا في الصحراء الغربية في المنطقة الواقعة على بعد يزيد على 40 كيلومتر غربي طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي، يبلغ نحو 60 ألف جنيه للفدان المروي بمياه الآبار، أي 1200 ضعف سعر الفدان الممنوح لبن طلال، ولو أضفنا تكلفة الاستصلاح لأرض بن طلال، فإن سعر الفدان فيها شاملاً كافة التكاليف سيظل أقل من خمس سعر الفدان في المنطقة المذكورة، مع فارق جوهري هو أن أرض توشكا تروى بمياه النيل في أنقى حالاتها

44- أكاذيب بيع الفلسطينيين لأرضهم، الأهرام 2002/5/6.

بينما تروى منطقة غرب الطريق الصحراوي بمياه الآبار المقيدة لأنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها والمهددة مع الوقت بزيادة معدلات التملح وحتى النضوب.

وينص عقد بيع الأرض في توشكا للوليد بن طلال على التزام الحكومة المصرية بتشييد الفرع رقم 1 أي الترعة الرئيسية ومحطات الرفع اللازمة. وتحمل تكاليف تشغيلهما وصيانتهما. كما تلتزم بتوفير المياه لشركة المدعو الوليد بن طلال بالكميات التي تحددها الشركة. على أن يستمر التدفق على مدار اليوم وطوال أيام السنة. ولا ينبغي إيقاف أو قطع المياه في أي وقت ولأي سبب مهما يكن إلا في حالة وجود موافقة خطية من الشركة يتم الحصول عليها قبل شهرين من إيقاف إمدادات المياه. وإذا كان الفلاحون المصريون في وادي النيل ودلتاه يحصلون على المياه بالتناوب. ويتم ضخ المياه في الترع الفرعية التي يتم الري منها لمدة عشرة أيام يليها قطع المياه لمدة عشرة أيام. لاعتبارات تتعلق بحفظ المياه وتوفيرها بالتناوب للترع الفرعية المختلفة. فإن هذه الاعتبارات لا تسري على وليد بن طلال في تمييز فج لصالحه على حساب الفلاحين المصريين أصحاب أرض مصر والأحق بمياهها.

وفيما يتعلق بسعر بيع المياه لشركة بن طلال فإنه يبلغ أربعة (4) قروش لكل متر مكعب من الخمسة آلاف متر الأولى التي يستهلكها كل فدان. أي تكون تكلفة المياه لكل فدان نحو 200 جنيه طوال العام. ويرتفع سعر المتر المكعب إلى خمسة (5) قروش لكل متر مكعب من الألف السادسة التي يستهلكها الفدان. وبذا تصبح تكلفة المياه للفدان الذي يستهلك ستة آلاف متر مكعب نحو 250 جنيها. أما إذا تجاوز استهلاك الفدان هذه الكميات. فإن سعر المياه التي تزيد عن ستة آلاف متر مكعب للفدان يصبح ستة (6) قروش لكل متر مكعب. ولو قارنا هذه التكلفة بتكلفة حفر وصيانة بئر المياه للحصول على المياه الجوفية للمزارعين المصريين الذين يقومون باستصلاح واستزراع أراضي الصحراء الغربية وغيرها من المناطق. سنجد أن تكلفة حصول وليد بن طلال على المياه لا تزيد عن 5% من تكلفة حصول المصريين الذين يزرعون على مياه الآبار في مختلف المناطق الصحراوية، فضلا عن أن

نوعية مياه الآبار أقل كثيرا من مياه النيل التي يمكن استخدامها في زراعة كافة المحاصيل.

ويسمح العقد الفاسد لبن طلال بزراعة أي نوع من المحاصيل دون موافقة رسمية مسبقة من مصر، ويعطيه الحق في استيراد أي نوع من البذور وفصائل النباتات وسلالات الحيوانات دون موافقة رسمية مسبقة، ودون خضوع لأي قيود تتعلق بالحجر الصحي. وهذه مأساة حقيقية، لأنه لو قرر مثلا أن يزرع محاصيل شرهة للمياه مثل الأرز أو قصب السكر في منطقة مدارية شديدة الحرارة ومعدل البخر والنتح فيها مرتفعان، فإنه سيدمر رصيد مصر من المياه وسيتسبب في كارثة للمزارعين المصريين الذين يحصلون على المياه بشق الأنفس. كما أنه لو قرر زراعة بعض المحاصيل التي يمنع زراعتها في مصر مثل الدخان أو حتى محاصيل المخدرات بدعوى أنها ستستخدم في الأغراض الطبية، فإنه لا يمكن منعه من ذلك.

وفوق كل ما سبق فإن وليد بن طلال الذي يستفيد مشروعه من بنية أساسية عالية التكلفة تم تمويلها من قوت الشعب المصري، معفي من جميع الضرائب والرسوم والأتعاب لمدة 20 عاما، تبدأ بعد بدء إنتاج 10 آلاف فدان من الأرض المخصصة للشركة، أي أنها لم تبدأ بعد. ويسري هذا الإعفاء على المقاولين الذين يستخدمهم بن طلال في تنفيذ المشروع، كما يسري على العاملين في المشروع الذين لن يضطروا لدفع الضرائب التي يدفعها كل العاملين في عموم مصر. ويضاف إلى ذلك أن العقد ينص على حق بن طلال وشركته في استقدام عمالة أجنبية والحصول لها بدون تأخير أو تقييد على تصاريح عمل غير مقيدة لمدة 3 سنوات يتم تجديدها بصورة دائمة لنفس الفترة دون تأخير. ووفقا لهذا البند فإنه يمكنه استقدام عمالة إسرائيلية أو غير إسرائيلية على حساب فرص تشغيل العمالة المصرية. ويتضمن العقد أيضا أن تحصل شركة بن طلال على الكهرباء بتكلفة مساوية لأقل المعدلات المدفوعة من قبل أي مستخدمين في مصر من مصريين أو أجانب. وهذا يعني أنه سيظل يحصل على الكهرباء بأدنى سعر مدعوم طالما استمر دعم الكهرباء للشرائح الدنيا في الاستهلاك المنزلي للكهرباء، ولن ينطبق

عليه أي إلغاء للدعم يتم تطبيقه على الشركات.
وينص العقد الفاسد أيضا على حرية بن طلال في وضع جدول تنفيذ المشروع بناء على إرادته المطلقة والوحيدة. فإنه تصريح رسمي له بـ" تسقيع" الأرض وتعطيل زراعتها رغم كل ما أنفقته مصر من بنية أساسية عليها تم تمويلها من الإيرادات العامة التي دفعتها الطبقة الوسطى المصرية. ومن إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات والهيئات العامة التي تعود غالبية الحقوق فيها للفقراء والطبقة الوسطى في مصر. وإذا كانت عقود التنقيب عن النفط واستكشافه واستخراجه هي من أسوأ أنماط العقود التي تنتهك حقوق الدول صاحبة الموارد الطبيعية من النفط لصالح الشركات التي تملك القدرات التقنية على التنقيب عن النفط واستخراجه. فإنها تضع حدا زمنيا لفترة الامتياز التي تتمتع بها أي شركة نفطية للتنقيب والاستكشاف في أي منطقة. يتم بعدها نزع هذه المنطقة منها إذا لم تقم بالتنقيب والاستكشاف وإنفاق ما تم الاتفاق عليه من أموال على هذه العمليات. أما في حالة شركة بن طلال فإنها غير ملزمة بأي سقف زمني لزراعة الأرض التي خصصت لها. وهو أمر من قبيل العبث المطلق بموارد مصر ومقدراتها التي تبقى مرهونة بإرادة هذا الشخص غير المصري وغير المعروف عنه أي التزامات وطنية عروبية. بل على العكس هو حليف مالي لأحد الرموز الصهيونية. وأعني روبيرت ميردوخ.

ويحق لبن طلال. تصريف مياه الصرف الزراعي أو أي مياه جارية (يمكن أن تكون مياه صرف صناعي) في منخفض توشكا. أو أي منخفض آخر من اختيار بن طلال. على أن تقوم الحكومة المصرية بحماية بن طلال وعدم تحميله أية مسئولية فيما يتعلق بجميع المطالبات أو الضرائب أو الدعاوى أو التكاليف أو الخسائرالتي يمكن أن تنشأ نتيجة لذلك. بما يعني أن العقد يعطيه حق تدمير البيئة بلا أي تبعات مالية!!

وينص العقد في المادة 13 على اللجوء للتحكيم الدولي طبقا لقوانين المصالحة والتحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية في حالة الفشل في حل الخلافات وديا خلال شهر. وهو ما يجعل بنود العقد المجحف والمهين لمصر ولحقوق شعبها. هو الفيصل في العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة بن طلال.

وبشكل واضح فإن الطريقة الوحيدة لمعالجة الآثار المأساوية لمثل هذا العقد الفاسد. هو التقصي وراء الأسباب والمصالح والعلاقات التي أدت لإبرامه. وتمحيص الذمة المالية لكل من شارك في إبرامه. لكشف أي عمليات فساد وإفساد يمكن أن تكون وراء إبرام هذا العقد. وعندما يكشف ذلك فإنه من السهل محاسبة بن طلال باعتباره راشي ومُفسد،ومحاسبة محمود أبو سديرة ويوسف والي والجنزوري ومبارك، باعتبارهم أهدروا المال العام. وعندها يمكن لمصر أن تسترد أرضها المنهوبة من قبل بن طلال في توشكا. ولابد من التراجع عن جريمة السماح بملكية الأجانب للأرض في مصر. والعودة للقانون الذي تم سنه في العهد الملكي لمنع هذه الملكية.

لقد قامت الدولة المصرية بتنفيذ استثمارات هائلة لإقامة البنية الاساسية فى توشكا. ومولت تلك الاستثمارات من الموازنة العامة للدولة أي من أموال الشعب بما يجعل المنطق والمشروعية يقتضيان منح الاراضى فى تلك المنطقة لابناء الشعب المصرى من الفلاحين المعدمين ومن صغار المزارعين سواء كانوا فلاحين أو من خريجى النظام التعليمى المتوسط وبالذات الدبلومات الزراعية. او خريجي التعليم الزراعي العالي بالذات من أبناء المحافظات الريفية. مع إعطاء أولوية مطلقة لأبناء النوبة يليهم أبناء محافظات الجنوب. يليهم أبناء محافظات الدلتا. مع ضرورة وجود مساندة قوية من الدولة لهم. من خلال البنوك والحضانة القومية للمشروعات الصغيرة والتعاونية المقترحة في هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الضغوط الإعلامية الكبيرة بشأن العقد الفاسد لمنح بن طلال أرض توشكا. والضغوط المتواصلة لمحاسبة من منحوه تلك الأرض وأهدروا المال العام وكرامة مصر وحقوقها كما أوردنا آنفا. قام المذكور بتقديم عرض بتسوية ودية "يتنازل" بموجبها عن 75 ألف فدان... على أن يحتفظ بـ 25 ألف فدان. منها 10 آلاف فدان تُصبح ملكية له. و 15 ألف فدان بنظام حق الانتفاع الذي ترى وزارة الزراعة المصرية ألا يتجاوز 5 سنوات حتى تكون هناك جدية في زراعة الأرض. بينما طلب بن طلال أن تكون مدة حق الانتفاع للـ 15 الف فدان التي طلب الحصول عليها وفق هذا النظام هي 49 سنة. مهددا عبر محاميه باللجوء للتحكيم الدولي المنصوص عليه في العقد الأصلي الفاسد. إذا لم يتم توقيع العقد الجديد في الأسبوع الأول من مايو. وهو ما لم يحدث. لكنه انتظر ولم يتوجه للتحكيم الدولي. وعبر كل الطرق المعلنة والمستترة. مارس الضغوط حتى تم إبرام تسوية وتوقيع عقد جديد يقضي بتنازل وليد طلال عن 75 ألف فدان للحكومة المصرية . وتمليكه 10 آلاف فدان. وحصوله على 15 ألف فدان أخرى بنظام حق الانتفاع لمدة 3 سنوات. يتم تمليكها له إذا زرعها في تلك المدة. وهذه التسوية خفضت حجم فساد العقد لأصلي لكننها لم تقض عليه. لأن قيمة الـ 25 ألف فدان التي حصل عليها المذكور، تساوي ما يتراوح بين مليار ونصف ، و ملياري جنيه مصري.بينما بلغ كل ما دفعه رسميا للحكومة المصرية في العقد الأصلي وعقد التسوية 5 ملايين جنيه فقط. ولم يكن وليد طلال ليتقدم بالتسوية إلا لخوفه من أن تؤدي هذه القضية التي تحولت لقضية رأي عام مصري وعربي وعالمي. وتحولت إلى قضية إضرار فاسد بحقوق أبناء النوبة في أراضيهم..تؤدي إلى محاكمة الفاسدين الذين منحوه الأرض بشروط فاسدة كليا بما قد يؤدي لجره معهم كطرف مُفسد، وهو ما سُيضعف موقفه في أي تحكيم دولي ويحوله لمتهم.

وينبغي وضع قواعد قانونية تمنع نهائيا تملك الأجانب للأراضي من أي نوع في مصر. وتمنع كل من هو غير مصري من حق الانتفاع أو الإيجار للأراضي الزراعية باستثناء الدول العربية التي تمنح هذا الحق للمصريين مثل السودان. وتقتصر علاقة الأجانب أو العرب بالأرض في مصر. على حق الانتفاع بالأراضي للأغراض الصناعية والخدمية فقط. على أن يكون هذا الحق محدد زمنيا، وأن يقترن بعدم التصرف في الأرض بالبيع أو المشاركة أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها مطلقا وتحت أي ظرف، مع استبعاد المناطق الاستراتيجية مثل سيناء من أي وجود أجنبي أو عربي بأي صورة. وبشكل محدد فإن وجود وليد طلال على أرض مصر من خلال العقد الفاسد لمنحه أرض توشكا بنحو 0.5% من قيمة ما أنفقته الدولة على البنية الأساسية اللازمة لها. سواء في صورته الأولى. أو في التسوية الفاسدة التي تمت معه مؤخرا. هو أمر غير مقبول وينبغي اتخاذ كل الإجراءات والأساليب الممكنة لإنهائه. لتبقى ملكية الأراضي الزراعية المصرية أو الانتفاع بها حقا مطلقا للمصرين فقط.

(سلسلة إقرأ)



www ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

١ـ من أشعار العرب :-

النفسُ تبكي على الدنيا و قد علمت	أنَ السعادة َفيها تركُ ما فيها
لا دار للمرء ِ بعدَ الموتِ يسكنها	إلا التي كانَ قبلَ الموت ِبانيها
فإن بناها بخيرٍ طاب َ مسكنه	خابَ بانيها وإن بناها بشرٍ

٢ـ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

(إنَّ الله تَعالَى يَبْسُطُ يَدَهُ بالليلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ ، ويَبْسُطُ يَدَهُ بالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيلِ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِها) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣ـ يقول الله عز وجل فى كتابه الكريم:-

﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (104) ﴾ صدق الله العظيم

تم بحمد الله

من ديوان الإمام الشافعى :-

دع الأيام تفعل ما تشاء	وطب نفسا إذا حكم القضاء
ولا تجزع لحادثة الليالي	فما لحوادث الدنيا بقاء
وكن رجلا على الأهوال جلدا	وشيمتك السماحة والوفاء
وإن كثرت عيوبك في البرايا	وسرك أن يكون لها غطاء
تستر بالسخاء فكل عيب	يغطيه – كما قيل -السخاء
ولا تر للأعداء قط ذلا	فإن شماتة الأعداء بلاء
ولا ترج السماحة من بخيل	فما في النار للظمآن ماء
ورزقك ليس ينقصه التأني	وليس يزيد في الرزق العناء
ولا حزن يدوم ولا سرور	ولا بؤس عليك ولا رخاء
إذا ما كنت ذا قلب قنوع	فأنت ومالك الدنيا سواء
ومن نزلت بساحته المنايا	فلا أرض تقيه ولا سماء
وأرض الله واسعة ولكن	إذا نزل القضا ضاق الفضاء
دع الأيام تغدر كل حين	فما يغني عن الموت الدواء

الكتاب الثالث من مشروع

" سلسلة إقرأ "

www.ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

سبحان الله عدد خلقه ورضا
نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته

اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا